MAS
معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

العَمَالةُ الفِلَسْطِينيّةُ فِي إِسْرائِيل:
اتِّجَاهَاتُها، وَدَوَافِعُها، وتَأْثِيراتُها

2024

العَمَالةُ الفِلَسْطِينيّةُ فِي إسْرائِيل: اتِّجَاهَاتُها، وَدَوَافِعُها، وتَأْثِيراتُها

باحث رئيسي: د. ماهر الكرد

باحث مساعد: إسلام ربيع

مساعد باحث: صبري يعاقبة

تم إنجاز هذه الدراسة بدعم مشكور من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

القدس ورام الله

2024

حقوق الطبع والنشر محفوظة (ماس)

ISBN 978-9950-417-12-0

تقديـم

يولي معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) أهمية خاصة في أجندته البحثية للعمالة الفلسطينية في إسرائيل والمستعمرات، وذلك لقناعته بتبعات هذه العلاقة على الاقتصاد الفلسطيني، من حيث تعميق تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، أو من خلال مساهمتها في إحداث تشوهات هيكلية في الاقتصاد الفلسطيني. من جانب آخر، أدت سوق العمل الإسرائيلية دورا مهما في استيعاب القوى العاملة الفلسطينية. بكل تأكيد تزداد أهمية دراسة تبعات هذه العلاقة مع التزايد المستمر لأعداد العمال الفلسطينيين في إسرائيل والمستعمرات خلال الـ 12 سنة الماضية، والتي شهدت ارتفاعا ملحوظا في عدد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل ونسبتهم من إجمالي العاملين. فقد ارتفع عدد العاملين في إسرائيل من 78 ألف عامل نهاية العام 2010 ليصل إلى 193 ألف عامل في نهاية العام 2022.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد الملامح الرئيسة للعمالة الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي من خلال دراسة اتجاهاتها، ودوافعها، وتأثيراتها. هذا بدوره سيساعد في التعرف على القضايا والمحددات التي ستحكم آفاق وإمكانات مستقبل العمالة الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي. من جانب آخر، تقدم هذه الدراسة استعراضا مفصلا للسياق التاريخي لتدفق العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل منذ احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1967 وضمهما بشكل قسري إلى الاقتصاد الإسرائيلي حتى توقيع اتفاقية أوسلو وما بعدها.

تستعرض الدراسة كذلك السمات الرئيسية للعمالة الفلسطينية في إسرائيل وجوانب العرض والطلب التي أدت إلى تراجع الأنشطة الإنتاجية في مختلف القطاعات الاقتصادية، خاصة في قطاعي الزراعة والصناعة طوال العقود الماضية، وتحويل الأراضي الفلسطينية إلى فناء خلفي للاقتصاد الإسرائيلي. كما تناولت الدراسة القضايا الرئيسية التي تعكس الصورة العامة لأوضاع العمالة الفلسطينية فيها، حالة اقتصاد محطم نتيجة لعقود طويلة من ممارسة سياسات إسرائيلية تعمل على الإفقار والسلب وكبح التنمية.

توصي الدراسة ضمن محددات الوضع الحالي بإدخال تحسينات جزئية وتدريجية عبر سياسات اقتصادية تهدف إلى تنشيط القطاعات الإنتاجية، ووضع النظم والقوانين التي تعمل على حماية المنتجات المحلية، والحاجة إلى تغيير بنيوي في هيكلية الاقتصاد الفلسطيني بما يؤدي إلى تمكين الضفة الغربية وقطاع غزة من خلق فرص عمل مجزية لغالبية قواها العاملة. علاوة على ذلك، تقترح الدراسة إعادة هيكلة حركة العمالة الفلسطينية داخل الاقتصاد الإسرائيلي وفقًا للاتفاقيات الموقعة، وهذا يستلزم قيام وزارة العمل بدور محوري في حماية العمال من أي شكل من أشكال الاستغلال من قبل الوسطاء. وحشد جهود الدول المانحة من أجل الضغط على إسرائيل وإلزامها بمنح وإنفاذ الضمانات والحماية القانونية اللازمة للعمال الفلسطينيين، وضمان قدرة هؤلاء العمال على التمتع باستحقاقاتهم ومزاياهم المشروعة التي يجب نقلها إليهم على النحو الواجب وفقًا للأحكام المنصوص عليها في اتفاقية باريس.

يتوجه المعهد بالشكر إلى فريق البحث على جهودهم في إعداد هذه الدراسة بقيادة د. ماهر الكرد. كما يتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي لتمويله هذه الدارسة ولدعمه المتواصل للمعهد والأولويات البحثية الفلسطينية التي من شأنها النهوض بالاقتصاد الفلسطيني وتنميته.

رجا الخالدي
المدير العام

المحتويات

الفصل الأول: الإطار العام: السياق التاريخي ومراجعة الأدبيات	**1**
1-1 السياق التاريخي	1
1-2 أهداف الدراسة	4
1-3 مراجعة الأدبيات	5
الفصل الثاني: سوق العمل الفلسطيني وسمات العمالة الفلسطينية في إسرائيل	**15**
2-1 مقدّمة: التشغيل والبطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة	15
2-2 العمالة الفلسطينية في إسرائيل ورأس المال البشري الفلسطيني	18
2-3 سمات العمالة الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي خلال العقد الأخير	20
2-4 سمات العمالة الفلسطينية في دول الخليج	23
الفصل الثَّالث: مراحل تدفق العمالة الفلسطينية على الاقتصاد الإسرائيلي	**27**
3-1 مقدّمة	27
3-2 مصادر عرض العمالة الفلسطينية	28
3-3 مراحل تدفق العمالة الفلسطينية على إسرائيل	30
الفصل الرابع: التحوّلات في نظام إصدار التصاريح	**41**
4-1 الخلفية التاريخية لنظام التصاريح	41
4-2 آلية إصدار تصاريح العمل حسب النظام القديم	43
4-3 إصدار تصاريح العمل حسب النظام الجديد	46
4-4 الاستقطاعات من أجور العاملين الفلسطينيين في إسرائيل	52
الفصل الخامس: استيعاب العمالة الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي	**57**
5-1 مقدّمة	57

5-2 الطلب الإسرائيلي على العمالة الفلسطينية 58
5-3 عرض العمالة 60

الفصل السادس: التشوّهات الناجمة عن العمالة الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي 65
6-1 مقدّمة: التشوّهات البنيوية 65
6-2 أثر تحويلات العاملين في الاقتصاد الإسرائيلي على تمويل الاستهلاك والاستيراد والدخل 70
6-3 التحويلات والمرض الهولندي 72

الفصل السابع: القضايا الرئيسة 77
7-1 مستقبل العمالة الفلسطينية في إسرائيل ضمن السياق الحالي 77
7-2 انعكاسات أولية للحرب الإسرائيلية على قطاع غزة على مستقبل العمالة الفلسطينية في إسرائيل 82

المراجع 87

قائمة الجداول

جدول 2-1: التوزيع النسبي للعمالة الفلسطينية في إسرائيل حسب النشاط الاقتصادي (سنوات مختارة) 21

جدول 2-2: التوزيع المهني للعمالة الفلسطينية في إسرائيل حسب السنوات الدراسية 1999 و2022 23

جدول 4-1: الكوتا الكلية لتصاريح العمل حسب الفرع أو القطاع أو النشاط الاقتصادي 44

جدول 4-2: إحصائيات حول نظام سمسارة تصاريح العمل، 2019 46

جدول 4-3: عمل الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات: السمات الرئيسية 48

جدول 4-4: عدد التصاريح الصادرة لسكان قطاع غزة (للشخص الواحد)، حسب نوع التصريح، 2021-2022 51

جدول 4-5: نسب ضريبة الدخل الشهري في إسرائيل 54

جدول 4-6: مساهمات أرباب العمل والاقتطاعات من أجور عمال الضفة والقطاع في إسرائيل (كنسبة مئوية من الأجور 2023) 55

جدول 5-1: الزيادة في حصص العمال الفلسطينيين خلال الأعوام 2016-2022 حسب القطاع والقرارات الحكومية 59

جدول 5-2: تقدير معادلة تشغيل العمالة الفلسطينية في إسرائيل 64

جدول 6-1: المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في فلسطين 2018-2022 69

جدول 6-2: مقارنة الناتج المحلي الإجمالي للفرد في إسرائيل وللفرد في الضفة الغربية وقطاع غزة (بأسعار الدولار لسنة 1991) 74

قائمة الأشكال البيانية

شكل 2-1: التغيير المئوي في متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك السنوي في فلسطين وإسرائيل، 2016-2022 17

شكل 3-1: عدد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل للأعوام 2001-2022 35

شكل 3-2: نسبة العاملين الفلسطينيين في إسرائيل من إجمالي العمالة الفلسطينية للأعوام 1995-2022 (%) 36

شكل 3-3: تعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل إلى الدخل القومي الإجمالي بالأسعار الجارية (%) مع عدد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل للأعوام 2000-2022 36

شكل 3-4: عدد عمال الضفة الغربية الذين يعملون في الضفة الغربية والذين يعملون في إسرائيل والمستعمرات خلال الأعوام 2000-2022 حسب الربع (عامل) 37

شكل 3-5: معدل البطالة (%) وعدد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل (ألف عامل) للأعوام 1995-2022 38

شكل 3-6: متوسط الأجر اليومي للعاملين في السوق المحلي ومتوسط الأجر اليومي للعاملين في إسرائيل والمستعمرات خلال الأعوام 1995-2022 (شيكل) 39

شكل 5-1: أعداد العاملين في إسرائيل والمستعمرات والوظائف الشاغرة في إسرائيل* خلال الفترة 2021-2023 حسب الربع 60

شكل 6-1: تعويضات العاملين إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي (%) 72

شكل 6-2: نمط التقارب التباعد- نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بالأسعار الجارية 1994-2021 75

الملخص التنفيذي

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد الملامح الرئيسية للعمالة الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي: اتجاهاتها، ودوافعها، وتأثيراتها، ما يمكّننا من التعرف على القضايا والمحددات التي ستحكم آفاق وإمكانات مستقبل العمالة الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي، وذلك من خلال البحث في العوامل الجوهرية التي تمكننا من التعرف على دوافع العرض في الجانب الفلسطيني للعمل في إسرائيل، والطلب في الجانب الإسرائيلي على العمالة الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي، والآثار الناجمة عن هذه الظاهرة على الأوضاع الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة العام 1967.

وقد بيّنت الدراسة في سياقها التاريخي لموضوع العمالة، أنه منذ احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة العام 1967، قامت بإخضاعهما إلى الضم الفعلي والقسري إلى الاقتصاد الإسرائيلي، وعزلهما عن محيطهما العربي، واستغلال الأيدي العاملة الفلسطينية الرخيصة. هذا إضافة إلى سياسات السلب والإفقار التي مارسها الاحتلال الإسرائيلي والتي تسببت في إضعاف النشاطات الاقتصادية في القطاعات الإنتاجية، الأمر الذي أدى إلى الحد من قدرة الاقتصاد المحلي على توليد فرص عمل مجزية لقواه العاملة، وأدى، أيضاً، إلى تعميق اعتمادية القوى العاملة الفلسطينية على سوق العمل الإسرائيلية. وعلى الرغم من توقيع اتفاق أوسلو، فإن هذه الاعتمادية لم تتغير حتى يومنا هذا، بسبب عدم التزام دولة الاحتلال بالاتفاقيات.

فيما يخص عوامل العرض والطلب، تستعرض الدراسة الأوضاع الاقتصادية التي أدت إلى تراجع النشاطات الإنتاجية، وبخاصة في قطاعي الزراعة والصناعة، طوال العقود الماضية. هذا التراجع في القطاعات الإنتاجية أدى إلى ارتفاع معدل البطالة، وبالتالي إلى "هجرة" العمالة الفلسطينية من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى سوق العمل في الاقتصاد الإسرائيلي. من جهة أخرى، كانت السياسات الإسرائيلية قد حولت الأراضي الفلسطينية المحتلة العام 1967 إلى ما يشبه "الفناء الخلفي" للاقتصاد الإسرائيلي، حيث فتحت سوق العمل في الاقتصاد الإسرائيلي للأيدي العملة الفلسطينية الرخيصة التي لا تتمتع بالحماية القانونية في القطاعات الإسرائيلية

الكثيفة العمالة، وبخاصة في قطاعي الإنشاءات والزراعة. وبينما تعمقت اعتمادية الأراضي الفلسطينية المحتلة العام 1967 على سوق العمل في الاقتصاد الإسرائيلي، فإن قطاعي الإنشاءات والزراعة الإسرائيليين قد أصبحا يعتمدان بشكل متزايد على العمالة الفلسطينية فيهما.

أحدثت السياسات الإسرائيلية آثاراً اجتماعية واقتصادية سلبية، فطوال العقود الثلاثة الأخيرة من الاحتلال، تراوحت نسبة العمالة في الاقتصاد الإسرائيلي بين 20–30% من إجمالي الأيدي العاملة. وخلال تلك الفترة، اتسعت الفجوات المعيشية بشكل سلبي للفلسطينيين بالمقارنة مع إسرائيل. من جهة أخرى، الفوارق الكبيرة في حجم وأداء ومؤشرات الاقتصاد الإسرائيلي مقارنة مع الضفة الغربية وقطاع غزة، انعكست في فوارق كبيرة في معدلات الأجور، حيث تتجاوز معدلات الأجور في الاقتصاد الإسرائيلي ضعفي مثيلتها في نشاطات مماثلة في الأراضي الفلسطينية المحتلة العام 1967.

كما أبرزت الدراسة آثار التشوهات الاقتصادية على مستقبل العمالة الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي، إذ بيّنت أن اتفاقيات أوسلو وملحقها الاقتصادي، اتفاق باريس، كانت تهدف نظرياً إلى إعادة تأهيل الأوضاع الاقتصادية وبناء المؤسسات خلال فترة السنوات الانتقالية الخمس. إلا أن عدم الالتزام الإسرائيلي بتطبيق بنود الاتفاق، وعدم الالتزام بالمدة الانتقالية المتفق عليها قد حدَّ من قدرة الحكم الذاتي على معالجة هذه التشوهات طوال العقود الثلاثة الماضية. من آثار هذه التشوهات التي تستعرضها الدراسة في فصل خاص بها، إضعاف قدرة الاقتصاد المحلي على توليد فرص عمل مجزية لأكثر من نصف قواه العاملة، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة. ومع أن الحد الأدنى للأجر المقدر بحوالي 530 دولاراً أمريكياً تقريباً يعادل حوالي ثلث الحد الأدنى للأجر في الاقتصاد الإسرائيلي، وهذا لا يتناسب مع تماثل التكاليف المعيشية، فإن المسوحات الحديثة التي قام بها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني العام 2023، تشير إلى أن ثلث العاملين في القطاع الخاص الفلسطيني يعملون مقابل أجر يقل عن الحد الأدنى للأجر المعتمد في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية. هذه المؤشرات تعكس حقيقة أوضاع يكون فيها الاقتصاد المحلي غير قادر على توليد فرص عمل مجزية لأكثر من نصف قواه العاملة.

ضمن هذا السياق العام، فإن مستقبل العمالة الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي والاعتمادية على سوق العمل الإسرائيلية يتحدد بهذه الأوضاع ككل، كما يتحدد بطبيعة التشوهات التي تعاني منها الأراضي الفلسطينية المحتلة من أكثر من نصف قرن. يضاف إلى ذلك سياسة الاحتلال الإسرائيلي في ضم القدس الشرقية، وعزلها عن محيطها الطبيعي ومجالها الاقتصادي الحيوي، وهذا بدروه يؤدي إلى المزيد من إضعاف وإفقار الأوضاع الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة العام 1967.

وأخيراً، تعرضت الدراسة إلى العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، حيث إن هذه الدراسة قد وضعت أهدافها ومخططاتها قبل عدوان تشرين الأول/أكتوبر الأخير. لذا، فقد تم التطرق إلى هذا التطور بشكل مقتضب في خاتمة الدراسة. كانت النتيجة المباشرة للعدوان والمتمثلة في تدمير قطاع غزة وكافة منشآته وبناه التحتية الذي كان يساهم بحوالي 18% من الناتج المحلي الإجمالي، فتحول معظم العاملين في قطاعاته الاقتصادية إلى البطالة، ونتج عن العدوان كذلك نتائج متعددة على الأوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية. منذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر الماضي، تم فرض إغلاق شامل على الضفة الغربية، وإلغاء كافة تصاريح العمل في الاقتصاد الإسرائيلي، ما أدّى إلى تحول عشرات آلاف العمال إلى البطالة في الضفة الغربية، كانت مساهمات تحويلاتهم الخارجية تعادل ما يقارب 17% من الدخل القومي الإجمالي. هذا الإغلاق الشامل، إضافة إلى تصاعد هجمات المستوطنين على تجمعات فلسطينية متعددة في الضفة الغربية، وتراجع وانحسار نشاطات الاستيراد والتصدير والتجارة الداخلية، والقرصنة الإسرائيلية على العوائد الضريبية والجمركية المستحقة للخزينة الفلسطينية، تؤدي في مجموعها إلى صدمات اقتصادية قد تكون عميقة الأثر إذا ما تواصلت لشهور عدة أخرى قادمة.

هذه التطورات الأخيرة، وما تعرضت له الدراسة، تعيد طرح مسألة مستقبل العمالة الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي، وهنا تكون الخلاصة والنتيجة الأساسية للدراسة بأنه لا يمكن معالجة قضايا العمالة الفلسطينية وفق أولويات التنمية الاقتصادية الوطنية، ما لم يطرأ تغيير جوهري ونوعي على بنية وهيكل الاقتصاد، وإنهاء خضوعه للسياسات الاقتصادية الإسرائيلية، وممارسة

السيادة الفلسطينية على الحدود الدولية والأراضي والمصادر الطبيعية، والحق في صياغة وتطبيق سياسات اقتصادية وطنية تحرر الأراضي الفلسطينية المحتلة العام 1967 من التبعية والارتهان العميق للاقتصاد الإسرائيلي. تنتهي الدراسة إلى تقديم توصيات ضمن محددات الوضع القائم، تتمحور حول توجيه الاستثمارات الحكومية والخاصة نحو تنشيط وتوسيع مساهمة القطاعات الإنتاجية، في الصناعة والزراعة والإنشاءات، ووضع النظم والقوانين التي تعمل على حماية المنتجات المحلية، باعتبارها الشروط التي لا غنى عنها لتوليد فرص عمل جديدة في الاقتصاد المحلي. كما تقترح الدراسة إعادة تنظيم حركة العمالة الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي وفقاً للاتفاقيات الموقعة، بما يؤدّي إلى قيام وزارة العمل بالدور الرئيسي، ما يشكل حماية للعمال من استغلال الوسطاء، وذلك إضافة إلى تعبئة جهود الدول المانحة لدعم جهود وزارة العمل في إلزام إسرائيل بتوفير الحماية القانونية للعمال الفلسطينيين، وتحويل كامل مستحقاتهم وفقاً لما نص عليه بروتوكول باريس.

الفصل الأول:
الإطار العام: السياق التاريخي ومراجعة الأدبيات

1-1 السياق التاريخي

الأوضاع الحالية للعمالة الفلسطينية تعكس الآثار التراكمية لتعاقب السياسات الاستعمارية على اقتصاد فلسطين بشكل عام، وعلى العمالة الفلسطينية بشكل خاص. مع نهاية العصر العثماني في أعقاب الحرب العالمية الأولى، كانت هذه الأوضاع الاقتصادية تعد بانطلاق الإمكانات الاقتصادية الكبيرة التي كانت قد نمت بدءاً من النصف الثاني من القرن التاسع عشر، في مواكبة حركة "التنظيمات" العثمانية مجموعة من الإصلاحات في مجالات تحرير حركة التجارة ورأس المال، وتسجيل الملكية الخاصة للأراضي الزراعية وتسليعها. بحلول أوائل القرن العشرين، كان الاقتصاد الفلسطيني قد انخرط في الاقتصاد الرأسمالي العالمي. وبجانب الإنتاج الزراعي، باعتباره العمود الفقري للنظام الاقتصادي، شهد النمو الحضري في المدن الساحلية حراكاً اقتصادياً متسارعاً، أدّى إلى زيادة كبيرة في الطلب على العمل المأجور في العديد من المهن والنشاطات الإنتاجية والخدمات المرتبطة بها التي أدخلتها هذه التطورات.

مع نهاية الحرب العالمية الأولى، حل الاستعمار البريطاني مكان الدولة العثمانية في السيطرة على فلسطين، إلا أن الانتداب البريطاني قد حمل معه برنامج تسهيل هجرة وتوطين اليهود في فلسطين تحقيقاً لأهداف ترتبط بالمصالح الاستراتيجية للإمبراطورية البريطانية في ذلك الوقت، ممتزجة مع تحقيق أهداف توراتية ومسيحانية (Kraemer, 1989). كان صك الانتداب البريطاني على فلسطين قد اشتمل في نصوصه على تحقيق وعد بلفور في العمل على إقامة وطن قومي لليهود. تنفيذ هذا البرنامج تطلّب من الإدارة البريطانية الجمع بين تسهيل هجرة اليهود الأوروبيين إلى فلسطين من جهة، وإضعاف مقاومة الفلسطينيين لهذا البرنامج من جهة أخرى، عبر التدمير المنهجي للاقتصاد الفلسطيني، وتمكين المهاجرين اليهود من المقدرات الاقتصادية.

كان الأثر المدمر لسياسات الانتداب البريطاني قد انعكس في تحطيم العمود الفقري للاقتصاد الفلسطيني، أي الإنتاج الزراعي، وإنهاء نظام "زراعة الأرض المشاع" الذي كان يمثّل أكثر من

نصف إجمالي الأراضي الزراعية في فلسطين في أوائل القرن الماضي، ما أدى إلى تحويل أعداد كبيرة من الفلاحين العاملين في الإنتاج الزراعي إلى معدمين، يبيعون قوّة عملهم في المراكز الحضرية (الشريف، 1981). إلا أن تحوّل الفلاحين إلى بيع قوة عملهم قد واجهه التغلغل الاستيطاني اليهودي الذي أنشأ بمساعدة الانتداب البريطاني نظاماً مغلقاً للنشاطات الاقتصادية اليهودية، حيث تضمّن هذا النظام المغلق ما كان يعرف ب "العمل العبري"، أي اقتصار توفير فرص العمل لليهود حصراً، وإن كان أجر المهاجر اليهودي من أوروبا أكثر تكلفة من أجر العامل العربي المحلي، حيث إنّ "العمل العبري" كان أحد الشعارات الرئيسة للحركة الصهيونية.

انحسار القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الفلسطيني، وتحويل أعداد كبيرة من الفلاحين العاملين في الإنتاج الزراعي إلى العمل المأجور، كانا نتيجة سياسات استعمارية ممنهجة بدأت مع الاحتلال البريطاني العام 1917، وفرض الانتداب البريطاني العام 1922. بعد النكبة، طبقت إسرائيل في المناطق المحتلة العام 1948 سياسة سلب ملكية الأراضي الزراعية المحيطة بالبلدات والقرى الفلسطينية التي كانت ضمن حدودها وتحويلها إلى مناطق معزولة ومحاصرة تحت حكم عسكري مشدد (حتى منتصف الستينيات) بما يماثل مناطق سكنية للأيدي العاملة الرخيصة التي تخدم الاقتصاد الإسرائيلي (سلمان، 1990).

هذه السياسة التي طبقتها إسرائيل على الفلسطينيين الذين بقوا في المناطق المحتلة العام 1948، كانت، في جوهرها، هي السياسة ذاتها التي طبقتها على الضفة الغربية وقطاع غزة بعد حرب العام 1967 (Jamal, 2017). فمنذ الأسابيع والشهور الأولى التي أعقبت حرب العام 1967، تم إخضاع الأراضي الفلسطينية المحتلة العام 1967 (الضفة الغربية، القدس الشرقية، قطاع غزة) إلى الحكم العسكري، وتم إصدار مجموعة من الأوامر العسكرية التي حولت كافة الصلاحيات القانونية والتنفيذية في الأراضي المحتلة إلى الحاكم العسكري، ونقلت السيطرة على الأراضي العامة والمصادر الطبيعية والمياه إلى إسرائيل،[1] إضافة إلى غيرها من الترتيبات

[1] الأمر العسكري رقم 2 الذي يعطي الحاكم العسكري للضفة الغربية السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية كافة، وتبع ذلك أوامر عسكرية تحكم السيطرة على الأرض والمصادر الطبيعية، مثل الأمر العسكري في 67/7/6 الذي يحدد أن "كافة المياه الموجودة في الأراضي التي تم احتلالها مجدداً هي ملك لدولة إسرائيل"، والقرار 59 بشأن "ملكية الدولة لأراضي يهودا والسامرة" وإعلان الأراضي التي كانت ملكية الدولة الأردنية أملاكاً حكومية إسرائيلية.

القانونية والتنظيمية التي أدّت إلى الضم والإلحاق بحكم الواقع إلى إسرائيل، وإنّ لم تتم عملية الضم والإلحاق بحكم القانون.

جوهر هذه السياسة الاقتصادية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، كما عرّفها يوسف صايغ، كان سياسة السلب والإفقار، أي سلب الأراضي والمصادر المائية والطبيعية الأخرى، ووضع معوّقات أمام النمو الاقتصادي الفلسطيني (Sayigh, 1988). ومثلما عمل الانتداب البريطاني على تحطيم القطاع الإنتاجي الرئيسي، أي القطاع الزراعي، وتحويل الكثير من الفلاحين إلى معدمين يبيعون قوة عملهم، أدّت سياسة إسرائيل الاقتصادية في الأراضي المحتلة العام 1967، المتمثلة في سلب ملكية الأراضي ومصادر المياه، إلى المزيد من التراجع والانحسار في القطاع الزراعي، وتحويل المزيد من المزارعين إلى بيع قوة العمل.

إذا كان احتلال العام 1967 قد أدخل الضفة الغربية وقطاع غزة ضمن الغلاف الجمركي الإسرائيلي، وحوّل أسواقها إلى أسواق أسيرة للسلع والخدمات الإسرائيلية، فإن هذا الاحتلال قد أدى كذلك إلى احتلال سوق العمل، حيث عملت إسرائيل على توحيد سوق العمل من خلال إصدار أمر عسكري منح جميع عمال الضفة الغربية وقطاع غزة تصريح عمل موحّد وشامل يتيح لهم العمل في الاقتصاد الإسرائيلي.

ضعف قدرة الاقتصاد المحلّي على توليد فرص عمل مجزية للأيدي العاملة، يؤدّي إلى ما أسمته ليلى فرسخ "هجرة" العمالة إلى اقتصادات أخرى، أي ما يعرف بالعوامل الطاردة للعمالة (فرسخ، 2010). إلا أن السياق التاريخي للعمالة الفلسطينية في إسرائيل بعد حرب العام 1967، وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، يختلفان تماماً عن جانب آخر من "هجرة" العمالة، لم يحظ بالدراسة والتوثيق، وهو الجانب المتعلّق بالعمالة الفلسطينية في الخليج العربي منذ منتصف الخمسينيات وحتى حرب الخليج العام 1991 الناجمة عن احتلال العراق للكويت. فبينما تبقى فرص العمل المتاحة للعمالة الفلسطينية في إسرائيل منذ العام 1967 متاحة للعمالة غير الماهرة وغير المؤهّلة في قطاعي البناء والخدمات، كانت فرص العمل للعمالة الفلسطينية في الخليج العربي، في سمتها العامة، هي تلك المتاحة للعمالة المؤهّلة والمتعلمة. ومن الجلي أن الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن متطلبات الالتحاق بسوق العمل في الخليج العربي، للعمالة المؤهلة

والمتعلمة، تختلف تماماً، بل وتتناقض، مع الآثار الاقتصادية والاجتماعية لفرص العمل المتاحة في الاقتصاد الإسرائيلي للعمالة غير الماهرة وغير المتعلمة.

شكّلت حرب الخليج العام 1991 نقطة تحوّل كبرى، إذ عاد مئات الآلاف من العاملين الفلسطينيين من دول الخليج إلى كل من الأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة للبحث عن فرص للعمل فيهما. من جهة أخرى، أدت حرب الخليج هذه إلى قيام إسرائيل بإلغاء تصريح العمل الشامل والموحّد الذي كانت إسرائيل قد أصدرته في العام 1971، والبدء بتطبيق سياسة "الإغلاق"، وتنظيم تنقل عمال الأراضي المحتلة للعمل في إسرائيل وفي المستوطنات عبر نظام تصاريح العمل، والذي شهد لاحقاً العديد من التطورات منذ بداية التسعينيات، وبخاصة مع بدء تطبيق اتفاق أوسلو، وإنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية العام 1994.

1-2 أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى عرض وتحليل دوافع واتجاهات العمالة الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي، والآثار الاقتصادية الناجمة عنها. غنيّ عن الذكر أن مسألة العمالة الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي هي جزء لا يتجزّأ من القضايا الاقتصادية للعمالة الفلسطينية في الأراضي المحتلة العام 1967، التي تشكّل بدورها بعداً مهمّاً من أبعاد الأوضاع الاقتصادية–السياسية. حقيقة أن ما يتراوح من 20% إلى 30% من إجمالي العمالة الفلسطينية قد اضطر إلى "الهجرة" (وفقاً لتعريف ليلى فرسخ) إلى أسواق عمل خارجية، ارتبطت بأوضاع العمالة الفلسطينية ككل، ومجمل الأوضاع الاقتصادية التي نشأ عنها مجموعة من العوامل الطاردة للعمالة. من جهة أخرى، ترتبط المسائل المتعلقة بالعمالة الفلسطينية في إسرائيل بأوضاع الاقتصاد الإسرائيلي الذي يقدّم عوامل الجذب من شروط عمل أفضل نسبياً، كما أن أوضاع الاقتصاد الإسرائيلي تحدد بدورها طبيعة وعوامل الطلب على العمالة الفلسطينية في قطاعات اقتصادية بعينها، كما أن الأهداف التي تسعى السلطات الإسرائيلية إلى تحقيقها من فتح أسواق العمل أمام الفلسطينيين في قطاعات محدّدة، ووفق شروط ونظم تفرضها بشكل أحادي، هي، في جوهرها، أهداف سياسية تخدم المشروع الصهيوني.

بينما تتطلّب دراسة دوافع واتجاهات وآثار العمالة الفلسطينية في إسرائيل التطرق إلى هذه الأبعاد في الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، فإن هذه الدراسة ستشير إليها عن طريق استعراض الدوافع والاتجاهات والآثار. ومن جهة أخرى، مع أن الأوضاع السائدة حالياً في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها أوضاع العمالة، هي محصلة الآثار التراكمية التي عملت على تشويه البنية الاقتصادية–الاجتماعية منذ أوائل القرن الماضي، وهو ما أشارت إليه الفقرات الأولى من هذا الفصل حول السياق التاريخي، فإن هذه الدراسة لا تهدف إلى استعراض نشوء هذه المسألة وتطورها، وإنما تقتصر على استعراض ودراسة مكوّناتها وأبعادها كما هي عليه في نطاق الوضع القائم، مع الإشارة إلى التغييرات التي كانت قد طرأت على الاتجاهات العامة للعمالة الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي في مرحلة ما بعد اتفاق أوسلو وإنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية بشكل عام، والتغيرات التي طرأت عليها في السنوات القليلة الأخيرة بوجه خاص.

بعد استعراض السياق التاريخي ومراجعة الأدبيات في هذا الفصل، سيتناول الفصل الثاني السمات العامة للعمالة الفلسطينية في إسرائيل، وبخاصة في العقد الأخير. في حين سيتطرق الفصل الثالث إلى مراحل تدفق العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل منذ الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1967، بينما سيركز الفصل الرابع على سياسات وآليات التشغيل للعمالة الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي، والتغيرات التي طرأت على نظام التصاريح، وانعكاسها على حقوق العمال الفلسطينيين في إسرائيل من وجهة نظر القانون الدولي. في الفصل الخامس سيتم التطرق إلى الطلب الإسرائيلي على العمالة الفلسطينية، واستيعابها في الاقتصاد الإسرائيلي. أما الفصل السادس فسيتم وضع العمالة الفلسطينية في إسرائيل ضمن الإطار الاقتصادي السياسي للتشوّهات التي تعرضت لها الأراضي الفلسطينية المحتلة العام 1967 نتيجة للاحتلال طويل الأمد. أخيراً، يخلص الفصل السابع والأخير إلى تقييم الوضع القائم في العمالة الفلسطينية، والآثار الاقتصادية والاجتماعية، والبدائل الممكنة للخروج من الوضع القائم.

1– 3 مراجعة الأدبيات

على الرغم من ندرة الدراسات العلمية المتخصصة حول العمالة الفلسطينية في أوضاعها الراهنة بشكل عام، وحول العمالة الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي بشكل خاص، فإن الدراسات

المتعلقة بنشأة وتطور الطبقة العاملة الفلسطينية متوافرة من وجهات نظر متعددة. وكانت جمعية معامل أبناء شهداء فلسطين، (صامد) قد أصدرت خلال السبعينيات والثمانينيات سلسلة من الكتب التي استعرضت مسألة العمالة الفلسطينية، ورصدت نشأة وتطور الطبقة العاملة الفلسطينية، شارك فيها آنذاك ماهر الشريف، وهاني مندس، وجاك قبنجي، وآخرون. كان الكتاب الأخير في هذه السلسلة من الكتب قد صدر عن دار الكرمل في بيروت، وتم فيه عرض وتلخيص ما اشتملت عليه تلك الدراسات الرائدة (البسطامي، 1985).

كان أنجريست (J. D. Angrist) قد نشر أولى الدراسات العلمية التي تطرقت إلى الآثار الناجمة عن العمالة الفلسطينية في إسرائيل. تناول أنجريست في الدراسة الأولى العام 1996 الطلب قصير–الأمد على العمالة الفلسطينية (Angrist, 1996)، حيث ينحصر الطلب على العمالة غير الماهرة وغير المؤهلة. أتبعها بدراسة أخرى العام 1998 حول سوق العمل الفلسطينية بين حرب الخليج والحكم الذاتي (Angrist, 1998). وقد توصل في الدراسة الأولى إلى أن العوائد المتحصّلة من التعليم والتعليم العالي قد شهدت انخفاضاً حاداً منذ العام 1981، نظراً لعوامل عدة تشمل ضعف قدرة الاقتصاد المحلّي (في الأراضي الفلسطينية المحتلة العام 1967) على توفير فرص عمل لخريجي الكليات والجامعات، وانحسار الفورة النفطية في الخليج العربي التي كانت سائدة في أوائل السبعينيات، واقتصار الطلب الإسرائيلي على العمالة الفلسطينية على غير المؤهلين. وفي الدراسة الثانية العام 1998، أي بعد حرب الخليج العام 1991 وبعد إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، وجد انتعاشا في الطلب على التعليم واتساعاً في انتشار المؤسسات التعليمية الخاصة، وذلك نتيجة بدء إنشاء مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، وازدياد الطلب على المؤهلين، حيث إن السنوات الأولى من بناء السلطة الوطنية الفلسطينية في التسعينيات كانت سنوات بناء المؤسسات الحكومية والعامة، وبدء انتعاش نشاط القطاع الخاص والنشاطات الواسعة لممثليات الجهات المانحة. أظهرت الدراستان اللتان قدمهما أنجريست التشابكات بين عوامل الطرد في الثمانينيات، وعوامل الجذب مع بدء إنشاء السلطة الوطنية ومؤسساتها في التسعينيات، من خلال دراسة وتحليل عوائد التعليم في سوق العمل والطلب عليه في مراحل متباينة ومتعاقبة من تطور الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية ككل. هاتان الدراستان تظهران أهمية تحليل الطلب على العمالة من خلال المنظور الشمولي، وهو ما نفتقده في معظم الدراسات الأخرى التي كانت قد تناولت دراسة دوافع واتجاهات الطلب على العمالة.

كما كان الطلب على العمالة الفلسطينية في كل من الأراضي الفلسطينية المحتلة العام 1967 والاقتصاد الإسرائيلي موضوعاً لرسالة جامعية العام 1996 أعدها محمد خليفة (خليفة، 1996)، حيث ركزت الدراسة على أسباب وأبعاد اتساع ظاهرة العمل المأجور، وعلاقة ذلك بالتغير النسبي على مساهمة القطاعات الاقتصادية. وركزت الدراسة على رصد مرونة الطلب على العمالة في الأراضي الفلسطينية وفي الاقتصاد الإسرائيلي، والآثار السلبية للأجور المرتفعة نسبياً للعمالة في إسرائيل على الاقتصاد الفلسطيني. وقد تناولت دراسات أخرى اتّبعت منهج التحليل الكمي مسألة العمالة الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي، مثل الدراسة التي سعت إلى تحليل من الجانب الفلسطيني، أي جانب العرض، وآثاره على اقتصاد الضفة الغربية (Agbahy, Siddig, and Grethe, 2020)، وذلك عبر تطبيق نموذج "التوازن العام القابل للحساب" (Computable General Equilibrium, CGE)، حيث وجدت الدراسة أن فرص العمل في الاقتصاد الإسرائيلي تتسبب في انحسار عرض فرص العمل في الضفة الغربية. ومن جهة أخرى، فإن الافتقار إلى الاستقرار في سوق العمل الإسرائيلية بالنسبة للعمالة الفلسطينية، كان نتيجة لتذبذب الأوضاع السياسية والأمنية التي تكون لها انعكاسات سلبية على عرض العمالة. وينشأ التفاعل في العلاقة بين اقتصاد الضفة الغربية وعرض العمل فيه من جهة، والعمالة في الاقتصاد الإسرائيلي من جهة أخرى، في التعقيدات التي تنشأ من حقيقة أن نظام إنتاج الحسابات القومية (System of National Accounts, SNA) للضفة الغربية، يشتمل على إنتاج أنشطة اقتصادية تقع خارج نطاقها.

وفي مقابل هذه العلاقة التفاعلية للعمالة في الاقتصاد الإسرائيلي التي تنعكس على الاقتصاد الفلسطيني، فإن الفوائد المتعددة التي يجنيها الاقتصاد الإسرائيلي من العمالة الفلسطينية فيه كانت موضوعاً لعدد من الدراسات. فقد أظهرت دراسة لأحد جوانب تأثير العمالة الفلسطينية على الاقتصاد الإسرائيلي أن تحسين إنتاجية الاقتصاد الإسرائيلي قد كان أحد أكثر تلك الآثار أهمية (Samarah, 2017). تحسين إنتاجية الاقتصاد الإسرائيلي يؤدّي إلى زيادة الناتج الإجمالي الإسرائيلي، وبالتالي تنعكس إيجابياً على الاقتصاد الإسرائيلي ككل.

في المقابل، فإن الأثر الإيجابي الرئيسي على الأوضاع الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية للعمالة الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي تتمثّل في التحويلات التي يقوم بها العمال، وذلك

وفقاً لدراسة أيهب سعد (Saad, 2015). طوال العقود الماضية، كانت تحويلات العاملين خارج الاقتصاد الفلسطيني تمثّل نسبة مهمة من الناتج المحلّي الإجمالي، تراوحت بين 16% و34% في السنوات الممتدة من 1995 إلى 2015. كمصدر خارجي، تمثّل تحويلات العاملين في الاقتصاد الإسرائيلي وفي الخارج، ما يعادل ضعف المصادر المالية الناجمة عن إجمالي الصادرات. من جهة أخرى، وفقاً لدراسة أيهب سعد، فإن تحويلات العاملين في الاقتصاد الإسرائيلي والخارج تزيد على الاستثمارات بما يتراوح بين عشرة أضعاف وخمسة عشر ضعفاً. الجديد الذي قدمته هذه الدراسة هو تحليل آثار التحويلات الخارجية على متغيّرات الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي، وبخاصة آثارها على إجمالي الاستهلاك الخاص، والاستثمار، والواردات، والناتج المحلي الإجمالي. وتخلص الدراسة إلى الأثر الإيجابي المهم لتحويلات العاملين على النمو الاقتصادي في تلك الفترة بشكل عام، والأثر البالغ الأهمية لها في تخفيف الآثار السلبية الناجمة عن دورة العنف خلال سنوات الانتفاضة الثانية الممتدة بين العامين 2000 و2004.

تقدم ليلى فرسخ في كتابها حول العمالة الفلسطينية في إسرائيل دراسة شمولية للإطار الاقتصادي السياسي عبر أربعة عقود من تعرض الضفة الغربية وقطاع غزة للاحتلال (فرسخ، 2010) حيث تقوم بتحليل المراحل الثلاث لانتقال العمالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة العام 1967 إلى الاقتصاد الإسرائيلي، وهي مراحل تسريح اليد العاملة، وانتقالها إلى اقتصاد آخر، واستيعابها في ذلك الاقتصاد. السياسة الاقتصادية لإسرائيل تتمحور حول السيطرة على الأرض والمصادر الطبيعية والبنية التحتية، وتقّيد حرية الحركة وضرب القطاعات الإنتاجية الصناعية والزراعية، ما يؤدّي إلى "تسريح" الأيدي العاملة الفلسطينية من إطارها الاقتصادي الاجتماعي و"الهجرة" إلى سوق العمل في الاقتصاد الإسرائيلي. الآثار التراكمية للإفقار والتبعية وتوسع الاستيطان الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية المحتلة العام 1967، أدّت إلى تحويل الضفة الغربية إلى نموذج "الباستونات" أو المعازل التي كانت سائدة في نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. هذه التطورات التي تستعرضها ليلى فرسخ في الجزء الأخير من الكتاب تستدعي التساؤل حول مصير ومدى إمكانية تطبيق مشروع الدولة الفلسطينية.

هذه العلاقة التفاعلية بين العمالة الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي وبين الآثار التدميرية للسياسات الاقتصادية الإسرائيلية التي استعرضتها ليلى فرسخ في كتابها، تشكّل، كذلك، محور كتاب أندرو روس الذي يعالج هذه المسألة من زاوية قيام إسرائيل بنهب أحد أكثر الموارد الطبيعية أهمية المتمثلة في الحجر والرخام، والعمالة الفلسطينية في هذه الصناعة التي تسيطر عليها إسرائيل في الأراضي المحتلة العام 1967، والتي تؤدّي إلى نهب الثروة الطبيعية، والتي تخصص منتجاتها لمصلحة الاقتصاد الإسرائيلي والتوسع العمراني فيه. سيطرة إسرائيل على معظم الضفة الغربية، أي المناطق المصنفة "ج" التي تمثّل حوالي 66% من إجمالي مساحتها، أدّت إلى تمكينها من استنزاف ثلثي إجمالي الإنتاج السنوي من هذه الثروة الطبيعية، حيث إن الغالبية العظمى من الأيدي العاملة الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي تعمل في قطاع البناء والإنشاءات، إضافة إلى العمل في إنتاج وتشكيل الحجر والرخام (Ross, 2019). يشكّل العمل في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية جانباً من الجوانب المتعددة لظاهرة العمالة الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي. المستوطنات المقامة على الأراضي المحتلة العام 1967 أدت إلى خنق الاقتصاد الفلسطيني، وهي انعكاس لسياسة إسرائيل في السيطرة على الأرض والمصادر. تعمل هذه السياسة على سلب الموارد والحقوق الاقتصادية، ما سيؤدي إلى انحسار النشاطات الإنتاجية ودفع الأيدي العاملة الفلسطينية إلى العمل في الاقتصاد الإسرائيلي والمستوطنات (عرفة، البطمة وفرسخ، 2015). ثمة خصوصية للعمل في المستوطنات، حيث إن الأجر الذي يحصل عليه من العمل في المستوطنات قد يكون أعلى من الأجر الذي كانوا سيحصلون عليه من العمل في الاقتصاد المحلّي، إلا أنّه يقل عن الحد الأدنى للأجور في إسرائيل، وأقل من معدل أجر العامل الفلسطيني في وظائف مماثلة غرب الخط الأخضر (ITUC, 2021).

وتشير دراسة أخرى حول العمالة الفلسطينية في المستوطنات إلى الافتقار إلى قوانين إسرائيلية واضحة ومحددة تنظّم العمالة الفلسطينية في المستوطنات، حيث إن الأمر العسكري رقم 1982/970 لا يشتمل على ترتيبات وإجراءات واضحة ومحددة لتنظيم العلاقة بين المشغلين والعمال، وان كان العديد من المشغلين الإسرائيليين في المستوطنات يتفادون الالتزام بهذا الأمر العسكري (عطية، 2020).

إضافة إلى "هجرة" الأيدي العاملة الفلسطينية إلى سوق العمل في إسرائيل غرب الخط الأخضر، وفي المستوطنات المقامة في الضفة الغربية، فإن التطورات الناجمة عن إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية العام 1994، وتمركز المؤسسات العامة والخاصة والخدمات المرتبطة بها حول مدينتي رام الله والبيرة، قد دفع إلى هجرة أخرى داخلية (السروجي وخليفة، 2008). أظهرت الدراسة أنه، إضافة إلى الدوافع المعروفة المتعلقة بعوامل الطرد التي تشمل ندرة توفر فرص العمل، وعدم وجود ملكية أو حيازة الأرض الزراعية أو مصادرتها، وعوامل الجذب التي تشمل توفر فرص العمل بدرجة أعلى نسبياً، والارتفاع النسبي للأجور، فإن الدافع الرئيس الآخر للهجرة الداخلية للعمالة إلى مدينتي رام الله والبيرة، والانتقال للإقامة فيهما، كان بهدف تجنّب الحواجز الإسرائيلية والإغلاقات التي يفرضها جيش الاحتلال الإسرائيلي.

لا بد من الإشارة إلى أن الإحصاءات المتعلقة بالعمالة الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي يشوبها الافتقار إلى الدقة إلى حد كبير. فبينما يمكن للمؤسسات المعنية أن ترصد حركة العمالة لدى العمال المسجلين، أي الذين يعملون بموجب نظام التصاريح الإسرائيلي، فإن ظاهرة العمالة خارج نظام التصاريح تمثّل حوالي 40% من العمالة "المنظمة" والمسجلة في نظام التصاريح، وذلك وفقاً لدراسة أعدها معهد دراسات الأمن القومي (الإسرائيلي) (Eteks and Adna, 2022). اتسعت هذه الظاهرة بشكل ملموس في فترة انتشار وباء كورونا. ثمة مجموعة من الاعتبارات التي تدفع العمال إلى اللجوء إلى العمل غير المنظم، والدخول إلى العمل في إسرائيل دون تصريح، على رأسها التكاليف المتعلقة بالدخول في نظام التصاريح، والخضوع إلى استغلال سماسرة تصاريح العمل الذي يقومون بالاستيلاء على نسبة كبيرة من الأجر مقابل توفير التصريح. هذا ما وثقته دراسة (INSS) حيث أشارت إلى أن معدّل الأجر للعامل غير المنظم وبدون تصريح يقل عن أجر العامل المنظم عبر نظام التصاريح بما يتراوح بين 10% إلى 25%، إلا أنه يتم تعويض هذا الانخفاض عبر تفادي التنازل عن نسبة من الأجر للسماسرة. بالطبع، العامل غير المسجل خارج نظام التصاريح لا يدخل كذلك في نظام التأمين الذي يغطي العامل المنظم.

من جهة أخرى، فإن قيام إسرائيل بالسماح للعمال الفلسطينيين بالدخول عبر الخط الأخضر للعمل خلال وباء كورونا يظهر جانباً آخر من جوانب استخفاف السلطات الإسرائيلية بالمسائل

المتعلقة بالسلامة الصحية والحيوية للعمال الفلسطينيين (Samour, 2020). يمثّل نظام تصاريح العمل الإسرائيلي إحدى الوسائل الرئيسية التي يتمكن بموجبها سماسرة التصاريح الفلسطينيين والإسرائيليين من تحقيق ثروات كبيرة عبر سيطرتهم على نظام التصاريح بالتواطؤ مع مسؤولي الجهات الإسرائيلية التي تقوم بإصدار هذه التصاريح. يشير وليد حبّاس في دراسته حول هذه الظاهرة إلى وجود نظام ممنهج ومنظم ومربح لهذه التجارة السرية في تصاريح العمل (ماس، 2020). وعلى الرغم من وجود تقديرات حول حجم تجارة التصاريح، فإنه من المتعذر التوصل إلى رقم دقيق للعوائد الكبيرة لهذه التجارة السرية نظراً لنقص المعلومات حولها. هذه التجارة في تصاريح العمل هي نتيجة لنظام التصاريح الإسرائيلي المعقد، وإن كانت الجهة الإسرائيلية المسؤولة عن إصدار تصاريح العمل تدّعي أنه لم يصلها طوال السنوات الماضية أي اعتراض من طرف فلسطيني رسمي على نظام التصاريح، أو أية شكوى ضد نظام السمسرة.

العمالة الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي وفي المستوطنات، بما في ذلك العمالة المنظمة عبر آلية التصاريح الإسرائيلية أو غير المنظمة، أدت إلى آثار عميقة على سوق العمل ككل في الأراضي الفلسطينية المحتلة العام 1967، من بينها ظاهرة نقص العمالة التي يواجهها سوق العمل الفلسطيني، وذلك وفقاً لورقة خلفية نشرها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) حديثاً (ماس، 2023 أ). العمالة الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي أدّت إلى مجموعة من النتائج، منها التسبب في رفع معدل الأجور للتشغيل المحلّي في الضفة الغربية وقطاع غزة، ونقص العمالة في قطاعات حيوية في سوق العمل الفلسطيني. فعلى الرغم من ارتفاع نسبة البطالة التي تصل إلى 24% في فلسطين وفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ومع أن سوق العمل الفلسطيني تظهر فيه فجوة كبيرة بين مؤشري العرض والطلب على العمالة لصالح العرض، فإن التشوّه في سوق العمل لا ينشأ بسبب النقص الإجمالي في عرض العمالة المتاح في السوق المحلي، وإنما في النقص في العمالة المدربة في مهن معينة يجذبها سوق العمل الإسرائيلي عبر تقديم أجور أعلى من تلك المتاحة في السوق المحلي.

هذه المفارقات في سوق العمل الفلسطيني، التي تجمع بين نسبة مرتفعة من البطالة، ونقص العمالة في قطاعات حيوية في السوق المحلي، والارتفاع المطّرد لحجم ونسبة العمالة في الاقتصاد الإسرائيلي في الفترة الأخيرة، تطرح أسئلة مهمة حول مستقبل العمالة الفلسطينية في

إسرائيل، وذلك وفقاً لورقة أعدها وليد حبّاس وعصمت قزمار حول هذه المسألة (ماس، 2022). الورقة ترصد التغيرات التي طرأت على نظام التصاريح الإسرائيلي، وارتفاع الطلب الإسرائيلي على العمالة الفلسطينية، بما في ذلك البدء بإصدار تصاريح عمل إسرائيلية لآلاف العمال من قطاع غزة لأول مرة منذ العام 2006، ما يعيد إلى الذاكرة الآليات والنظم التي كانت إسرائيل قد اتبعتها في فتح سوق العمل في السنوات الممتدة بين 1974–1987، عندما فرضت إسرائيل نظام سوق العمل الموحد بين إسرائيل والأراضي المحتلة العام 1967. المؤشرات التي يمكن رصدها في التطورات الأخيرة تشير إلى عودة إسرائيل بشكل تدريجي إلى سوق العمل الموحد، التي تمثّل جانباً مهماً من جوانب سعي إسرائيل إلى تطبيق "السلام الاقتصادي"، ومبادرة "تقليص الصراع"، وتعميق تبعية العمالة الفلسطينية لسوق العمل الإسرائيلي.

هذه الأوضاع في مجملها، تنعكس على التراجع الكبير في الكفاءة في سوق العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل عام، كما أوضح بلال الفلاح إلى أن التأثير السلبي للسياسات الاقتصادية الإسرائيلية التي أدت إلى تراجع القطاعات الإنتاجية، ومنع النشاط الاقتصادي الفلسطيني في المناطق المصنفة "ج" في ثلثي مساحة الضفة الغربية، والحصار المفروض على غزة، أدت في مجموعها إلى انتشار واسع للبطالة، وتقييد إمكانيات رفع كفاءة سوق العمل مقابل ازدياد التبعية والاعتماد على سوق العمل في الاقتصاد الإسرائيلي (الفلاح، 2016). سياسة إسرائيل في فتح سوق العمل للفلسطينيين من الأراضي المحتلة العام 1967 تنتمي إلى تاريخ طويل تتبعه نظم الاستعمار الاستيطاني، وفقا لدراسة أندرياس هاكل، حيث إن نظام الاستعمار الاستيطاني يزعم أن فتح سوق العمل أمام العمالة المحلية "يساهم في تحسين أوضاعهم الاقتصادية، إلا أن الهدف الأعمق فعلياً هو في جوهره جانب من جوانب سياسة السلب والسيطرة والتحكم. كما أن إدماج العمال من المناطق الخاضعة للاستعمار في سوق العمل يؤدّي إلى استيعابهم في نسق الاقتصاد الاستعماري وعزلهم عن مجالهم الاجتماعي وإرغامهم على التخلّي عن النشاطات العامة والسياسية نتيجة الاعتماد التام على الاقتصاد الإسرائيلي كمصدر رئيسي للدخل" (Hackl, 2022). هذه الأمثلة من الأدبيات التي تعرضت لموضوع العمالة الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي من جوانب وأبعاد متباينة، تقدم لنا صورة عامة تجمع بين متناقضات تشمل انتشار البطالة، والتردي في كفاءة سوق العمل الفلسطيني، والنقص في العرض في سوق العمل الفلسطينية في قطاعات حيوية، والتبعية المتنامية والاعتماد على سوق العمل الإسرائيلي.

في هذه الدراسة، سيتم عرض تطور هذه الظاهرة وسماتها العامة وأثرها على حاضر ومستقبل سوق العمل الفلسطيني بشكل خاص، وعلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي المحتلة العام 1967 بشكل عام.

الفصل الثاني
سوق العمل الفلسطيني وسمات العمالة الفلسطينية في إسرائيل

2-1 مقدّمة: التشغيل والبطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة

تشير أحدث أرقام مسح القوى العاملة الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني خلال الربع الثاني من العام 2023، إلى أنّ إجمالي القوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة قدر بحوالي 1.53 مليون شخص من إجمالي عدد الأفراد 15 سنة فأكثر، المقدر بحوالي 3.43 مليون شخص. بناء على ذلك، بلغت نسبة المشاركة في القوى العاملة نحو 44.8%، والنسبة مرتفعة جداً بين الذكور (70.2%)، ومنخفضة للغاية في أوساط الإناث (18.7%). كما أنها أعلى في الضفة (47.8%) منها في القطاع (39.9%) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023 أ).

تشير الأرقام، كذلك، إلى أن معدل البطالة (وفقاً للتعريف الجديد الذي لا يشمل فئات معيّنة من العاطلين عن العمل، مثل الذين لم يبحثوا عن عمل) بلغ حوالي 24.7%، إلا أن هذا المعدل لا يشمل فئات أخرى، مثل "العمالة الناقصة المتصلة بالوقت".[2] بالتالي، وفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فإن القوى العاملة المحتملة (ليست مشمولة في تقديرات العاملين أو العاطلين) تشمل من هم متاحون ولم يبحثوا عن عمل. بالتالي، "الاستخدام الناقص للعمل" يشمل البطالة والعمالة بدوام جزئي والقوى العاملة المحتملة، التي تقدّر في مجموعها بحوالي 480 ألف شخص، بالتالي سيرتفع معدل البطالة حسب ذلك إلى حوالي 29.7%. يشير المسح، كذلك، إلى أن حوالي 162 ألف عامل ممن يعملون بأجر في القطاع الخاص يتقاضون رواتب تقل عن الحد الأدنى للأجر المعمول به والمحدد بمبلغ 1880 شيكلاً، أو حوالي 530 دولاراً، يعمل معظمهم في قطاع غزة، (120 ألف عامل)، بمتوسط أجر شهري يبلغ حوالي 717 شيكلاً، أو حوالي 200 دولار (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023 أ).

[2] وفقاً لتعريف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "العمالة الناقصة المتصلة بالوقت" هي العاملون بدوام جزئي ويرغبون في زيادة ساعات عملهم. المصدر السابق.

من جانب آخر، يتفاوت الالتزام بتطبيق الحد الأدنى للأجور حسب القطاعات الاقتصادية؛ حيث يستحوذ قطاع الخدمات على نحو 31% من العاملين الذين يتقاضون أقل من الحد الأدنى للأجر الشهري، يليه قطاع التجارة والمطاعم والفنادق الذي يستحوذ على 29%. بالتالي، يجب قياس مدى نجاعة تطبيق قرار الحد الأدنى للأجور في فلسطين بالاعتماد على ثلاثة مؤشرات رئيسية: درجة الالتزام بتطبيق القرار، وأثر زيادة الأجور الدنيا في التشغيل، وأثر زيادة الأجور في الأسعار والتضخم.

إن تحسين الالتزام بالحد الأدنى للأجور سيحسن، بدوره، نسبياً من المستوى المعيشي للأسر الفلسطينية، فبحسب إحصاءات مسح استهلاك وإنفاق الأسر الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في العام 2017، يبلغ متوسط الإنفاق الشهري لعائلة مكونة من 5 أفراد في فلسطين حوالي 934.9 دينار أردني؛ أي ما يقارب ضعفي الحد الأدنى للأجور، وهذا، بدوره، يعكس الفجوة الواسعة ما بين متوسط الحد الأدنى للأجور الشهري، والمستوى المقبول لضمان حياة كريمة للأسرة الفلسطينية.

لا بد من الإشارة إلى أنّ الحد الأدنى للأجر المعتمد في إسرائيل يبلغ حوالي 5,572 شيكلاً، أو حوالي 1500 دولار، أي ما يعادل ثلاثة أضعاف الحد الأدنى للأجر في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن تكاليف المعيشة متماثلة باستثناء تكاليف السكن كما هو موضح في الشكل 2–1، الذي يبيّن كذلك الترابط القوي بين معدلات التضخم في فلسطين وإسرائيل، وبخاصة أن غالبية الواردات الفلسطينية يتم استيرادها من إسرائيل (56.6% في العام 2022). يعتبر هذا التضخم المستورد بالأساس، مؤشراً إضافياً لمدى الارتباط والتبعية الاقتصادية الفلسطينية لإسرائيل، في الاقتصاد الكلي كما في سوق العمل وقطاع التجارة الخارجية على وجه الخصوص.

شكل 2-1: التغير المئوي في متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك السنوي في فلسطين وإسرائيل، 2016-2022

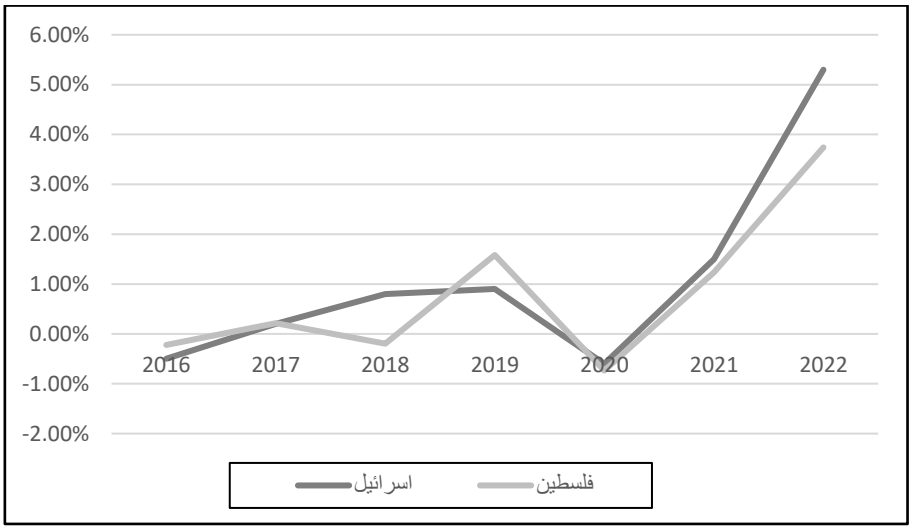

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023. مسوح الأرقام القياسية، 2010-2022. ودائرة الإحصاء المركزية في إسرائيل، 2023. مسوح الأرقام القياسية، 2011-2022.

تشير بيانات مسح القوى العاملة في الربع الثاني من العام 2023، كذلك، إلى أن حوالي 641 ألف فرد من القوى العاملة يدخل في قائمة الفئات التي لا تحصل على دخل يقي من الفقر والحاجة، وذلك عند الإخذ بالحسبان إجمالي الاستخدام الناقص للعمل (البطالة+القوى العاملة المحتملة+العمل بدوام جزئي) والعاملين بأقل من الحد الأدنى للأجر. ووفقاً لهذه البيانات، أيضاً، فإن العاملين في الاقتصاد الإسرائيلي، الذين كانوا قد تجاوزوا المائتي ألف عامل في مسح الربع الثاني من العام السابق، انخفض عددهم بعد عام واحد إلى 164 ألف عامل (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023 أ)، وبالتالي، فإن ما يقارب 805 آلاف فرد من القوى العاملة الفلسطينية تعاني من البطالة الكاملة أو الجزئية، أو تعمل بأقل من الحد الأدنى للأجر، أو "تهاجر" للعمل في الاقتصاد الإسرائيلي، ما يعكس الفجوة الكبيرة بين العرض والطلب في سوق العمل الفلسطيني. بكلمات أخرى، الاقتصاد المحلي غير قادر على توفير فرص عمل مجزية لأكثر من نصف قواه العاملة، وذلك بصرف النظر عن مسألة واقعية تحديد الحد الأدنى للأجر بحوالي ثلث الحد الأدنى في إسرائيل رغم تماثل تكاليف المعيشة.

البيانات المتعلقة بالتشغيل والبطالة هي معدلات تخفي حقائق تستوجب دراسات معمّقة ومقاربات سياساتية محددة للتعامل معها. هذه المعدلات للبطالة والاستخدام الناقص للعمالة تجمع بين الضفة الغربية وقطاع غزة. وفقاً للبيانات الواردة في مسح القوى العاملة، معدل البطالة في الضفة الغربية يقدّر بحوالي 13.4%، ببنما تصل نسبة الاستخدام الناقص للعمل إلى 15% (الربع الثاني من العام 2023)، مقابل نسبة البطالة في قطاع غزة التي تقدر بحوالي 48.4%، بينما تصل نسبة الاستخدام الناقص للعمل فيه إلى 54.6%. هذا التباين يعود إلى الحصار المشدد الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة منذ العام 2007. في العام 2021، بدأت إسرائيل بمنح تصاريح عمل في إسرائيل للعمال في قطاع غزة، حيث يقدّر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عدد العاملين في القطاع الذين تمكنوا من العمل في إسرائيل بحوالي خمسة عشر ألف عامل العام 2023.

مع ذلك، العمالة الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي التي تجتذب، بشكل رئيسي، العمل في قطاعي الإنشاءات والزراعة، والتي تعتمد بشكل عام على العمالة غير المؤهلة وغير الماهرة، تجتذب العمال الذين يتمتعون بمهارات وخبرات في جوانب معينة من هذين القطاعين. نظراً للفجوة الواسعة بين معدل الأجور في سوق العمل الفلسطيني، وسوق العمل الإسرائيلي، فإن هذه المهارات والخبرات يحتكرها سوق العمل الإسرائيلي، بحيث يواجه سوق العمل الفلسطيني ظاهرة شح العمالة في القطاعات كافة، لكن هناك قطاعات أكثر تأثراً بهذه الظاهرة من غيرها، وبخاصة القطاع الزراعي، والقطاع الصناعي، والإنشاءات، والقطاع السياحي، حيث يواجه أصحاب المصالح صعوبة بالغة في ملء شواغر المهن الأولية والأساسية لهذه القطاعات (ماس، 2023 أ).

2-2 العمالة الفلسطينية في إسرائيل ورأس المال البشري الفلسطيني

هذه البيانات في مسح القوى العاملة في الربع الثاني من العام 2023 تخفي، كذلك، أوضاع التشغيل والبطالة للفئات العمرية الشابة. ففي الضفة الغربية وقطاع غزة، تبلغ نسبة البطالة والعمالة الناقصة المتصلة بالوقت حوالي 37.6% بين الشباب من الجنسين (15-29 سنة)، وتصل النسبة في قطاع غزة إلى 62%. هذا النقص يؤدي إلى انحسار الطاقات الإنتاجية في

بعض القطاعات في السوق المحلي، كما يؤدّي، بالضرورة، إلى رفع معدل الأجور لهذه المهن والمهارات، ما ينعكس على ارتفاع تكاليف الإنتاج والمزيد من أعراض المرض الهولندي الذي ستتم مناقشته بشكل أوسع في الفصل السادس من الدراسة. نقص المهارات في بعض المهن الحيوية (التي يجتذبها سوق العمل الإسرائيلي)، وارتفاع نسب البطالة عن المعدل العام للفئات العمرية الشابة (15–29)، يعكسان ظاهرة أكثر شمولاً وعمقاً تتعلق بآثار العمالة في إسرائيل على تنمية رأس المال البشري في الأراضي المحتلة العام 1967.

في قطاعات الاقتصاد المحلي في الضفة الغربية وقطاع غزة، يشير تقرير لوزارة العمل إلى أن نسبة العاملين في القطاع غير الرسمي (غير مسجل) تصل إلى 60% من إجمالي العاملين في القطاع الخاص (وزارة العمل، 2023). العمالة في القطاع غير المنظم تستوعب الفئات الشابة الأكثر تهميشاً، حيث يعمل حوالي 80% منهم بدون عقد عمل حسب التقرير نفسه، ويكاد يقتصر التوظيف على العمالة ذات المهارة المتدنية وشبه المتدنية، وهو القطاع الذي تصنفه بعض التقارير بأنه يمثّل "سوق العمل الرمادي" (مؤسسة التدريب الأوروبية التابعة للاتحاد الأوروبي، 2021).

إضافة إلى القطاع غير المنظم في الاقتصاد المحلي، يوفر الاقتصاد الإسرائيلي فرص عمل بمعدلات أجور مرتفعة مقارنة مع سوق العمل المحلي، للعمالة غير المؤهلة وغير الماهرة أو المدربة. وعلى الرغم من أن نسبة الالتحاق بالتعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة تعتبر من النسب الأعلى في العالم، سواء في التعليم الثانوي أو الجامعي، فإن الطلب في القطاع غير المنظم في سوق العمل المحلي وفي سوق العمل الإسرائيلي لا يوفر فرص عمل كافية للأيدي العاملة المؤهلة أو الماهرة. وإضافة إلى ذلك، مشاركة الإناث المتدنية في سوق العمل المحلية والإسرائيلية على الرغم من ارتفاع نسبة التعليم، وهذا بدوره يضيف بعداً آخرَ إلى الأبعاد المتعلقة بتراجع الاستثمار في رأس المال البشري، وتوفر فرص عمل مجزية للمتعلمين والمؤهلين (مؤسسة التدريب الأوروبية التابعة للاتحاد الأوروبي، 2021).

2-3 سمات العمالة الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي خلال العقد الأخير

من حيث الجنس، فإن الأغلبية الساحقة من العمالة الفلسطينية في إسرائيل ما زالت من الذكور (بنسبة 97%)، ومعظم العمالة الفلسطينية في إسرائيل من عمال المياومة، أي إنهم يعودون بعد الانتهاء من أعمالهم للمبيت في منازلهم. فيما يتعلق بنوع التجمع السكاني، كانت غالبية العمالة الفلسطينية في إسرائيل خلال العقد الأخير من المناطق الحضرية، وذلك على الرغم من انخفاض نسبتهم من 70% في العام 2010 إلى 67% في العام 2022. بالمقابل بلغت نسبة العاملين في إسرائيل من المناطق الريفية نحو 25% و30% في كل من العام 2010 و2022 على الترتيب. أما العمالة الفلسطينية في إسرائيل من مخيمات اللاجئين، فقد تراوحت نسبتها بين 3%-5%. تظهر الأرقام اختلافاً جوهرياً عما تداولته الأدبيات السابقة بخصوص أصول العمالة الفلسطينية في إسرائيل، وبخاصة العمالة من أصول ريفية، ومن مخيمات اللاجئين، فقد أشارت دراسة أجريت في العام 1984 بعنوان "الأوضاع الاقتصادية لعمال الضفة الغربية وقطاع غزة في إسرائيل"، إلى أن 48%، و23% من العمالة الفلسطينية في إسرائيل كانت من أصول ريفية، ومن مخيمات اللاجئين على الترتيب (أبو الشكر، 1987). حينها، كان هذا يعطي انطباعاً بأن العمالة الفلسطينية كانت تأتي من فئات الدخل المنخفض، وأن ظروف الحياة الصعبة، وبخاصة في مخيمات اللاجئين، بالتزامن مع سهولة الوصول إلى سوق العمل الإسرائيلي، دفعت اليد العاملة الفلسطينية للعمل. وقد انعكس ذلك تباعاً في تحسين توزيع الدخل في المناطق الفلسطينية نتيجة تحسن دخل الفلسطينيين في المناطق الريفية ومخيمات اللاجئين (أبو الشكر، 1990). انخفاض نسبة العمالة من أصول ريفية ومن مخيمات اللاجئين، من الممكن عزيه جزئياً إلى نمو سكان المناطق الحضرية، إذ تشير بيانات تعدادات السكان الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن نسبة سكان المناطق الحضرية ارتفعت من 53% في العام 1997، إلى 73.5%، و77.1% في كل من العام 2007 و2017 على الترتيب (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020).

في خصوص توزيع العمالة الفلسطينية في إسرائيل حسب النشاط الاقتصادي، مع نهاية العام 2022، ما زالت العمالة الفلسطينية في إسرائيل تتركز، بشكل كبير، في قطاع البناء والتشييد، إذ بلغت نسبة العاملين في هذا القطاع نحو 63%. بالمجمل، استوعب قطاع البناء في إسرائيل

نصف العمالة الفلسطينية في إسرائيل منذ تدفقها في العام 1968 كما هو موضح في الجدول 2–1. يظهر الجدول نفسه تراجع تشغيل العمالة الفلسطينية في قطاع الصناعة منذ ثمانينات القرن الماضي، وعزت دراسات عدة تراجع العمالة الفلسطينية في قطاع الصناعة من إجمالي العاملين الفلسطينيين في إسرائيل، وبخاصة بعد العام 1987، إلى الانتفاضة الأولى التي قيدت حرية وصول العمال إلى إسرائيل، وكذلك إلى التغيرات البنيوية التي شهدها القطاع الصناعي في إسرائيل (فرسخ، 1998)، فقد ابتعدت الصناعة عن نمط الإنتاج المعتمد بشكل كثيف على العمالة. كما شهد تشغيل العمالة الفلسطينية في قطاع الزراعة الإسرائيلي انخفاضاً تدريجياً ومستمراً منذ سبعينيات القرن الماضي التي شهدت تدفقاً كبيراً من العمالة الفلسطينية في النشاط الزراعي للعمل في إسرائيل، ما أدى إلى تراجع القطاع الزراعي في فلسطين، وبداية تحول الاقتصاد الفلسطيني إلى اقتصاد خدمي (فرسخ، 1998).

جدول 2–1: التوزيع النسبي للعمالة الفلسطينية في إسرائيل حسب النشاط الاقتصادي (سنوات مختارة)

النشاط الاقتصادي	*1970	*1980	*1990	2000	2010	2022
الزراعة	24.4	13.7	10.4	9.5	7.8	6.4
الصناعة	611.	20.9	10.4	13.2	12.7	12.9
البناء والتشييد	54.3	47.7	59.6	54.6	49.2	63.2
الخدمات	9.7	18.0	18.3	22.7	30.3	17.5

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، 1995–2022.

* الأرقام من جدول (4 ب) من دراسة العمل الفلسطيني في إسرائيل 1967–1997.

على صعيد الفئة العمرية، تشير البيانات السنوية للجهاز المركزي للإحصاء في العام 2022 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023)، إلى أن النسبة الأكبر من العاملين الفلسطينيين في إسرائيل كانت ضمن الفئة العمرية 25–34 عاماً بنسبة بلغت نحو 36%، ثم الفئة العمرية 35–44 عاماً بنسبة بلغت نحو 23%، مقابل 16% فقط للفئة العمرية ما بين 15–24 عاماً. هذا، ولا يختلف التركيب العمري للعمالة الفلسطينية في إسرائيل مقارنة مع العام 2010، إذ

كانت 34% من العمالة الفلسطينية في إسرائيل ضمن الفئة العمرية 25–34 عاماً، و25% للفئة العمرية 35–44 عاماً، مقابل 20% للفئة العمرية 15–24 عاماً. من جهة أخرى، اختلف التركيب العمري للعمالة الفلسطينية في إسرائيل عما كان عليه الحال في العام 1987، حين كانت تشكل العمالة من الفئة العمرية 15–24 عاماً نحو 40% من إجمالي العمالة الفلسطينية في إسرائيل (فرسخ، 2010: 119). وفعلياً، بدأ متوسط أعمار العمالة الفلسطينية في إسرائيل بالارتفاع فوق سن 25 سنة بعد العام 1993، وذلك بسبب القيود الإسرائيلية في منح التصاريح للفئات العمرية الصغرى منذ بدء العمل بنظام التصاريح.

في خصوص توزيع العمالة بحسب السنوات الدراسية، بلغت نسبة الحاصلين على تعليم 13 سنة فما فوق نحو 20% من إجمالي العمالة الفلسطينية في إسرائيل خلال العام 2022، مقابل 49% للحاصلين على 10–12 سنة دراسية، في حين بلغت نسبة العاملين دون تعليم 0.2% فقط. وهذا يمثل ارتفاعاً ملحوظاً في المستوى التعليمي للعمالة الفلسطينية في إسرائيل بالارتفاع مقارنة مع نهاية التسعينيات. فقد بلغت نسبة الحاصلين على تعليم 13 سنة، آنذاك، نحو 9% مقابل 35% للحاصلين على تعليم 10–12 سنة دراسية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000). لكن هذا الارتفاع في المستوى التعليمي، لم ينعكس في توزيع المهن التي تشغلها العمالة الفلسطينية في إسرائيل، وبقي الحال كما هو عليه في نهاية التسعينيات (انظر الجدول 2–2)، فغالبية المهن التي تشغلها العمالة الحاصلة على تعليم 13 سنة دراسة فأكثر، لا تتطلب تعليماً عالياً، وهذا بدوره يدلل على أن العائد على التعليم للعمالة الفلسطينية في إسرائيل يساوي صفراً (الفلاح وميخائيل، 2019). وتشير البيانات السنوية لمسح القوى العاملة في بعض السنوات (2013 و2016) إلى أن أجر العمال غير المهرة العاملين في إسرائيل كان أعلى من أجر العمال المهرة العاملين فيها. وهذا كذلك يدلل على أن التعليم ليس شرطاً أو مؤهلاً مهماً لعمل العمالة الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي، حيث يعمل هؤلاء في قطاعات لا تتطلب مؤهلات علمية عالية كما أشرنا سابقاً. دعمت دراسة تناولت تأثير زيادة عدد تصاريح العمل للفلسطينيين في إسرائيل، وفي تشغيل الفلسطينيين في الضفة الغربية، وفي العائد على التعليم،[3] هذا الانطباع، فقد توصلت الدراسة إلى أن كل زيادة بمقدار 100 تصريح عمل تقوم إسرائيل

[3] من خلال قياس نسبة أجر العمال المتعلمين المهرة إلى أجر العمال غير المهرة ذوي التعليم الأقل من 12 سنة.

بإصدارها للفلسطينيين، ستعمل على زيادة في تشغيل العمال غير المهرة في إسرائيل والضفة بمقدار يتراوح بين 60 إلى 86 عاملاً، وتحويل في مكان عمل نحو 19 عاملاً فلسطينياً من الضفة إلى إسرائيل. كما توصلت الدراسة إلى أن العائد على التعليم يتآكل بنسبة 13%. وخلصت الدراسة إلى أن مكاسب المدى القصير المتحققة من زيادة عدد التصاريح، المتمثلة في زيادة أجور العمال غير المهرة وتشغيلهم، سيقابلها خسائر على المدى الطويل، تتمثل في انخفاض العائد على التعليم (Etkes, 2011).

جدول 2-2: التوزيع المهني للعمالة الفلسطينية في إسرائيل حسب السنوات الدراسية 1999 و2022

المهنة	1999		2022	
	تحصيل علمي متدنٍ	متعلم	تحصيل علمي متدنٍ	متعلم
المشرعون وموظفو الإدارة العليا، الفنيون والمتخصصون والكتبة	%3	%21	%2	%20
العاملون في الخدمات والباعة في الأسواق	%3	%3	%7	%7
العمال المهرة في الزراعة وصيد الأسماك	%3	%0	%0	%1
العاملون في الحرف وما إليها من المهن	%34	%32	%46	%35
مشغلو الآلات ومجموعها	%5	%13	%8	%7
المهن الأولية	%52	%31	%37	%30

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، 1995-2022.

2-4 سمات العمالة الفلسطينية في دول الخليج

كانت العمالة الفلسطينية قد بدأت الهجرة إلى أسواق العمل في دول الخليج العربي منذ الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي. وقد أدّت الفورة النفطية في أوائل السبعينيات إلى اتساع كبير في مجالات التشغيل في دول الخليج العربي للأيدي العاملة الوافدة من الدول العربية، ومن دول الشرق الأقصى، وبخاصة من الهند وباكستان. هذه الفورة النفطية وما صاحبها

من ازدهار ونمو كانت قد تواصلت طوال السبعينيات، وانتهت فعاليتها في منتصف الثمانينيات. مع حلول أوائل الثمانينيات، قدر عدد الفلسطينيين في دول الخليج العربي بحوالي 550 ألف شخص (CIA Directorate of Intelligence, 1983)، وإن كان هذا التقدير يفتقر إلى الدقة ويقل عن العدد الفعلي، نظراً لتعدد وثائق السفر والجنسية التي يحملها الفلسطينيون، من لاجئي سوريا ولبنان، ومن الأردن والضفة الغربية وقطاع غزة. مع حلول بداية التسعينيات، تم احتلال الكويت من قبل العراق العام 1990، وفي العام الموالي تم تحرير الكويت. أدت هذه الأحداث إلى اضطرار مئات الآلاف من العاملين في الكويت إلى المغادرة، كما ضاقت فرص العمل أمام الفلسطينيين في دول الخليج العربي الأخرى نتيجة لتداعيات احتلال العراق للكويت.

بخصوص السمات الرئيسة للعمالة الفلسطينية في الخليج العربي، حددها تقرير وكالة المخابرات الأمريكية كما يلي: الأغلبية العامة من الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين العشرينات والخمسينات، معظمهم من المتعلمين المؤهّلين، أو من ذوي المهارات المهنية، معظمهم ممن كانت لهم خبرات سابقة في العمل في مجالاتهم كشرط للحصول على فرصة العمل في دول الخليج. تعمل النسبة الأكبر منهم في وظائف حكومية أو في مهن حرة كأطباء ومهندسين ومحاسبين وموظفي مصارف وتخصصات فنّية أخرى، ينتمون إلى الطبقة الوسطى بشرائحها المختلفة، يفضلون التعليم الليبرالي الغربي، يفضّلون الابتعاد عن النشاط السياسي المباشر، ويؤيد معظمهم التيارات المعتدلة في منظمة التحرير الفلسطينية (CIA Directorate of Intelligence, 1983).

في كتابه عن الفلسطينيين في الكويت، يقدم شفيق الغبرا (2018) صورة إجمالية للتجمع الفلسطيني في الكويت (حتى العام 1991) باعتباره تجمّعاً للنخبة الفلسطينية، إلا أنه نخبة اجتماعية جديدة تختلف عن النخبة الاجتماعية التقليدية للأعيان التي تراجع دورها الاقتصادي ونفوذها الاجتماعي. بالطبع، كان جزء كبير من الفلسطينيين المتواجدين في الكويت قد جاؤوا من الأرياف، حيث كانت مهاراتهم المهنية تقتصر على العمل الزراعي. يستعرض شفيق الغبرا التحوّل الذي لجأ له هؤلاء الريفيون لاكتساب مهارات مهنية لكي يتمكنوا من الحصول على فرص عمل مستدامة ومجزية، كما سعى العديد منهم إلى تحسين تحصيلهم العلمي، واكتسابهم تقاليد العمل (الغبرا، 2018: 135–141).

الآثار الاجتماعية والاقتصادية لهذه السمات الرئيسة للعمالة الفلسطينية في دول الخليج منذ منتصف القرن الماضي وحتى أوائل التسعينيات كانت تتمحور حول إعلاء أهمية التعليم الأكاديمي والتدريب المهني في المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة باعتبارهما مفتاح الحصول على فرص عمل مجزية في دول الخليج العربي، وتحسين مستويات المعيشة، وحيث إن معظم المهاجرين إلى دول الخليج العربي كانوا من أرباب الأسر الذكور، فإن تحويلاتهم إلى أسرهم في الأراضي الفلسطينية المحتلة كانت تهدف إلى الإنفاق على تعليم وتدريب الأشقاء والأبناء. بالطبع، كانت أسواق العمل في دول الخليج العربي تجتذب كذلك الباحثين عن فرص العمل من دول عربية أخرى، مثل لبنان وسوريا ومصر، ممن يتمتعون بمؤهلات ومهارات تماثل تلك التي كانت لدى الفلسطينيين وتتنافس معهم. هذه التنافسية كانت قد مثلت دافعاً إضافياً لتحسين التحصيل العلمي والتدريب المهني والمهارات للفلسطينيين الباحثين عن فرص عمل في دول الخليج العربي.

هذه السمات العامة للعمالة الفلسطينية في أسواق العمل في الدول العربية في الخليج تتناقض تماماً مع السمات العامة للعمالة الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي، كما أن آثارها الاقتصادية والاجتماعية تتناقض كذلك مع الآثار الاقتصادية والاجتماعية للعمالة في دول الخليج العربي.

السمات العامة للعمالة الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي كانت عبر العقود الماضية ولا تزال محصورة في المهن التي لا تتطلّب المؤهلات العلمية أو التحصيل التعليمي أو الخبرات المهنية في الطب والهندسة والمحاسبة والعمل في المؤسسات الحكومية والمصرفية وغيرها من المهن التي كانت متاحة أمام العمالة الفلسطينية في دول الخليج العربي. نظام التصاريح الذي كان قد بدأ تطبيقه منذ حرب تحرير الكويت العام 1991، حدد القطاعات والمهن ومجالات العمل المتاحة أمام الأيدي العاملة الفلسطينية، التي اقتصر معظمها على العمل في مجال البناء والإنشاءات كما رأينا في قسم آخر من هذه الدراسة، حيث في هذه القطاعات والمجالات التي تحددها تصاريح العمل الإسرائيلية، لا يواجه العمال الفلسطينيون منافسة من العمال الإسرائيليين الذين يتركون مجالات العمل هذه، الأقل أجراً والأكثر تطلّباً للجهد البدني والأقل احتياجاً للتعليم والتدريب والمهارة للأيدي العاملة الرخيصة الوافدة من الأراضي الفلسطينية المحتلة العام 1967.

الفصل الثَّالث

مراحل تدفق العمالة الفلسطينية على الاقتصاد الإسرائيلي

3-1 مقدّمة

يستعرض هذا الفصل تطور تدفق العمالة الفلسطينية على إسرائيل خلال الأعوام 1967-2022، مبيناً أهمية سوق العمل الإسرائيلي في استيعاب فائض اليد العاملة الفلسطينية مع وجود اختلاف في أهميته بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وبخاصة بعد الحصار المفروض على القطاع منذ العام 2006. وقد عكس تدفق العمالة الفلسطينية على إسرائيل طوال هذه الفترة تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، وعدم قدرة الاقتصاد الفلسطيني على استيعاب تنامي القوى العاملة الفلسطينية.

في طيات هذا الفصل، سنقوم بمناقشة أبرز النتائج التي توصلت إليها الأدبيات السابقة بخصوص العمالة الفلسطينية في إسرائيل، والتي تمحورت في النقاط التالية:

- انتقال العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل جاء ليخدم مساعي السياسات الإسرائيلية الهادفة إلى إضعاف الاقتصاد الفلسطيني على أراضي 1967، وتعميق تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي. وقد حقق الاقتصاد الإسرائيلي مكاسب كبيرة من تدفق العمالة الفلسطينية عليه، من أبرزها مصادرة الأراضي وتنفيذ مخططاته الاستيطانية.
- اتسم تدفق العمال الفلسطينيين على العمل في السوق الإسرائيلي بالدائرية والتقلب تبعاً للظروف السياسية والأمنية والاقتصادية، فقد كان للاعتبارات الأمنية لها اليد العليا في التحكم بتدفق العمالة الفلسطينية على إسرائيل.
- ضعف الاقتصاد الفلسطيني عن خلق عدد كاف من فرص العمل لاستيعاب زيادة القوى العاملة، إضافة إلى تفاوت الأجور بين سوق العمل المحلي، وسوق العمل الإسرائيلي، كانت العوامل الأبرز وراء انتقال العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل.

- ترك تدفق العمالة الفلسطينية على إسرائيل آثاراً سلبية على الاقتصاد الفلسطيني، وهو أحد أهم أسباب التشوه الهيكلي الذي يعاني منه الاقتصاد الفلسطيني.

3-2 مصادر عرض العمالة الفلسطينية

قبل الخوض في مراحل تطور العمالة الفلسطينية في إسرائيل، لا بد من التركيز على المنطلق الذي يتوجب عليه فهم تدفق العمالة الفلسطينية على إسرائيل. وهي العلاقة بين عرض العمالة الفلسطينية، ومدى قدرة الاقتصاد المحلي على استيعاب اليد العاملة. إذ يتطلب فهم تدفق العمالة الفلسطينية على إسرائيل والمستعمرات تأطيره وفق الواقع السكاني للفلسطينيين، وتطور القوى العاملة خلال 63 عاماً الماضية. يوجد هناك ثلاثة مؤشرات رئيسية تحدد عدد العاملين في الاقتصاد (عرض العمالة) وهي: عدد السكان في سن العمل، نسبة المشاركة في سوق العمل، معدل البطالة. يتحدد دور العمال في النشاط الاقتصادي من خلال مؤشرات خاصة برأس المال البشري الذي يملكه العمال، وحجم رأس المال المادي المتاح للعمال، وطبيعة المؤسسات التي لها تأثير مباشر وغير مباشر على العملية الإنتاجية. كما ينعكس واقع الاقتصاد الكلي والظروف السياسية في فلسطين على أوضاع سوق العمل؛ وبشكل عام، لوحظ خلال العقود الماضية ارتفاعٌ في معدلات زيادة السكان في سن العمل مع تنامي معدل البطالة (منذ العام 1993 تحديداً).

يعاني سوق العمل الفلسطيني من فجوة كبيرة بين مؤشري الطلب والعرض على العمالة لصالح العرض،[4] مع وجود تفاوت نسبي بين هذه المؤشرات ما قبل العام 1993 وما بعده. فما قبل العام 1993، أو خلال الفترة 1968-1993، أشارت الأدبيات الاقتصادية التي تناولت واقع العمالة الفلسطينية في إسرائيل، استنادا إلى بيانات الإحصاء الإسرائيلي، إلى أن عدد السكان في الضفة والقطاع كان المصدر الأساسي لعرض القوى العاملة الفلسطينية، إذ تضاعف خلال هذه الفترة،

[4] يعرف عرض العمل بأنه عدد الساعات المرغوب في عرضها في السوق للاستخدام خلال فترة زمنية محددة، وعند مستوى أجور معين، أو عدد الساعات المرغوب في عرضها في السوق على مستوى الفرد، أو على مستوى المجتمع، أو لمهنة محددة. في حين يعرف الطلب على العمل بأنه كمية العمل التي يرغب المشغل في استخدامها خلال فترة زمنية محددة وعند مستويات أجور محددة.
تعرف فجوة الطلب بأنها الفرق بين عدد العاملين وعدد أفراد القوى العاملة خلال فترة زمنية محددة. من جانب آخر، تعطي فجوة الطلب مؤشراً حول قدرة الاقتصاد المحلي على استيعاب الأيدي العاملة الفلسطينية.

وقد أدت هذه الزيادة في السكان إلى مضاعفة حجم القوى العاملة خلال الفترة ذاتها. بالمقابل، لم ينمُ الاستخدام المحلي سوى 33% فقط. وفي ظل هذه المعطيات، كان البحث عن العمل في إسرائيل مخرجاً لإيجاد فرص عمل لاستيعاب هذا التزايد في القوى العاملة (فرسخ، 2010؛ Arie Anon et al, 1997)، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الهجرة الفلسطينية خفضت من النمو السكاني، ما أدى إلى انخفاض في معدل نمو القوى العاملة، وكما خفضت الهجرة من الحاجة إلى خلق فرص عمل محلية وسمحت ببقاء معدل البطالة أقل من 5% خلال الفترة ما بين 1968-1993.

ما بعد العام 1993، وخلال الفترة ما بين 1995-2022، تشير أرقام مسح القوى العاملة الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن سوق العمل المحلي لا يزال يعاني من خلل مزمن يتمثل في الفجوة المتزايدة بين العرض والطلب على العمالة، فقد ازداد حجم القوى العاملة (العرض على العمالة) بنسبة 174% خلال الفترة ما بين 1995-2022، في حين لم يرتفع الطلب على العمالة (الاستخدام المحلي) بالوتيرة نفسها (147% خلال الفترة نفسها)، جاءت هذه الزيادة في العرض نتيجة عاملين أساسين:

- النمو الطبيعي في عدد السكان، الذي تزايد بمعدل 3% سنوياً خلال الفترة نفسها.
- ارتفاع نسبة مشاركة القوى العاملة، التي ارتفعت من 39% في العام 1994، لتصل إلى 43.4% مع نهاية العام 2022.

توضح هذه الأرقام أن فجوة الطلب تزايدت مع مرور الوقت في فلسطين، فمنذ بداية الفترة، لم تتنامَ القدرة الاستيعابية للاقتصاد المحلي بوتيرة تنامي القوى العاملة نفسها، والسبب الرئيسي هو عدم كفاية معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي لتوليد فرص عمل تستوعب الزيادة السنوية في الأيدي العاملة (Flassbeck, Kaczmarczyk and Paetz, 2018)، وذلك يعود إلى جملة أسباب وتحديات اقتصادية وسياسية، جعلت الاقتصاد الفلسطيني، على مدار العقود الماضية، يعاني من تشوهات واختلالات هيكلية كثيرة، من أبرز مظاهرها عدم قدرة الاقتصاد على امتصاص كامل القوة العاملة، والاعتماد على سوق العمل الإسرائيلي لاستيعاب فائض الأيدي العاملة (النقيب وعطياني، 2003؛ مكحول، 2006؛ الخالدي وآخرون، 2022)، في

حين يتحول الفائض في القوى العاملة الذي لم يجد فرصاً للعمل في سوق العمل المحلي أو الإسرائيلي إلى بطالة مزمنة.

3-3 مراحل تدفق العمالة الفلسطينية على إسرائيل

سنسعى في هذا القسم إلى رصد التغييرات التي حدثت على العمالة الفلسطينية منذ العام 1967، وتفسيرها، استناداً إلى البيانات المتوفرة، والأدبيات المتداولة حول الموضوع. بينت فرسخ (2010، 1998) في كتاباتها المرجعية أن تدفق العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل خلال الفترة ما بين 1968-2000 مر بخمس محطات بارزة، وقد ارتكزت في تفسيرها لأسباب هجرة العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل على ثلاثة متغيرات رئيسية: المتغير الأول هو البطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة ودورها كعامل طرد يدفع الفلسطينيين إلى البحث عن فرص عمل في السوق الإسرائيلي. ويتمثل المتغير الثاني في تفاوت الأجور بين سوق العمل الفلسطيني وسوق العمل الإسرائيلي، لصالح الأخير، فيما تمثل المتغير الثالث في الطلب الإسرائيلي على العمالة الفلسطينية (فرسخ، 2010، 1998).

المرحلة الأولى 1968-1973

بعد وقوع الضفة الغربية وقطاع غزة تحت الاحتلال الإسرائيلي في العام1967، وبدء تضييق الخناق على توسع الاقتصاد الفلسطيني (تحديات التشغيل والتوظيف التي واجهت الاقتصاد الفلسطيني حينها)، ارتبطت سياسة تشغيل الفلسطينيين في الاقتصاد الإسرائيلي بقضايا الأمن والاقتصاد والديموغرافيا لدى الاحتلال، فبعد انتهاء حرب 1967 سعت إسرائيل إلى تحقيق هدفين متضاربين: تثبيت استقرار الحكومة الجديدة المتشكلة حينها من ناحية، وتشجيع الهجرة العربية والاستحواذ على الأرض من ناحية أخرى (Raviv, 2021).

خلق هذا التضارب جدالاً واسعاً بين أعضاء الحكومة الإسرائيلية خلال الفترة 1967-1969، فقد كانت هناك مطالبات بقيادة موشيه ديان (وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك) بفتح سوق العمل الإسرائيلية أمام العمالة الفلسطينية من منطلق أن ذلك يخدم المساعي الأمنية الإسرائيلية كأداة فعالة للسيطرة على الفلسطينيين، خوفاً من أن يؤدي ارتفاع البطالة في الضفة الغربية وقطاع

غزة إلى الاحتجاجات والاضطرابات ضد الاحتلال. وقد أيده في ذلك مجموعة من الوزراء رأوا أن ذلك يخدم، أيضاً، المصالح الاقتصادية لإسرائيل من خلال توفير عنصر إنتاج مهم، وهو أيدٍ عاملة غير ماهرة، بتكلفة منخفضة (Raviv, 2021)، وبخاصة بعد حالة الازدهار التي شهدها الاقتصاد الإسرائيلي بعد حرب 1967، والتي أدت إلى انخفاض البطالة وظهور تخوفات من نقص في العمالة يهدد النمو في الاقتصاد الإسرائيلي على المدى الطويل (Shikaki, 2019). في المقابل، هناك من تحفظ على فتح سوق العمل الإسرائيلية أمام الفلسطينيين، ورأى أنها تتعارض مع أهداف إسرائيل في السيطرة على الأرض والتخلص من قاطنيها العرب. انتهى هذا الجدال بالوصول إلى صياغة سياسة تسوية، ستفتح إسرائيل بموجبها أبوابها للعمالة الفلسطينية من الضفة والقطاع بما يتماشى مع المصالح الأمنية والديموغرافية والاقتصادية لإسرائيل (Raviv, 2021).

في الجانب الفلسطيني، كانت الضفة الغربية وقطاع غزة يعانيان من معدل بطالة وصل إلى 9% و10% في كل منهما على الترتيب مع نهاية العام 1968 (دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1995). وفي ظل انعدام الفرص في السوق المحلي، شكلت البطالة عامل طرد للعمالة الفلسطينية للبحث عن فرص عمل في السوق الإسرائيلي. تزامن ذلك مع عامل جذب رئيسي متمثل في فارق الأجور بين سوق العمل المحلي في الضفة والقطاع وسوق العمل الإسرائيلي، لصالح الإسرائيلي.[5]

ما جرى فعلياً خلال الفترة ما بين 1968-1973 هو تزايد الطلب الإسرائيلي على القوى العاملة الفلسطينية بسبب الازدهار الذي شهده الاقتصاد الإسرائيلي عقب حرب 1967. وهذا ما تدلل عليه الأرقام؛ فقد نمت العمالة الفلسطينية في إسرائيل بوتيرة أعلى من نمو التشغيل في السوق المحلي. كمحصلة لذلك، بدأت نسبة العمالة الفلسطينية في إسرائيل من إجمالي العاملين الفلسطينيين تأخذ بالارتفاع منذ العام 1968 لتصل إلى 31.5% مع نهاية العام 1973 (دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1995).

[5] فقد كان الأجر الحقيقي للعامل الفلسطيني في إسرائيل أعلى بـ 80% من أجر العامل الفلسطيني في السوق المحلي في العام 1968، لكن فارق الأجور هذا ما لبث وانخفض إلى 40% في العام 1973.

المرحلة الثانية 1974-1980

تميزت هذه المرحلة بوجود منفذين للعمالة الفلسطينية، فقد اتجهت العمالة الفلسطينية الماهرة إلى الخليج، وبخاصة في ظل الطلب المتنامي على الأيدي العاملة الماهرة عقب الفورة النفطية وتوسع اقتصادات الدول النفطية، بينما اتجهت العمالة غير الماهرة إلى إسرائيل (Shaban, 1993). وقد انعكس تدفق العمالة الفلسطينية من الضفة على دول الخليج إلى تقلص حصتها من إجمالي العمالة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي (فرسخ، 1998). فقد انخفضت من 62% في العام 1974 إلى 54% في العام 1980. وقد عوضت العمالة الفلسطينية من القطاع مكان العمالة الفلسطينية في الضفة في تلبية حاجة سوق العمل الإسرائيلي، فقد أخذت حصة العمالة من القطاع في إسرائيل بالارتفاع تدريجياً من 38% في العام 1974 إلى 46% في العام 1980 (دائرة الإحصاء المركزية، 1995). بالمجمل، شهدت هذه الفترة استيعاب سوق العمل الإسرائيلي ثلث العمالة الفلسطينية، وقد تزامن ذلك مع عدم تجاوز معدل البطالة حاجز 2% في كل من الضفة والقطاع خلال الفترة نفسها.

المرحلة الثالثة 1981-1987

تميزت هذه المرحلة بتراجع الطلب في دول الخليج على العمالة الفلسطينية، بالمقابل استمرت العمالة الفلسطينية في إسرائيل بالتزايد. كذلك تميزت هذه الفترة بأن فارق الأجور بين سوق العمل الإسرائيلي وسوق العمل الفلسطيني لم يعد عاملاً لجذب العمالة الفلسطينية، فلقد شهدت هذه الفترة تقلص الفجوة في الأجور بين العاملين في كلا السوقين. نتيجة لذلك، وصفت هذه المرحلة بأنها مرحلة الاندماج الكامل بين الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الإسرائيلي (فرسخ، 1998). فيما يتعلق بمعدل البطالة خلال هذه الفترة، أخذ معدل البطالة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة بالارتفاع تصاعدياً من مستوى البطالة المنخفض في بداية الثمانينيات ليصل إلى 6.5%، و1.5% في كل من الضفة والقطاع على الترتيب (دائرة الإحصاء المركزية، 1995).

المرحلة الرابعة 1988–1992

شهدت هذه الفترة الانتفاضة الأولى، التي على إثرها قيدت حركة العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل، وبخاصة من القطاع. فقد انخفضت أيام العمل للعمالة الفلسطينية من الضفة في إسرائيل من 23 يوماً إلى 17 يوماً، كما انخفضت أيام العمل للعمالة الفلسطينية من القطاع في إسرائيل من 22 يوماً إلى 17 يوماً (Angrist, 1996, P 430). قابل تذبذب حركة العمالة الفلسطينية من القطاع تجاه إسرائيل خلال هذه الفترة، زيادة في حركة العمالة الفلسطينية من الضفة، باستثناء العام 1991. وقد شهدت هذه الفترة نهاية سوق العمل الموحدة بين سوق العمل الفلسطيني وسوق العمل الإسرائيلي (Arnon, 1997). على الرغم من هذه التطورات، تخطى عدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل حاجز المئة ألف عامل مع نهاية العام 1992، وبخاصة مع ظهور عامل فرق الأجور كعامل جذب للعمل في إسرائيل (فرسخ، 2010). ولا بد من الإشارة إلى أن ذلك تزامن مع استقطاب الاقتصاد الإسرائيلي ما يقارب 350 ألف مهاجر سوفييتي (فرسخ، 1998).

بخصوص البطالة، وصل معدل البطالة إلى ذروته في الضفة الغربية في العام 1991 بالتزامن مع حرب الخليج، ومنع الفلسطينيين من الخروج من المناطق لمدة أربعين يوماً، ليصل إلى 20.6% (دائرة الإحصاء المركزية، 1995)، لينخفض في العام الموالي مع تزايد العمالة الفلسطينية من الضفة في إسرائيل إلى 10.2%. أما في قطاع غزة، فقد تراوح معدل البطالة ما بين 2.4% و4.1% ما بين الأعوام 1988–1991 (دائرة الإحصاء المركزية، 1995).

المرحلة الخامسة 1993–2000

مع توقيع اتفاقيات أوسلو، ووصول السلطة الفلسطينية إلى الضفة والقطاع، بدأ تدفق العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل بالانخفاض، وبخاصة من قطاع غزة، وذلك على الرغم من ارتفاع مستويات الأجور في إسرائيل بنسبة تراوحت ما بين 30%–40% عن الأجور في السوق المحلي. يعزى هذا الانخفاض إلى التحول في السياسة الرسمية الإسرائيلية وتوجهها نحو تقليص الاعتماد على العمال الفلسطينيين، والاستعاضة عنهم بعمال أجانب، إضافة إلى انتهاج سياسة تقييد حركة الأفراد وإغلاق المناطق الفلسطينية. وهذا يعد فعلياً مناقضاً لما جاء في بروتوكول باريس الاقتصادي من تسهيل حركة العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل.

بناء على هذه التطورات، بدأت أعداد العاملين الفلسطينيين في الانخفاض منذ العام 1993 لغاية العام 1996، ليصل حينها عدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل (قرابة 60 ألف عامل) إلى أدنى مستوى له منذ بداية الثمانينيات. وقد رافق انخفاض عدد العاملين في إسرائيل خلال الأعوام 1993–1996 ارتفاع معدل البطالة في فلسطين، ليصل إلى أعلى مستوى له (23.2%) منذ سنوات عدة مع نهاية العام 1996 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1996، 2023).

المرحلة السادسة 2001–2022

شهدت بداية هذه الفترة اندلاع الانتفاضة الثانية، واجتياح المدن الفلسطينية، التي على إثرها تم فرض قيود على حركة العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل. وقد انعكس ذلك في انخفاض عدد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل تدريجياً من 107 آلاف عامل في العام 2000 ليصل إلى أدنى مستوى له منذ عقود في العام 2002 عند قرابة 42 ألف عامل (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1996، 2023). ما بين الأعوام 2003–2006، تذبذب عدد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل نتيجة بناء جدار الفصل العنصري، ما فرض معيقات إضافية على حركة العمال. وبدأ تدفق العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل يتركز من الضفة الغربية على حساب قطاع غزة. وقد توصلت إحدى الدراسات إلى أن القيود التي فُرضت على حركة العمالة الفلسطينية إلى سوق العمل الإسرائيلية خلال الفترة بين 2000 و2004، أدّت إلى زيادة البطالة وارتفاع الأجور في فلسطين، وقد ارتفعت البطالة حينها بشكل أكبر لدى فئة العمالة غير الماهرة (Mansour, 2010).

بعد العام 2007، شهدت حركة العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل تزايداً مستمراً، باستثناء العام 2020، الذي تراجعت حركة العمالة فيه بسبب جائحة كورونا، وقد سجلت السنوات ما بين 2017–2022 الأرقام الأعلى في تدفق العمالة الفلسطينية على الاقتصاد الإسرائيلي (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1996، 2023)، وقد جاءت هذه القفزة بعد القرار 2174، الذي أصدرته حكومة نتنياهو في نهاية العام 2016.[6] وقد وصل تدفق العمالة الفلسطينية على إسرائيل ذروته في العام 2022 (انظر الشكل 3–1)، عندما تخطى عدد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل لأول مرة حاجز 190 ألف عامل، ولتصل نسبة العاملين الفلسطينيين في إسرائيل نحو

[6] لمزيد من التفصيل عن هذا القرار راجع الفصل الثالث من الدراسة والمتعلق بنظام التصاريح.

17% من إجمالي العاملين في فلسطين، (23% من إجمالي العاملين في الضفة الغربية) لأول مرة منذ قرابة عقدين من الزمن (انظر الشكل 3-2) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1996، 2023). كما أسهمت التحويلات الخاصة بهم خلال العام 2022 بنحو 17% من الدخل القومي الفلسطيني (أو ما يعادل 3.8 مليار دولار) كما يوضح الشكل 3-3، الذي يبيّن، أيضاً، كيف تزايدت نسبة تعويضات العاملين من الدخل القومي مع تزايد عدد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل، وبخاصة بعد العام 2009. لا بد من الإشارة إلى أنّ الأعوام القليلة الماضية شهدت ظاهرة مقلقة في سوق العمل الفلسطيني، تمثلت في نقص/شح في العمالة في قطاعات معينة داخل الاقتصاد المحلي بالتزامن مع ارتفاع في عدد العاملين في إسرائيل، وذلك على الرغم في الارتفاع الكبير في نسب البطالة التي وصلت إلى 24.4% العام 2022 (حوالي 13% في الضفة الغربية). لا بد من الإشارة إلى أن حركة العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل اقتصرت على الضفة الغربية بعد العام 2006، لأن تشغيل فلسطينيي قطاع غزة في الاقتصاد الإسرائيلي توقف بعد ذلك العام بسبب الحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع منذ ذلك العام.

شكل 3-1: عدد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل للأعوام 2001-2022 (ألف عامل)

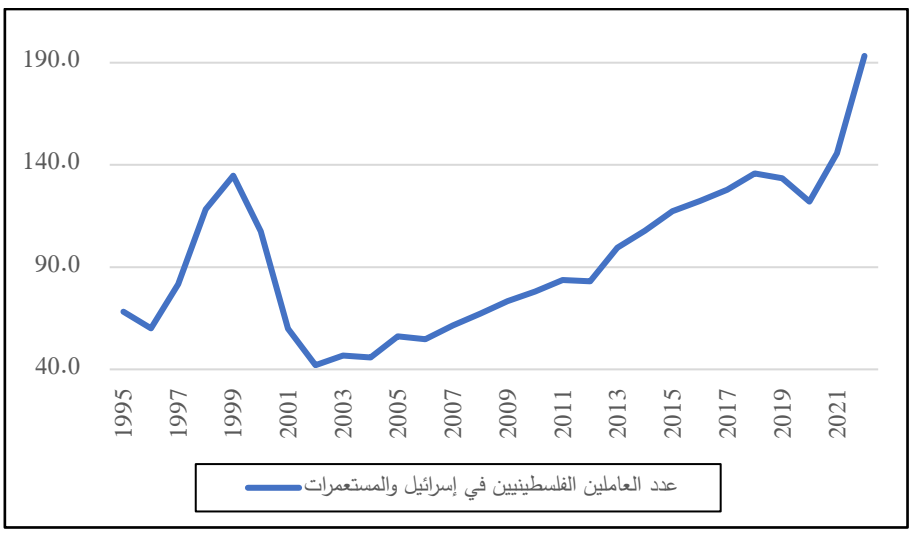

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، قاعدة بيانات مسح القوى العاملة، 2000-2022.

شكل 3-2: نسبة العاملين الفلسطينيين في إسرائيل
من إجمالي العمالة الفلسطينية للأعوام 1995-2022 (%)

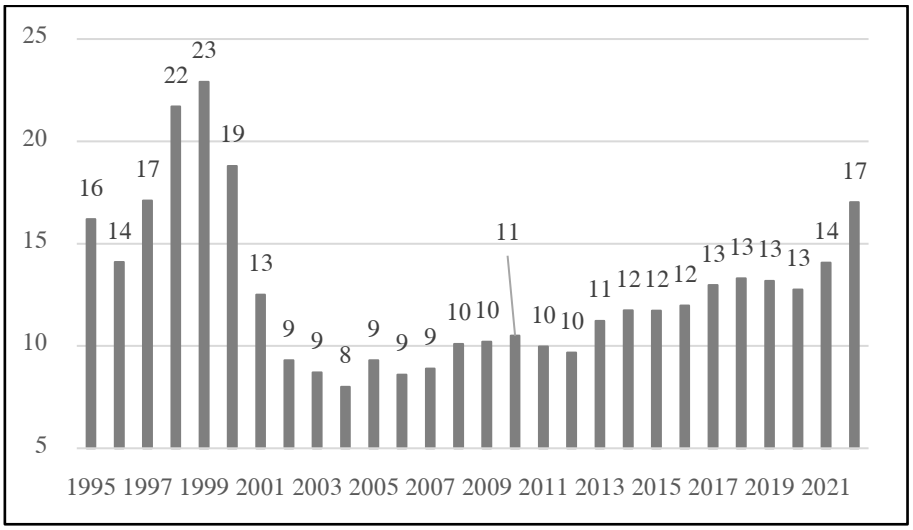

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، 1995-2022.

شكل 3-3: تعويضات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل إلى الدخل القومي الإجمالي
بالأسعار الجارية (%) مع عدد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل للأعوام 2000-2022

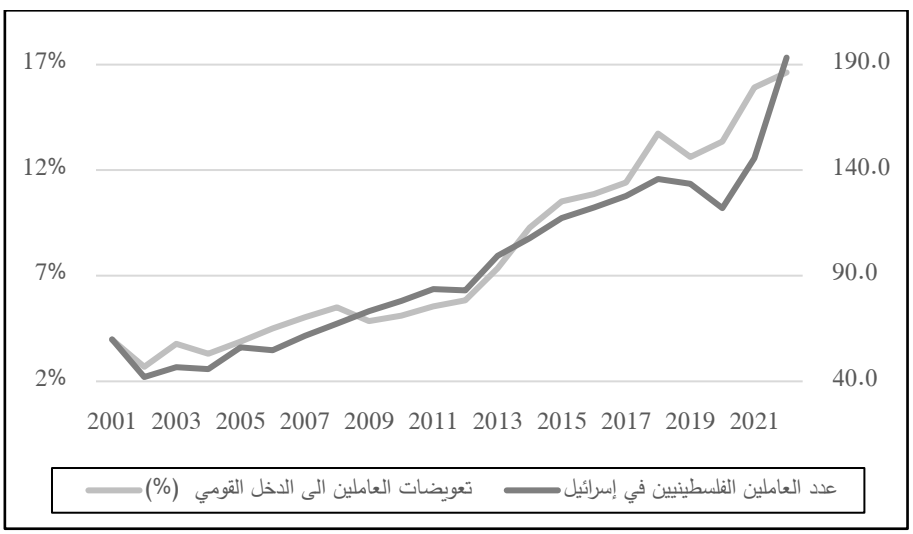

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2023). إحصاءات الحسابات القومية، 1994-2022. رام الله، فلسطين.

اقتصار حركة العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل على الضفة الغربية فقط، فتح النقاش أمام البحث عن العلاقة ما بين زيادة تشغيل الفلسطينيين من الضفة في إسرائيل، ونمو استخدامهم في سوق العمل داخل الضفة الغربية كما يوضح الشكل 3-4، الذي يصور تطور عدد عمال الضفة في إسرائيل والمستعمرات وعدد العاملين في الضفة الغربية، بوجود علاقة ارتباط إيجابية بينهما. يمكن تفسير هذه العلاقة من أوجه عدة:

- أولها تقترح وجود علاقة سببية بين المتغيرين، إذ يؤدي توسع تشغيل عمال الضفة في إسرائيل إلى زيادة الطلب الفعلي في أسواق الضفة، وإلى زيادة التشغيل المحلي بالتالي.
- ثانيها، أنّ تخفيف القيود الإسرائيلية على تشغيل عمال الضفة في إسرائيل، وزيادة عددهم هناك، يترافق غالباً مع تخفيف القيود على الحركة والنشاط الاقتصادي العام في الضفة الغربية، وهو ما يؤدي بالتالي إلى ارتفاع التشغيل المحلي أيضاً.
- ثالثها، انخفاض عدد العاملين من الضفة في إسرائيل يضع قيوداً على اقتصاد الضفة الغربية في استيعاب فائض اليد العاملة الفلسطينية (Agbahey, 2020).

شكل 3-4: عدد عمال الضفة الغربية الذين يعملون في الضفة الغربية والذين يعملون في إسرائيل والمستعمرات خلال الأعوام 2000-2022 حسب الربع (عامل)

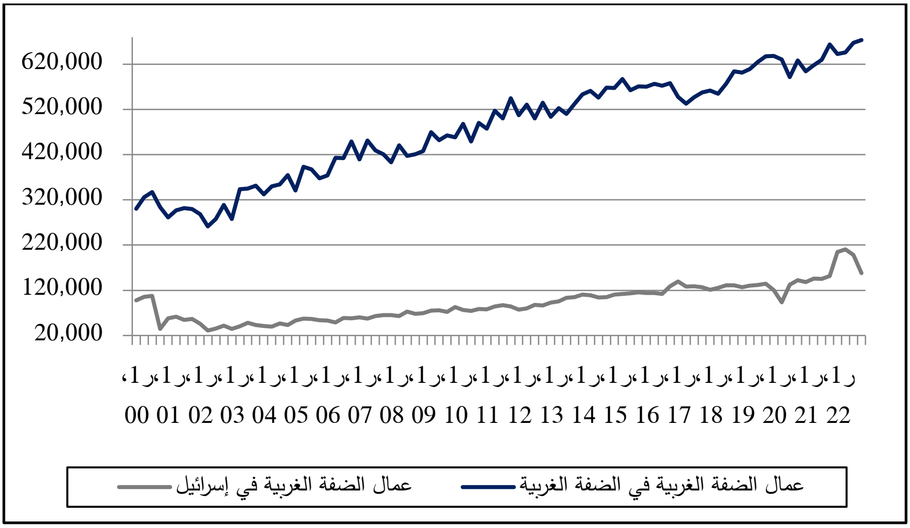

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2023). مسوحات القوى العاملة الربعية، ر1، 2000 – ر4، 2022.

في ضوء المعطيات الحالية، من الصعب الحكم على أي من هذه التفسيرات هو الأكثر صحة، وهذا يستوجب دراسة العلاقة بين المتغيرين وتحليلها بعمق أكبر باستخدام نماذج قياسية أكثر اعتمادية.

عند النظر إلى معدل البطالة خلال هذه المدة نجد أن معدلات البطالة كانت الأعلى مقارنة بالفترات السابقة، إذ لم يقترب من معدل 21% سوى مرة واحدة فقط، وكانت في العام 2011. كما أشرنا، سابقاً، فإن معدل البطالة في فلسطين بعد العام 1994 بدأ يأخذ بالارتفاع بشكل ملحوظ، وحقق معدلات بطالة مرتفعة مقارنة مع الفترة ما بين 1968–1993، التي لم يصل معدل البطالة فيها إلى مستوى 8% سوى في العام 1991.

شكل 3–5: معدل البطالة (%) وعدد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل (ألف عامل) للأعوام 1995–2022

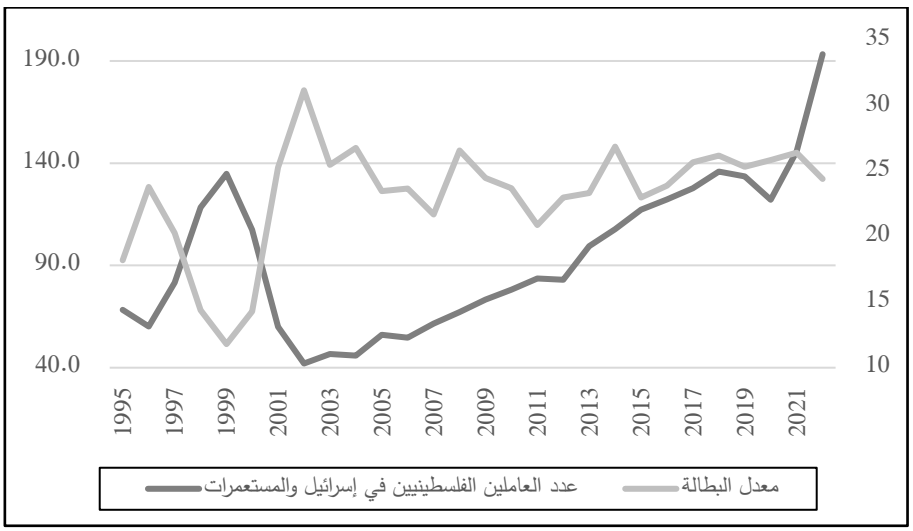

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، 1995–2022.

عند ربط تدفق العمالة الفلسطينية على إسرائيل مع معدلات البطالة، نجد أنّ هناك علاقة عكسية بين معدلات تشغيل الفلسطينيين في إسرائيل والمستعمرات وبين مستويات البطالة، ولكنّها علاقة

غير قوية. وضعف هذه العلاقة يدفع إلى الاستنتاج بأن السياسات الجذرية لمعالجة البطالة في الاقتصاد الفلسطيني تتطلب التركيز على خلق فرص العمل الداخلية قدر المستطاع، وبخاصة أن الأرقام التي تم استعراضها عندما تم التطرق إلى تدفق العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل تؤكد على التذبذب الحاد والمفاجئ في أعداد العمال الذين يسمح لهم بالعمل في إسرائيل، وأن عدد تصاريح العمل مرهون بظروف الاقتصاد الإسرائيلي، فضلاً عن استخدام إسرائيل لتصاريح العمل كأداة ضغط سياسية على الطرف الفلسطيني (انظر الشكل 3-5).

تميزت الفترة 2001-2022، كذلك، بتوسع الفارق في الأجور الاسمية بين سوق العمل الفلسطيني وسوق العمل الإسرائيلي، فقد بدأت نسبة أجر العامل في السوق المحلي إلى أجر العامل الفلسطيني في السوق الإسرائيلي بالانخفاض من 60% في العام 2001 لتصل إلى 38% مع نهاية العام 2022. وقد كان فارق الأجور هذا دائماً عاملاً حاسماً في دفع نسبة لا يستهان بها من قوة العمل الفلسطينية إلى التوجه نحو العمل في سوق العمل الإسرائيلي (انظر الشكل 3-6).

شكل 3-6: متوسط الأجر اليومي للعاملين في السوق المحلي ومتوسط الأجر اليومي للعاملين في إسرائيل والمستعمرات خلال الأعوام 1995-2022 (شيكل)

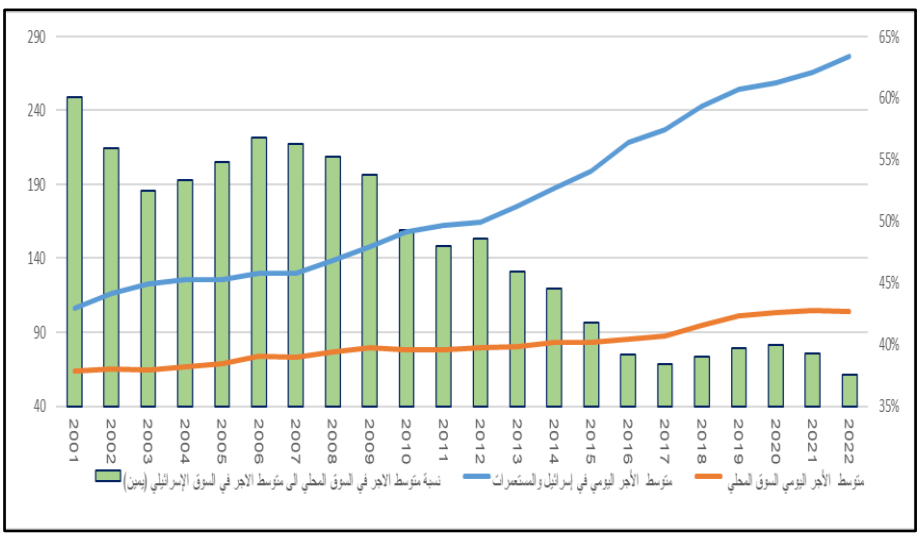

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، قاعدة بيانات مسح القوى العاملة، 2000-2022.

الفصل الرابع:
التحوّلات في نظام إصدار التصاريح

4-1 الخلفية التاريخية لنظام التصاريح

تعود جذور نظام التصاريح إلى فترة قبل انتهاء حرب الأيام الستة في العام 1967، عندما استولت السلطات الإسرائيلية على كل من الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل كامل وأعلنتها مناطق عسكرية مغلقة، وأصدرت السلطات حينها أول أمر عسكري يفرض حصول المواطنين الفلسطينيين على تصاريح دخول للمناطق الإسرائيلية (Gordon, 2008). في العام 1972، أعلن القائد العسكري موشيه ديان سياسة الحدود المفتوحة التي منحت إسرائيل بموجبها تصاريح خروج عامة لجميع سكان الضفة الغربية وقطاع غزة لدخول إسرائيل والقدس الشرقية بين الساعة 1 صباحاً و5 صباحاً، ما أضفى الطابع الرسمي فعلياً على الممارسات غير الرسمية التي انتهجتها إسرائيل في وضع الحدود بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية، وبهدف دمج العمالة الفلسطينية بالقوى العاملة الإسرائيلية (Berda, 2017).

استمرت هذه الحالة حتى اندلاع الانتفاضة الأولى في العام 1987، حيث تدهورت الأوضاع الأمنية وقامت القوات الإسرائيلية بتشديد القيود على حركة التنقل بين الضفة الغربية وقطاع غزة والدخول لمناطق الخط الأخضر، وحظر التجول والإغلاق، وتقييد السفر إلى الخارج بحجة الحفاظ على الأمن ومنع الإرهاب، ووضع علامات على بطاقات الهوية وتمييزها باللون الأخضر للذين مُنعوا من دخول إسرائيل، أو باللون الأحمر بالنسبة لبقية المواطنين، وإجبار عمال قطاع غزة على إصدار بطاقات ممغنطة كوسيلة للحصول على تصاريح تسمح لهم بالدخول إلى إسرائيل (Khalidi, 2006).

في العام 1991، ألغي تصريح الخروج العام الذي أقرته السلطات الإسرائيلية في العام 1972، واستبدلته بنظام التصاريح الفردية الذي يتم إصداره من قبل سلطة السكان والهجرة التابعة لوزارة الداخلية الإسرائيلية، وبقي العمل به حتى الآن، بحجة السيطرة على حركة الفلسطينيين بذرائع أمنية، وإن كان الهدف منه السيطرة على حركة العمال الفلسطينيين للعمل في المناطق

الإسرائيلية (Berda, 2017). بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد في العام 2000 واندلاع الانتفاضة الثانية، وسعت إسرائيل سياستها القمعية والتعسفية بحق الفلسطينيين، وعززت الإجراءات الأمنية من خلال فرض إغلاق كامل على جميع المناطق الفلسطينية، ووضع نقاط تفتيش في مناطق (ج)[7] التي تعتبر خارج سيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية، حتى انتهى الأمر في بناء جدار الفصل العنصري في العام 2002، الذي بررت إسرائيل في حينه أن الهدف من إنشائه منع دخول سكان الضفة الغربية إلى الأراضي المحتلة أو البؤر الاستيطانية القريبة من الخط الأخضر، والحفاظ على حياة المواطنين الإسرائيليين الذين يستمر استهدافهم من قبل الحملات الإرهابية، فأدت هذه الإجراءات إلى تحول في المشهد الجيوسياسي للأراضي الفلسطينية، مع وضع لوائح ومبادئ توجيهية جديدة فيما يتعلق بالوصول إلى إسرائيل، وإصدار أنواع مختلفة من التصاريح (Al-Qadi, 2018).

تعرض نظام التصاريح إلى العديد من الانتقادات الواسعة، فقد أعرب السياسيون ومؤسسات المجتمع المدني عن أن نظام التصاريح مثال على التمييز العرقي والسيطرة التعسفية على حياة الفلسطينيين، وتم تشبيهه بقوانين جوازات السفر في جنوب إفريقيا التي تم تنفيذها خلال فترة الفصل العنصري بسبب طبيعتها التمييزية (Lentin, 2018). وعلى الرغم من المحاولات العديدة للطعن في نظام التصاريح، والاعتراف بالضرر الذي لحق بالسكان الفلسطينيين نتيجة القيود المفروضة على حرية التنقل، وتفريق الأسر وتدمير نسيجها الاجتماعي، ومنع الفلسطينيين من الوصول إلى فرص العمل، واستخدامه كأداة للعقاب الاجتماعي، وتعرض المجتمعات بأكملها للقيود وحظر التجول نتيجة لأفعال عدد قليل من الأفراد، فإن المحكمة العليا الإسرائيلية رفضت جميع الطلبات، الأمر الذي جعل هذا النظام أداة سيطرة بيد السلطات الإسرائيلية لتقييد حركة السكان الفلسطينيين، وتحويل التصاريح الممنوحة لهم إلى امتياز يمكن منحه أو سحبه في أي وقت تشاء، واستخدامه وسيلةً لردع الفلسطينيين عن المشاركة في الأنشطة السياسية والاحتجاجات وغيرها من أشكال المظاهرات خشية تعرض سبل عيشهم للخطر (Parizot, 2013).

[7] وفقاً لاتفاقيات أوسلو، فقد تم تقسيم المناطق الفلسطينية إلى مستويات مختلفة من السيطرة الإدارية (أ، ب، ج) من أجل تسهيل نقلها من سيطرة الجيش الإسرائيلي إلى إدارة السلطة الوطنية الفلسطينية، فالمنطقة (أ) تمارس فيها السلطة الوطنية الفلسطينية السيطرة المدنية والأمنية على حد سواء، وتمثل 18% من الضفة الغربية، والمنطقة (ب) تمارس السلطة الفلسطينية فيها السيطرة المدنية ويمارس الجيش الإسرائيلي السيطرة الأمنية وتمثل 21% من الضفة الغربية، والمنطقة (ج) التي تمثل 61% من الضفة الغربية بقيت تحت السيطرة المدنية والأمنية لإسرائيل. ويسكن حوالي 86% من سكان الضفة الغربية في منطقتي "أ" و"ب".

تصدر السلطات الإسرائيلية أكثر من 70 نوعاً من التصاريح بهدف الدخول إلى إسرائيل، كل منها يأتي مع مجموعة محددة من الشروط (ماس، 2020). على سبيل المثال، يتطلب العلاج الطبي في إسرائيل أو في المستشفيات الفلسطينية في القدس الشرقية الحصول على تصاريح مختلفة تعتمد على دور الفرد؛ سواء كان مريضاً، أو مرافقاً، أو طبيباً، أو زائراً لمريض في المستشفى. بالمثل، يمكن لأقارب الدرجة الأولى أو الثانية في الضفة الغربية وقطاع غزة التقديم للحصول على تصاريح سفر بمناسبة الجنائز والأعراس. كما يحتاج الأطفال الفلسطينيون، أيضاً، إلى تصريح خاص للحضور إلى المدارس في القدس الشرقية، بينما يحتاج الأفراد العاملون في الكنائس في إسرائيل إلى تصريح منفصل. ومع ذلك، غالباً ما تكون عملية الحصول على هذه التصاريح صعبة وغير مؤكدة، ويترك العديد منها دون قرار نهائي (Clarfield and Dechtman, 2018).

إضافة إلى ذلك، تعتبر تصاريح العمل من أكثر التصاريح شيوعاً بين العمال الفلسطينيين التي يجب عليهم حيازتها من أجل الوصول إلى فرص العمل في السوق الإسرائيلي، ومن أبرزها تصريح البحث عن عمل الذي يسمح للفلسطينيين بالبحث عن فرص عمل في إسرائيل دون منحهم حق العمل، وتصاريح العمل الخضراء في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، وتصاريح العمل البرتقالية للعمل داخل إسرائيل. تعتبر تصاريح العمل هذه مؤقتة ويجب تجديدها كل فترة حسب المدة التي تقرها السلطات الإسرائيلية على الرغم من أنها يمكن أن تغطي، بشكل فعلي، فترة تصل إلى عامين، فتستخدم إسرائيل هذا النهج للسيطرة على حركة العمال الفلسطينيين استناداً إلى المخاوف الأمنية وتقييد حركتهم بناءً على المناطق المسموح الدخول إليها كما هو محدد في التصاريح الممنوحة لهم (ماس، 2020).

4-2 آلية إصدار تصاريح العمل حسب النظام القديم

منذ إلغاء السلطات الإسرائيلية تصريح الخروج العام للدخول إلى إسرائيل في العام 1991، وإصدارها بشكل فردي حتى العام 2020، كان المشغل الإسرائيلي هو صاحب القرار في منح التصاريح للعمال الفلسطينيين، فكان يجب على كل مشغل إسرائيلي أو صاحب شركة مسجلة في سجل الشركات الإسرائيلية، أن يقدم طلباً لتشغيل العمال الفلسطينيين لدى دائرة السكان

والهجرة مرفقاً أسماءهم وأرقام هوياتهم ضمن النسبة محددة من التصاريح الممنوحة لكل مشغل إسرائيلي، وذلك بناءً على الكوتا الكلية التي تحددها الحكومة الإسرائيلية ووحدة تنسيق أعمال الحكومة في المناطق (COGAT) لكل نشاط وقطاع اقتصادي في إسرائيل، ويمكن أن تصل إلى أكثر من مئات التصاريح لكل شركة إسرائيلية حسب خصائصها والمعايير التي تتبعها الحكومة الإسرائيلية في تحديد ذلك (ماس، 2022) (انظر الجدول 4-1).

جدول 4-1: الكوتا الكلية لتصاريح العمل حسب الفرع أو القطاع أو النشاط الاقتصادي

نوع التصريح	القطاع الاقتصادي	الكوتا المحددة من قبل الحكومة الإسرائيلية ومكتب تنسيق أعمال الحكومة	المدة	شروط إصدار التصريح
تصريح عمل للعمال في إسرائيل (برتقالي)	قطاع البناء	58100	3 أشهر – 1 سنة	بعمر 22 ومتزوج
	قطاع الصناعة والخدمات	4450	3 أشهر – 1 سنة	
	الزراعة	6250	3 أشهر – 1 سنة	
	زراعة موسمية	10750	6 أشهر بحد أقصى	بعمر 21 – 22 ومتزوج
	منطقة عطروت الصناعية	2500	3 أشهر – 1 سنة	بعمر 21 – 22
	فنادق في القدس	300		بعمر 21 ومتزوج
المجموع		82350		
تصريح عمل للعمال في المستوطنات (أخضر)	جميع القطاعات	لا كوتا	متعدد	بعمر 21 – 22
العدد المقدر		21000		
البحث عن عمل	الكل	لا كوتا	5 أيام كل 3 أشهر	بعمر 21 – 22 ومتزوج
العدد المقدر		106000		
المشاركة في اجتماعات عمل	الكل	لا كوتا	5 أيام	متعددة
يعملون بلا أجر		33580	مدة مختلفة	

المصدر: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، الورقة الخلفية لجلسة الطاولة المستديرة رقم (9) بعنوان "العمال الفلسطينيون في سوق العمل الإسرائيلي: آليات السمسرة المرتبطة بإصدار التصاريح". رام الله – فلسطين.

يتوجب على كل شركة إسرائيلية ترغب في توظيف عمال فلسطينيين أن تقوم بتقديم طلب توظيف لدى سلطة السكان والهجرة مرفقة بأسماء وبيانات هؤلاء العمال، ليتم إرسالها، فيما بعد، إلى الإدارة المدنية لإجراء فحص أمني لكل عامل بالتعاون مع مكاتب التنسيق والارتباط المدني بهدف إصدار تصاريح العمل. فيمكن التعبير عن تصاريح العمل على أنها عقود عمل تحمل أسماء كلا الطرفين (العامل الفلسطيني والمشغل الإسرائيلي)، بحيث يلتزم المشغلون الإسرائيليون بتوظيف العمال الفلسطينيين بدوام كامل، ودفع كافة المستحقات المترتبة على العمل، وتكاليف النقل من وإلى المعابر. وفي المقابل، يلتزم العمال الفلسطينيون بالعمل فقط لدى المشغل الإسرائيلي المصدر للتصريح. ومع ذلك، فإنه يحق للمشغلين الإسرائيليين إلغاء تصريح العمل لأي عامل فلسطيني دون سابق إنذار، على الرغم من سريان مفعول التصريح المعمول به (ماس، 2020).

أعطى نظام التصاريح صلاحيات فضفاضة للمشغلين الإسرائيليين في طلب إصدار تصاريح عمل للعمال الفلسطينيين. وبالتالي، قد لا تتطابق الكوتا المحددة للمشغل الإسرائيلي مع عدد تصاريح العمل فعلياً، فهناك بعض المشغلين الإسرائيليين لا يحتاجون إلى عمال فلسطينيين للعمل في شركاتهم بالفعل، ولكنهم يقومون بإصدار تصاريح عمل ضمن كوتا الشركة وبيعها لعمال آخرين، وفي هذه الحالة تنشط شبكات السمسرة في شراء التصاريح الإضافية وبيعها في السوق السوداء ضمن رسوم شهرية يتفق عليها كلا الطرفين، فيستفيد السماسرة مادياً ويحققون أرباحاً هائلة من وراء بيع التصاريح لهؤلاء العمال، وكذلك المشغلون الإسرائيليون الذين يحصلون على قسم من الأرباح المتحققة عدا عن تحررهم من دفع أنواع التأمينات المختلفة والضرائب المفروضة عليهم، وتقدر أرباحهم أكثر من 420 مليون شيكل في العام 2019 بمتوسط ربح 14% من الأجر الشهري للعامل الفلسطيني، أي ما يعادل 821 شيكلاً عن كل تصريح عمل في الشهر الواحد (انظر الجدول 4-2).

جدول 4-2: إحصائيات حول نظام سمسارة تصاريح العمل، 2019

	البناء	القطاعات الأخرى	المجموع
عدد العمال المستخدمين بترخيص مستحصل عليه عن طريق سمسار	32155	10346	42501
متوسط الأجور اليومية (شيكل)	320	257	305
متوسط الأجور الشهرية (شيكل)	6336	5089	6040
متوسط رسوم التراخيص (شيكل)	2439	2225	2370
الاقتطاعات (المعاش التقاعدي والإجازة المرضية وما إلى ذلك)	1562	1508	1549
الربح المقدر للسمسار عن كل ترخيص عمل في الشهر (شيكل)	877	717	821
الربح المقدر للسمسار (النسبة المئوية من الأجر الشهري)	%14	%14	%14
إجمالي إيرادات تراخيص العمل (مليون شيكل)	941	276	1217
إجمالي أرباح السماسرة (مليون شيكل)	338	89	427

المصدر: منظمة العمل الدولية. (2021). وضع عمال الأراضي العربية المحتلة. مؤتمر العمل الدولي، الدورة 109، 2021.

4-3 إصدار تصاريح العمل حسب النظام الجديد

أصدرت الحكومة الإسرائيلية في 18 كانون الأول من العام 2016 قرار رقم 2174 بعنوان "زيادة حجم توظيف العمال الفلسطينيين في إسرائيل من منطقة يهودا والسامرة، وتحسين طريقة إصدار تصاريح العمل وضمان ظروف عمل عادلة للعمال الفلسطينيين"، وذلك بهدف زيادة حجم العمالة الفلسطينية في السوق الإسرائيلي، ما يزيد من تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، والسيطرة على حركة العمال الفلسطينيين عبر المعابر، وإجبار المشغلين الإسرائيليين على دفع رواتب العاملين الفلسطينيين عبر البنوك الفلسطينية.[8]

يمثل هذا القرار نقطة تحول محورية في آلية إصدار التصاريح، فمنذ إصدار القرار باشرت الحكومة الإسرائيلية ووحدة تنسيق أعمال الحكومة في المناطق في استبدال النظام القديم الذي

[8] قرار الحكومة الإسرائيلية رقم 2174 للعام 2016 على الرابط التالي:
https://www.gov.il/he/departments/policies/2016_dec2174

تم بموجبه منح المشغلين الإسرائيليين كوتا كلية لطلب توظيف العمال الفلسطينيين إلى نظام جديد يستطيع العامل الفلسطيني من خلاله الحصول على رخصة عمل خاصة به تمكنه من العمل لدى مشغلين عدة؛ أي إنه أصبحت كوتا المشغل بيد العمال الفلسطينيين، ولكل عامل كوتا خاصة به (حصة فردية).[9] ويجب على كل عامل فلسطيني تسجيل بياناته على منصة إلكترونية خاصة تتبع لوحدة المنسق للحصول على رخصة العمل، ويخضع هؤلاء العمال لفحوصات أمنية شاملة من قبل الحكومة الإسرائيلية، ويجب عليهم إثبات الخبرة العملية من خلال خضوعهم لاستبيان يثبت تلك الخبرة، أما بالنسبة للعمال السابقين، فيتم ترحيل بياناتهم وخبرتهم العملية بشكل مباشر للمنصة. ونظراً لاستيعاب المنصة الإلكترونية لعدد محدد من أسماء العمال، فإنه يجب على كل عامل فلسطيني البحث عن مشغل إسرائيلي لإصدار تصريح عمل له خلال مدة 60 يوماً للعاملين في قطاع البناء، و14 يوماً للعاملين في القطاعات الأخرى، وإلا يعتبر طلبه لاغياً ويحل محله عمال آخرون على قائمة الانتظار.[10]

على الرغم من منح النظام الجديد حق امتلاك العمال الفلسطينيين حصصاً فردية من إجمالي الكوتا الكلية التي تحددها الحكومة الإسرائيلية، بقي إصدار تصاريح العمل بيد المشغل الإسرائيلي باعتباره المتحكم الرئيسي في طلب توظيف عمال فلسطينيين، وإلغاء تصريح العمل لأي عامل فلسطيني في أي وقت. وبالتالي، بقيت فرص الحصول على تصريح عمل؛ إما من خلال التشبيك مع المشغلين الإسرائيليين بشكل مباشر، وإما اللجوء إلى سماسرة التصاريح الذي من المفترض أن تحد الإجراءات المذكورة أعلاه منه وفق ادّعاءات حكومة الاحتلال الإسرائيلي، ولكن بالنظر إلى التقارير المنشورة حول أعداد التصاريح التي يتم الحصول عليها من خلال السماسرة، فإنها ما زالت آخذة في الارتفاع؛ ففي العام 2022، شكلت نسبة الحاملين لتصاريح العمل من خلال السماسرة 52.4% مقارنة بـ 48% و43.9% للعامين 2021 و2020 على التوالي (انظر الجدول 4-3) (منظمة العمل الدولية، 2023).

[9] كل الحق: دليل حقوق العمال الفلسطينيين العاملين في فرع البناء في إسرائيل: https://2u.pw/X0mf6RF

[10] المراقب الاقتصادي، الربع الأول من العام 2023:
https://mcusercontent.com/13d1f45f84d8b3e9049e401b5/files/2dc3588c-6d45-8f24-ed9d-d544cb887c61/q73_ar_2023_final_1692861118_pdf.pdf

جدول 4–3: عمل الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات: السمات الرئيسية

السنة المستخدمون في إسرائيل	2019	2020	2021	2022	التغير في الفترة (2020–2019) (%)	التغير في الفترة (2021–2020) (%)	التغير في الفترة (2022–2021) (%)
المستخدمون في إسرائيل والمستوطنات (بالآلاف)	133	125	145	193	6.2–	16.4	32.5
المستخدمون الحاصلون على تصاريح (بالآلاف)	95	78	89	113	17.6–	14	27
الحاصلون على تصريح عمل من سمسار (بالآلاف)	43	34	42	59	-19.7	24.4	40.5
الحاصلون على تصريح عمل من دون سمسار (بالآلاف)	52	44	46	53	-15.9	5.6	15.2
المستخدمون بدون تصاريح عمال (بالآلاف)	26	24	37	40	-7.8	52	8.1
متوسط الرسوم الشهرية المدفوعة للسماسرة (بالشيكل)	2360	2464	2457	2429	4.4	-0.3	-1.1

المصدر: منظمة العمل الدولية: وضع عمال الأراضي العربية المحتلة (2023):
https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/---relconf/documents/meetingdocument/wcms_883200.pdf

مع بدء تطبيق قرار الحكومة الإسرائيلية رقم 2174 بهدف زيادة حجم العمالة الفلسطينية في إسرائيل وتنظيمها، قامت الحكومة الإسرائيلية بزيادة حصص بعض القطاعات من التصاريح لتصل إلى 6000 تصريح عمل في قطاع البناء، و1250 تصريحاً في قطاعي الزراعة والزراعة الموسمية، و2250 تصريحاً في قطاع الخدمات، وتوالت بعدها القرارات الحكومية الأخرى لزيادة حصص القطاعات الإنتاجية وغيرها، وتخصيص حصص رسمية لبعض القطاعات كقطاع (هاي–تك)، وقطاع الصحة، والفنادق والمطاعم حتى ارتفعت من 71 ألف تصريح مع نهاية العام 2016 إلى ما يقارب 141 ألف تصريح في حزيران العام 2022، بما في ذلك 20,050 تصريحاً لعمال قطاع غزة للعمل في قطاعات البناء والزراعة والخدمات في إسرائيل بناء على قرار رقم 1328 للعام 2022 (ماس، 2022).

يكمن هدف سياسة الاحتلال الإسرائيلي الممنهجة من زيادة حصص بعض القطاعات الحيوية من التصاريح إلى تعزيز تبعية الاقتصاد الفلسطيني لها، فعملت على إدخال فئات أخرى من غير العمال للعمل لديها، واستقطبت العقول الفلسطينية المتعلمة والمهرة من السوق الفلسطيني لإضعاف قدرته الإنتاجية والحد من تطوره. وإن دل هذا على شيء، فإنما يدل على أن الحكومة الإسرائيلية تنظر إلى القوى العاملة الفلسطينية على أنهم الحلقة الضعيفة التي تستطيع من خلالها إلحاق الاقتصاد الفلسطيني بالإسرائيلي، وتتجاوز في ذلك جميع الأنظمة البيروقراطية والإجراءات المعقدة التي تتبعها في إدارة نظام التصاريح لمصلحتها كما فعلت خلال جائحة كورونا بفرض مبيت شامل على العمال الفلسطينيين لمدة 60 يوماً بدءاً من تاريخ 18 آذار/مارس 2020،[11] وتجديدها لمدة ثلاثة أسابيع في تاريخ 28 حزيران/يونيو 2020،[12] بهدف احتواء الجائحة وتقليل عدد الإصابات. وتعني هذه الإجراءات مدى اعتماد الاحتلال الإسرائيلي على الأيدي العاملة الفلسطينية في تحريك عجلته الاقتصادية، بعد أن كان قطاع البناء، خاصةً، قد وصل إلى حافة الانهيار، وأن العمال الفلسطينيين لا يشكلون عمالة منخفضة الأجر فحسب، بل إنهم أصحاب خبرات عالية يمكن الاعتماد عليها في تطوير القطاعات الحيوية في إسرائيل التي لا يمكن الاستغناء عنها.

إضافة إلى جملة التعديلات الإجرائية المنصوص عليها في القرار، أولت الحكومة الإسرائيلية اهتماماً عالياً في تحويل أجور العمال الفلسطينيين عبر البنوك الفلسطينية، ما دفعها إلى تكليف فريق وزاري ممثل بشخصيات عديدة من وزارة المالية الإسرائيلية، وهيئة سوق رأس المال والتأمين والادخار، ووزارة العمل والرفاه والخدمات الاجتماعية، والبناء والإسكان، وسلطة السكان والهجرة، وبنك إسرائيل، للتباحث حول آلية دفع أجور العمال الفلسطينيين عبر البنوك من خلال تحويل صافي رواتبهم إلكترونياً إلى دائرة المدفوعات التابعة لسلطة السكان والهجرة، أو وفقاً لتعليماتها، وتحويلها بشكل منتظم إلى الحسابات البنكية للعمال الفلسطينيين.[13] وفي مطلع العام 2021، قام البنك المركزي الإسرائيلي بتحويل أجور ما يقارب 7 آلاف عامل فلسطيني إلى الحسابات المصرفية في البنوك الفلسطينية بعد تحصيلها من المشغلين الإسرائيليين، من خلال شركة

---

[11] مركز الميزان لحقوق الإنسان، بيان صحافي مشترك: https://mezan.org/ar/post/30275

[12] وكالة معاً الإخبارية، نشر بتاريخ 2020/06/25: https://www.maannews.net/news/2011184.html

[13] مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية: قرار الحكومة رقم 2174 تاريخ 18/12/2016:
https://www.gov.il/he/departments/policies/2016_dec2174

خدمات المراسلة المساهمة المحدودة، على أن يتم التوسع في هذه الإجراءات لتشمل معظم العمال الفلسطينيين (حباس، 2022).

يريد الجانب الإسرائيلي من إنفاذ هذا القرار تحقيق غايات رئيسية أخرى غير معلن عنها للسيطرة على القطاع المالي، وسد الفجوات التي لم يتمكن من تحقيقها سابقاً مثل توفير قاعدة بيانات حول التدفقات النقدية بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، والتقليل من التعامل مع الأوراق النقدية وفقاً لتوجهات البنك المركزي الإسرائيلي، ومحاربة التهرب الضريبي وغسيل الأموال عبر ضبط التدفقات النقدية (الآغا، 2019). ومن ناحية أخرى، يمثل هذا الإجراء فرصة أمام الجانب الفلسطيني لحل بعض أزماته العالقة مثل التخلص من فائض الشيكل من البنوك المحلية التي يعاني منها القطاع المصرفي منذ سنوات، والسماح للسلطة الوطنية الفلسطينية في اقتراض المزيد من الأموال من البنوك في ظل نقص الدعم الدولي لمواجهة أزمتها المالية، وضمان تحويل حقوق العاملين لصندوق الضمان الاجتماعي الذي تسعى الحكومة الفلسطينية لإنشائه بدلاً من تحويلها للخزينة الإسرائيلية. أما بالنسبة للعمال الفلسطينيين في إسرائيل، فقد لاقي هذا القرار غضباً واسعاً في أوساط العمال، معبرين عن رفضهم القاطع لتحويل أجورهم عبر البنوك الفلسطينية، نتيجة تخوفهم من قيام الحكومة الفلسطينية من اقتطاع ضريبة الدخل منها، أو أي أنواع أخرى من الضرائب أو الخصومات المالية التي قد تترتب عليهم مثل الفواتير ومخالفات السير، وقد ساعد في ذلك سماسرة التصاريح الذين قاموا، في حينها، بتحريض العمال الفلسطينيين على رفض تحويل أجورهم عبر البنوك الفلسطينية، ونشر الإشاعات التي تحرضهم على رفض ذلك؛ كون القرار جاء ليحد من ظاهرة سماسرة التصاريح التي ما زالت واسعة الانتشار.[14]

إضافة إلى ذلك، فمن الجدير ذكره أن إسرائيل استفردت وحدها في تنظيم آلية دخول العمال الفلسطينيين إلى إسرائيل بمعزل عن الجانب الفلسطيني، وقد حدد بروتوكول باريس الاقتصادي سابقاً آلية تنظيم حركة العمال وفق الفقرة الأولى من المادة السابعة، حيث نصت الفقرة على أنه "سيحاول الجانبان الحفاظ على اعتيادية حركة العمال بينهما، وخضوعاً لحق كل جانب في تحديد، من وقت لآخر، حجم وشروط حركة العمال إلى منطقته. وإذا علقت الحركة الاعتيادية مؤقتاً من أي طرف، يجب إشعار الجانب الآخر فوراً، ويمكن للجانب الآخر أن يطلب مناقشة

[14] صحيفة الحياة الجديدة: قرار تحويل رواتب العمال عبر البنوك يضع سماسرة التصاريح على المحك: https://2u.pw/opWqbSJ

الموضوع في اللجنة الاقتصادية المشتركة. سيكون وضع وتشغيل عمال من أحد الجانبين في منطقة الجانب الآخر من خلال جهاز الاستخدام في الجانب الآخر، وطبقاً لتشريعاته. وللجانب الفلسطيني الحق في تنظيم توظيف العمال الفلسطينيين في إسرائيل من خلال جهاز الاستخدام الفلسطيني، وسوف يتعاون جهاز الاستخدام الإسرائيلي وينسق في هذا الصدد".[15] ولكن في آب/أغسطس العام 2023، بدأت هذه العلاقة في الظهور مجدداً، وبخاصة في قطاع غزة بمعزل عن الضفة الغربية، حيث أعلنت وزارة العمل في غزة عن تفعيل نظام شركات المشغل بهدف الحد من ظاهرة سماسرة التصاريح، وتحويل تصاريح الاحتياجات الاقتصادية التي لا تضمن كافة حقوق العمال الفلسطينيين البالغ عددها 19721 تصريحاً في العام 2022، بعد أن كانت 55 تصريحاً في العام 2021، والتصاريح التجارية البالغ عددها 6452 في العام 2022 إلى تصاريح عمل رسمية تحت مسمى تصاريح المشغل التي تضمن الحقوق العمالية كافة[16] (انظر الجدول 4–4). يظهر هذا الجانب مدى قيام وزارة العمل في غزة بخصخصة إصدار تصاريح العمل لبعض الشركات التي تعمل تحت مظلتها، وحصر ظاهرة سماسرة التصاريح بقبضة عدد محدد من الشركات المرخصة من قبل وزارة العمل التي تتقاضى مبلغاً من المال بما يعادل 3600 شيكل كل ستة أشهر بحجة متابعة القضايا العمالية في إسرائيل، وتحصيل حقوقهم، وتغطية المصاريف الإدارية المترتبة على ذلك.

جدول 4–4: عدد التصاريح الصادرة لسكان قطاع غزة (للشخص الواحد)، حسب نوع التصريح، 2021–2022

نوع التصريح	عدد التصاريح في العام 2021	عدد التصاريح في العام 2022
تصاريح عمل	0	869
بطاقة رجال الأعمال (كبار رجال الأعمال الفلسطينيين)	851	568
تصاريح تجارية	11021	6452
تصاريح الاحتياجات الاقتصادية	55	19721
المجموع	11927	27610

المصدر: منظمة العمل الدولية. (2023). وضع عمال الأراضي العربية المحتلة. مؤتمر العمل الدولي، الدورة، 111، 2023.

[15] بروتوكول الاتفاق الاقتصادي الفلسطيني – الإسرائيلي: http://muqtafi.birzeit.edu/InterDocs/txt/352.htm

[16] "الوسيط" بين عمال غزة والمشغل الإسرائيلي. حل أم عقبة؟ تقرير خاص بوكالة الأناضول: https://2u.pw/mthmknQ

4-4 الاستقطاعات من أجور العاملين الفلسطينيين في إسرائيل

منذ توقيع الاتفاق الاقتصادي الفلسطيني–الإسرائيلي في العام 1994، الذي يحمل في طياته تسوية حقوق العمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل، التي كانت مبهمة وغير معترف بها منذ العام 1970، ما زالت السلطات الإسرائيلية تتنصل من دفع المزايا الحقوقية للعمال الفلسطينيين المتمثلة في مجموعة الاستقطاعات الشهرية من أجور العاملين التي تعود بالنفع والفائدة على العمال أنفسهم، أو استرجاع الحقوق والمبالغ التي أهدرت بالفعل في الفترة ما قبل العام 1993. وتتمثل أبرز هذه الاستقطاعات كما جاء في المادة السابعة من البروتوكول الاقتصادي تحت عنوان "العمل" في (انظر الجدول 4-6):

1. التأمين الوطني: تنص الفقرة الثانية من المادة السابعة في بروتوكول باريس الاقتصادي على: "الفلسطينيون العاملون في إسرائيل سيتم تأمينهم في نظام التأمين الاجتماعي الإسرائيلي وفقاً لقانون التأمين الوطني لإصابات العمل التي تحدث في إسرائيل، وإفلاس صاحب العمل ومخصصات الولادة".[17] وتبلغ نسبة مساهمة العمال الفلسطينيين الذين تقل رواتبهم عن 60% من متوسط الأجر الشهري في إسرائيل 0.03%، ويدفع المشغل الإسرائيلي مقابلها 0.56%، أما العمال الذين يتقاضون أكثر من 60% من متوسط الأجر الشهري،[18] فيساهمون بنسبة 0.61%، والمشغل الإسرائيلي بنسبة 2.49%،[19] ويقوم المشغّل بالإبلاغ عن مساهمته ومساهمة العامل من دفعات التأمين الوطني، وتحويلها إلى قسم خدمات المشغّلين في سلطة السكان والهجرة، على أن تعود بالنفع على العامل الفلسطيني في حال تعرضه لإصابة عمل، أو إفلاس المشغل وتصفية شركته، أو إجازة الولادة[20] للأم العاملة غير المقيمة في إسرائيل. كما يعتبر هذا النوع من التأمين الأكثر استحقاقاً وشيوعاً بين العمال الفلسطينيين، ويستطيعون الحصول على مستحقاتهم فيه.

---

17 بروتوكول الاتفاق الاقتصادي الفلسطيني – الإسرائيلي: http://muqtafi.birzeit.edu/InterDocs/txt/352.htm

18 يبلغ متوسط الأجر الشهري في إسرائيل في العام 2023 ما يعادل 11870 شيكلاً

19 كل الحق: دفع رسوم التأمين الوطني للعمال الفلسطينيين: https://2u.pw/Sv48kCO

20 يحق للعاملة التي عملت لمدة عام على الأقل لدى مشغّل أو في مكان العمل نفسه، أن تحصل على إجازة ولادة (فترة ولادة وأمومة) لمدة 26 أسبوعاً (ويكون جزء منها مدفوعاً)، كما يحق للعاملات اللواتي عملن لفترة تقل عن 12 شهراً عند المشغّل ذاته، إجازة لمدة 15 أسبوعا (جزء منها أو كلها مدفوع حسب شروط الحصول على مستحقات الولادة): https://2u.pw/HG6jnPN

2. ضريبة المعادلة: نتيجة اقتصار النوع الأول من التأمين على ثلاثة أنواع فقط من التأمينات، جاءت ضريبة المعادلة لتشمل باقي أشكال الضمان الاجتماعي، حيث نصت الفقرة الثالثة من المادة السابعة على: "إسرائيل ستحول للسلطة الفلسطينية على أساس شهري، الاستقطاعات المعادلة كما يعرفها التشريع الإسرائيلي، إذا فرضت، وبالحجم الذي جبيت من قبل إسرائيل. المبالغ التي ستحول تستخدم للمنفعة الاجتماعية والخدمات الصحية، التي تقررها السلطة الفلسطينية، للعمال الفلسطينيين الذين يعملون في إسرائيل وأسرهم". وتبلغ نسبة مساهمة العاملين الفلسطينيين والمشغلين الإسرائيليين 0.37% و2.99% على التوالي من متوسط الأجور التي تقل عن 60% من متوسط الأجر الشهري، 6.39% و5.11% من متوسط الأجور التي تزيد على 60% عن متوسط الأجر الشهري في السوق الإسرائيلي، ويكمن الهدف من وراء هذه الضريبة في مساواة أجر العامل الفلسطيني بأجر العامل الإسرائيلي.[21]

3. الاقتطاعات التقاعدية: تنص الفقرة السابعة من المادة السابعة في بروتوكول باريس الاقتصادي على أنه "ستحول إسرائيل شهرياً لمؤسسة تأمين معاش التقاعد التي ستنشئها السلطة الفلسطينية، استقطاعات تأمين التقاعد التي جبيت بعد إنشاء المؤسسة المذكورة أعلاه، واكتمال المستندات المذكورة في الفقرة 6"، على أن تكون نسبة الاقتطاعات للتأمين التقاعدي للعمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل مساوية لنسبة الاقتطاعات للتأمين التقاعدي للعمال الإسرائيليين، حيث يساهم العاملون الفلسطينيين في قطاع الفندقة والصناعة والخدمات والزراعة بما نسبته 6% من متوسط الأجور، ويساهم المشغلون الإسرائيليون بما نسبته 12.5%، أما في ما يتعلق بالعاملين في قطاع البناء، فيساهم العاملون بنسبة 6.6% بعد أن كانت 5.5% في العام 2016، ويساهم المشغلون الإسرائيليون بنسبة 15.43%.[22] ولكن، نتيجة عدم إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية مؤسسة التأمين التقاعدي، فإن هذه الاستقطاعات كانت ترحل إلى حساب خاص لدى وزارة المالية الإسرائيلية حتى وصلت إلى ما يقارب 3.7 مليار شيكل في نهاية العام 2022 وفقاً لما صرحت به السلطات الإسرائيلية، وأصبحت الآن ترحل إلى شركة "عميتيم" الإسرائيلية[23]

---

[21] كل الحق: ضريبة معادلة أجر العمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل: https://2u.pw/y6FV8fE
كل الحق: التأمين التقاعدي للعمال الفلسطينيين: https://2u.pw/hiSyVvF

[22] كل الحق: التأمين التقاعدي للعمال الفلسطينيين: https://2u.pw/hiSyVvF

[23] شركة إسرائيلية شبه عامة لإدارة وتلقي الاشتراكات المستقبلية وصرف الإعانات.

لتسمح للعمال الفلسطينيين بسحب اشتراكاتهم التقاعدية بدلاً من انتظار الحصول عليها من صندوق تأمين التقاعد الفلسطيني الذي لم ينشأ بعد (منظمة العمال الدولية، 2023).

4. ضريبة الدخل: نصت الفقرة الرابعة من المادة الخامسة في بروتوكول باريس على أنه: "ستحول إسرائيل إلى السلطة الفلسطينية مبلغاً يساوي 75% من ضرائب الدخل من العاملين الفلسطينيين في قطاع غزة ومنطقة أريحا الذين يعملون في إسرائيل، وكامل المبلغ من ضريبة الدخل المجبى من الفلسطينيين من قطاع غزة ومنطقة أريحا العاملين في المستوطنات. وتبلغ نسبة ضريبة الدخل على الأجر الشهري كما هو موضح في الجدول أدناه (جدول 4-5).

جدول 4-5: نسب ضريبة الدخل الشهري في إسرائيل

نسبة الضريبة	الدخل الشهري
%10	حتى 6,790 شيكلاً جديداً
%14	6,791- 9,730 شيكلاً جديداً
%20	9,731- 15,620 شيكلاً جديداً
%31	15,621- 21,710 شيكلاً جديداً
%35	21,711- 45,180 شيكلاً جديداً
%47	45,181- 58,190 شيكلاً جديداً
%50	58,191 شيكلاً جديداً وما فوق

المصدر: كل الحق: درجات ضريبة الدخل في إسرائيل:
https://2u.pw/52rgy9

5. التأمين الصحي: تنص الفقرة التاسعة من المادة السابعة في بروتوكول باريس الاقتصادي على أنه: "يحق للسلطة الفلسطينية إدماج نظام التأمين الصحي القائم للعمال الفلسطينيين في إسرائيل ولعائلاتهم في خدمات التأمين الصحي التابعة لها. وطالما ظل هذا النظام معمولاً به، فإن إسرائيل سوف تستمر في خصم مبالغ التأمين الصحي (ختم/ طابع الصحة) من الأجور وتحويلها إلى السلطة الفلسطينية لهذا الغرض". ويتوجّب على المشغّل الإسرائيلي خصم 93 شيكلاً من أجر العامل الشهري بدلاً عن التأمين الصحي في مناطق السلطة الفلسطينية، بشرط أن يكون العامل قد عمل لأكثر من 7 أيام و4 ساعات في

الشهر، وتحويل هذا المبلغ إلى قسم خدمات المشغّلين في سلطة السكان والهجرة (انظر الجدول 4-6).[24]

جدول 4-6: مساهمات أرباب العمل والاقتطاعات من أجور عمال الضفة والقطاع في إسرائيل (كنسبة مئوية من الأجور 2023)

مكونات صندوق التأمينات	البناء والتشييد		القطاعات الأخرى (الزراعة، الصناعة، الخدمات، الفنادق)	
	مساهمة رب العمل	اقتطاعات من أجر العامل	مساهمة رب العمل	اقتطاعات من أجر العامل
المعاشات التقاعدية	%12.50	%6.00	%15.43	%6.60
تعويضات			%2.33	
اتحاد البنائين الإسرائيليين			%0.80	
التأمين الوطني (العمال الذين يتقاضون أقل من 60% من متوسط الأجر الشهري)	%0.56	%0.03	%0.56	%0.03
التأمين الوطني (العمال الذين يتقاضون أكثر من 60% من متوسط الأجر الشهري)	%2.49	%0.61	%2.49	%0.61
ضريبة المعادِلة (العمال الذين يتقاضون أقل من 60% من متوسط الأجر الشهري)*	%2.99	%0.37	%2.99	%0.37
"ضريبة المعادلة" العمال الذين يتقاضون أكثر من 60% من متوسط الأجر الشهري)	%5.11	%6.39	%5.11	%6.39
اشتراك الهستدروت		%0.75		%0.75
ضرائب الدخل		تعتمد على مستوى الدخل (10%-14%)		تعتمد على مستوى الدخل (10%-14%)
ختم/ طابع الصحة		93 شيكلاً		93 شيكلاً
الإجمالي	%23.65	%14.15	%29.71	%14.75

المصدر: بيانات مجمعة من موقع سلطة السكان والهجرة حسب العناوين الرئيسية للعام 2023.

[24] كل الحق: التأمين الصحي للعمال الفلسطينيين: https://2u.pw/TSH6ULO

نتيجة عدم تسليم الجانب الإسرائيلي منذ سنوات أموال المقاصة بشكل كامل للسلطة الفلسطينية التي تحتوي على جزء منها على ضريبة الدخل، فإن جزءاً قليلاً جداً يتم تسليمه للحكومة الفلسطينية، إضافة إلى بعض مدفوعات التأمين الصحي، هذا إلى جانب قلة البيانات المنشورة حول اقتطاعات العمال الفلسطينيين، وبخاصة ضريبة المعادلة. أما فيما يتعلق باقتطاعات التأمين التقاعدي كما ذكر سابقاً، فإن تحويلها إلى شركة "عميتيم" الإسرائيلية والسماح للعمال الفلسطينيين بسحب اشتراكاتهم، يحول دون إنشاء السلطة الفلسطينية صندوق الضمان الاجتماعي، ما يمثل فرصة ضائعة أمام الاقتصاد الفلسطيني والعمال الفلسطينيين للاستفادة من المبالغ المتراكمة داخل الخزينة الإسرائيلية التي تعتبر حقاً أساسياً من حقوق العمال الفلسطينيين.

الفصل الخامس:
استيعاب العمالة الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي

5-1 مقدّمة

اتضح من التطرق إلى مراحل تدفق العمالة الفلسطينية على إسرائيل منذ العام 1967 في الفصل الثالث، أنه لا يمكن الاكتفاء بعوامل الجذب والطرد في تفسير استيعاب إسرائيل لتدفق العمالة الفلسطينية عليها. إذ لا يمكن الاكتفاء فقط بالتغيرات في معدل البطالة لإثبات قوة عوامل الطرد، وبخاصة خلال الفترات التي شهدت معدلات بطالة منخفضة، بل توجب النظر إلى مستويات الاستخدام المحلي. كذلك الحال في عوامل الجذب، لا يمكن الاكتفاء فقط بالنظر إلى فارق الأجور بين سوق العمل المحلي وسوق العمل في إسرائيل، كما هو الحال عند انفتاح الاقتصاد الفلسطيني على الاقتصاد الإسرائيلي بعد العام 1968 أدى إلى تقارب الأجور بين السوقين خلال الفترة ما بين 1974–1980، والتي تَبين من خلالها أن فارق الأجور وحده، وعلى الرغم من كونه عامل جذب محوري، ليس كافياً لجذب العمالة الفلسطينية إلى السوق الإسرائيلي، بل أصبحت قدرته كعامل جذب مرهونة بنمو الطلب الإسرائيلي على العمالة الفلسطينية، وكذلك بالقيود المفروضة على تدفقها إلى إسرائيل، وبخاصة بعد العام 1993.

من هذا المنطلق، يساعد التطرق إلى مراحل تدفق العمالة الفلسطينية على إسرائيل منذ العام 1967 في إعطاء صورة عامة عن طبيعة الطلب الإسرائيلي على العمالة الفلسطينية. تشير الأرقام ما قبل العام 1993 إلى أن نمو أجور العمالة الفلسطينية واستخدامها في إسرائيل كان أكبر من نمو أجور العمالة الفلسطينية واستخدامها في السوق المحلي، وهذا بدوره يعطي انطباعاً أن الطلب الإسرائيلي على العمالة كان أعلى من الطلب المحلي. استمر هذا الاتجاه ما بعد العام 1993، إذ تشير الأرقام الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء إلى أن استخدام العمالة الفلسطينية في إسرائيل نما بمتوسط 6% سنوياً خلال الفترة 1995–2022، بالمقابل نما استخدام العمالة الفلسطينية في السوق المحلي بوتيرة أقل خلال الفترة نفسها، بواقع 4% سنوياً. أما من حيث الأجور، فقد أصبح أجر العامل الفلسطيني في العام 2022 يعادل 3.4 أضعاف الأجر الذي كان يتقاضاه في سوق العمل الإسرائيلي في العام 1995، بالمقابل تضاعف الأجر بوتيرة

أقل في السوق المحلي، إذ تضاعف الأجر اليومي للعامل في السوق المحلي بمقدار الضعف تقريباً.

5-2 الطلب الإسرائيلي على العمالة الفلسطينية

اتجاهات الأجور واستخدام العمالة الفلسطينية في إسرائيل لا تعطي صورة دقيقة عن طبيعة الطلب الإسرائيلي على العمل الفلسطيني، كونها تغفل دور العوامل السياسية والاقتصادية وأثرها في تفسير استيعاب وحاجة الاقتصاد الإسرائيلي للعمالة الفلسطينية. من هذا المنطلق، سعت مجموعة من الدارسات إلى التطرق إلى الطلب الإسرائيلي على العمالة الفلسطينية ومحدداته السياسية والاقتصادية. كانت دراسة أنجرست في العام 1996 من الدارسات الرائدة التي تطرقت إلى الطلب الإسرائيلي على العمالة الفلسطينية ما قبل العام 1993 (Angrist, 1996)، فقد فحصت هذه الدراسة هيكلية الأجور للعمال الفلسطينيين وطبيعة الطلب على العمالة الفلسطينية خلال الفترة ما بين 1981-1991. وقد توصلت إلى أن تراجع عرض العمالة الفلسطينية في إسرائيل نتيجة تعرضه لصدمة خارجية مرتبط بعلاقة إيجابية مباشرة مع زيادة في الأجور "مكافأة العمل" التي يدفعها أصحاب العمل الإسرائيليين إلى العمال الفلسطينيين. فقد أثبتت الدراسة أن زيادة مكافأة العمل ازدادت بعد العام 1987 بسبب انخفاض عرض العمالة الفلسطينية نتيجة نشوب الانتفاضة الأولى في العام 1987. وبحسب الدراسة، فإن مرونة الطلب الإسرائيلي على العمالة الفلسطينية تراوحت ما بين -1 و-2.

يعكس قرار الحكومة الإسرائيلية (2174) في العام 2016، وما تبعه من رزمة قرارات عكست توجّه الحكومة الإسرائيلية في انتهاج سياسة جديدة تجاه العمالة الفلسطينية في إسرائيل، كان من أبرز محاورها العودة إلى سياسة سوق العمل الموحد، وذلك عبر زيادة حجم العمالة الفلسطينية من خلال زيادة حصص تصاريح العمل الممنوحة للفلسطينيين (ماس، 2022). فقد تزايد عدد الحصص المخصصة للعمالة الفلسطينية في القطاعات كافة من 71 ألفاً في العام 2016 إلى 141 ألفاً في العام 2022، ويظهر الجدول 3 تحولات جديدة في طبيعة الطلب على العمالة الفلسطينية خلال تلك الفترة، طبعاً مع استمرار استحواذ قطاع البناء على نصيب الأسد من مجموع الحصص. وكما يظهر الجدول نفسه استحداث حصص في قطاعات لم تحظ بحصص مسبقاً، مثل قطاع الهايتك، والقطاع الصحي، والفنادق والمطاعم (انظر الجدول 5-1).

جدول 5–1: الزيادة في حصص العمال الفلسطينيين خلال الأعوام 2016–2022 حسب القطاع والقرارات الحكومية

التاريخ	القرار	الزيادة أو الاستحداث في الحصص حسب كل قطاع								
		البناء	الزراعة	زراعة موسمية	عطروت	خدمات	الصحة	فنادق	هاي تك	مطاعم
حتى كانون الأول 2016		50,800	5,000	10,300	2,800	2,250	0	0	0	0
2016/12/18	قرار حكومي 2174	6,000	1,250	1,250	0	2,250	0	0	0	0
2018/1/11	قرار حكومي 3431	7,000	1,000	1,000	0	1,000	270	1,300	0	1,500
2018/7/23	قرار حكومي 4022	1,500	0	0	0	0	0	0	0	0
2018/8/1	قرار حكومي 189	14,700	0	0	0	0	0	0	0	0
2021/7/25	قرار حكومي 175	0	0	0	0	0	0	1,000	0	0
2021/11/21	قرار حكومي 602	0	0	0	800	4,100	0	0	500	0
2022/3/27	قرار حكومي 1328	12,000 (غزة)	8,000 (غزة)	0	0	50 (غزة)	0	0	0	0
2022/6/26	قرار حكومي 1686	0	0	0	0	3,500	0	0	0	0
المجموع		92,000	15,250	12,550	3,600	13,150	270	2,300	500	1,500

المصدر: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). (2022). "مستقبل العمالة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي في ضوء الحقائق الاقتصادية والسياسية"، ورقة خلفية، جلسة طاولة مستديرة (4)، رام الله. ص7.

كما أشرنا سابقاً، يوجد فارق واضح في الأجور بين سوق العمل الإسرائيلي وسوق العمل المحلي، لصالح الأول، وقد تزامن ذلك خلال الأعوام الأخيرة مع ارتفاع عدد الوظائف الشاغرة في إسرائيل، وبخاصة بعد جائحة كورونا. هذا، بدوره، انعكس في ارتفاع ملحوظ في عدد العاملين الفلسطينيين بشكل ملحوظ عن السنوات السابقة كما يوضح الشكل 5–1، الذي يظهر وجود

ترافق واضح بين حركة المتغيرين؛ إذ كلما ارتفعت عدد الوظائف الشاغرة في إسرائيل رافقها ارتفاع عدد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل والمستعمرات. إضافة إلى ذلك، العوامل السياسية والقيود الأمنية التي يفرضها الاحتلال على حركة العمال، وبخاصة عند توتر الأوضاع الأمنية في إسرائيل، لها دور مهم في تفسير التغير في حركة العمالة الفلسطينية في إسرائيل.

شكل 5-1: أعداد العاملين في إسرائيل والمستعمرات والوظائف الشاغرة في إسرائيل* خلال الفترة 2021-2023 حسب الربع

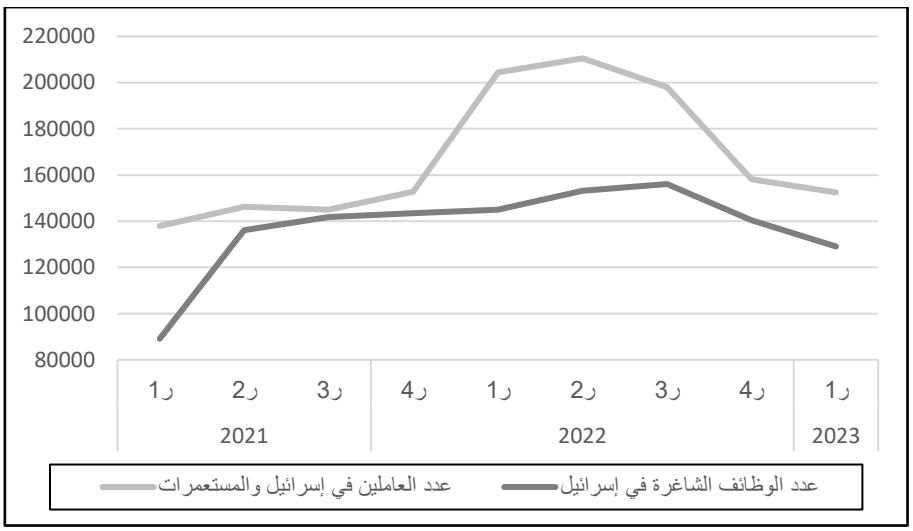

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "سلسلة مسوح القوى العاملة، 2021-2023"، رام الله.

*المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، (2023).

5-3 عرض العمالة

من جانب العرض، وفي ظل نقص الوظائف وانخفاض الأجور في السوق المحلي، مقارنة مع توفر فرص عمل بأجر أعلى في سوق العمل الإسرائيلي، توجهت خلال العقود الماضية نسبة لا يستهان بها من القوى العاملة الفلسطينية إلى سوق العمل الإسرائيلي، حتى أضحى بذلك مصدراً رئيسياً للعمالة الفلسطينية. وكما أشرنا سابقاً، خضع تدفق العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل إلى مجموعة من المحددات. ولدراسة هذا الجانب، تعطي نتائج الجيل الرابع من نموذج الأونكتاد

للاقتصاد الفلسطيني (النسخة الثالثة من إطار المحاكاة المتكامل، ISF III) رؤية واضحة حول محددات تدفق/عرض العمالة الفلسطينية في إسرائيل خلال الفترة 1996–2021 (UNCTAD, 2023).

بحسب النموذج، فإن عرض العمالة الفلسطينية في إسرائيل هو دالة الأجر اليومي للعامل الفلسطيني في إسرائيل، والناتج المحلي الإجمالي في إسرائيل، وأيام الإغلاقات، وعدد الشهداء الفلسطينيين، الذي، بدوره، يعكس الحالة الأمنية السائدة. وقد تمت صياغة المعادلة الرياضية بالصيغة اللوغاريثمية التالية:

لوغاريثم (العمالة الفلسطينية في إسرائيل) = الثابت + أ لوغاريثيم (الأجر اليومي للعامل الفلسطيني في إسرائيل)+ ب لوغاريثيم (أيام الإغلاقات)+ ج لوغاريثم (عدد الشهداء) + د لوغاريثيم (الناتج المحلي الإجمالي في إسرائيل)+هـ لوغاريثم (العمالة الفلسطينية في إسرائيل خلال العام السابق).

كما تمت إضافة متغيرات وهمية إلى المعادلة لتعكس آثار السنوات التي شهدت تغيرات بارزة على النشاط الاقتصادي في فلسطين، مثل العام 2020 (عام الجائحة)، والعام 2014 (حرب غزة).

قبل الخوض في استعراض نتائج محاكاة النموذج لعرض العمالة الفلسطينية في إسرائيل، من المفيد التطرق إلى النتائج المهمة التي توصل لها النموذج على صعيد الطلب المحلي على العمالة، وهيكلية الأجور الفلسطينية، وتأثرها بالعمالة الفلسطينية في إسرائيل. بداية، أظهرت نتائج محاكاة النموذج أن الطلب المحلي على العمالة في مختلف الأنشطة الاقتصادية اتصف بعدم المرونة، وهذا يعني أن مستويات التشغيل في مختلف القطاعات الاقتصادية ضعيفة التأثر بارتفاع الأجور. هذه النتيجة تدعم أن انعدام الفرص في السوق المحلي بسبب محدودية الاقتصاد المحلي على صعيد خلق فرص عمل كافية تستوعب الزيادة في القوى العاملة، وهذا، بدروه، دفع اليد العاملة المحلية للبحث عن فرص عمل في الاقتصاد الإسرائيلي، الذي نما متوسط الأجور للعمالة الفلسطينية فيه بوتيرة أعلى من نموها في سوق العمل المحلي كما أسلفنا سابقاً.

من جانب آخر، من الممكن أن تعطي هذه النتيجة انطباعاً بأن المنشآت العاملة في مختلف الأنشطة تتصف بكونها كثيفة الاستخدام للعمل (labor intensive)، ولكي تحتفظ بالعاملين لديها، اضطرت أن ترفع أجورهم خشية توجههم إلى سوق العمل الإسرائيلي بدافع فرق الأجور لصالح سوق العمل الإسرائيلي، مع الأخذ بعين الاعتبار أن غالبية المنشآت في الاقتصاد المحلي منشآت صغيرة، حيث تشكل 89% من مجموع المنشآت في القطاع الخاص والقطاع الأهلي.

وقد توصل النموذج إلى نتائج عدة مهمة تتساوق بشكل كبير مع نتائج الدارسات السابقة التي وثقت التأثير السلبي لتحويلات العاملين في إسرائيل في المدى الطويل على القطاعات الإنتاجية "عوارض المرض الهولندي"، والمتمثلة في تشوه هيكل الأسعار، وضمور القاعدة الإنتاجية (Agbahey, 2018, 2020؛ النقيب وعطياني، 2003). فقد أشارت النتائج المرتبطة بهيكلية الأجور في القطاعات الإنتاجية، إلى أن زيادة الأجر اليومي للعمالة الفلسطينية في إسرائيل ترافقها زيادة في الأجر المحلي للعاملين في نشاط الصناعة بمقدار 0.142%، كما أظهرت النتائج أن انتقال العمل إلى إسرائيل يؤدي إلى ارتفاع الأجور في نشاط البناء المحلي، فكل زيادة بمقدار 1% في أعداد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل، ترافقها زيادة بمقدار 0.1% في الأجر المحلي للعاملين في نشاط البناء. كذلك أظهرت نتائج محاكاة النموذج التأثير السلبي لأجر العاملين في إسرائيل على التشغيل المحلي في النشاط الزراعي، إذ تشير نتائج محاكاة النموذج إلى أن كل زيادة بمقدار 1% في أجر العاملين الفلسطينيين في إسرائيل، رافقها تراجع بمقدار 0.6% في التشغيل المحلي داخل قطاع الزراعة. النتيجة الأخيرة مرتبطة بظاهرة سلبية أخرى لتوجه العمالة الفلسطينية في إسرائيل، وهي شح العمالة الماهرة، وبخاصة في القطاعات الإنتاجية، التي على رأسها الزراعة. فمع ارتفاع متوسط الأجر اليومي للعاملين الفلسطينيين في إسرائيل، ستعزف اليد العاملة الماهرة في السوق المحلي عن العمل في هذا القطاع، والتوجه للعمل في سوق العمل الإسرائيلي؛ سواء للعمل في قطاع الزراعة أو القطاعات الأخرى، وهذا بدوره سيؤدي إلى تقليص اليد العاملة اللازمة في هذا القطاع، ما سينعكس بالسلب على حجم الإنتاج، وبخاصة مع قلة مساحة الأراضي المخصصة للزراعة، وشح مصادر المياه نتيجة سياسات الاحتلال الإسرائيلي التدميرية الممنهجة لتدمير الزراعة الفلسطينية، من خلال مصادرة

الأراضي بغرض خدمة التوسع الاستيطاني، وسيطرته على مناطق (ج)، وتحكمه بمصادر المياه (الخالدي وآخرون، 2022).

بالمجمل، أظهرت نتائج محاكاة النموذج أن العلاقة بين مستويات الأجور في إسرائيل وتلك الموجودة في السوق المحلي غير مرنة نسبياً، ومن الممكن أن نعزي ذلك جزئياً إلى أنّ نسبة المشتغلين في الاقتصاد الإسرائيلي منخفضة، إذ بلغ متوسط نسبة إجمالي العاملين في إسرائيل من إجمالي العاملين نحو 11% خلال الأعوام 2001–2022. كما أنّ فترات عمل العمال الفلسطينيين في الاقتصاد الإسرائيلي خلال الفترة نفسها بقيت متأرجحة وغير مستقرة، إذ أنّها لا تحتكم فقط للموسمية، ولكن، أيضاً، تحتكم إلى الاعتبارات الأمنية الإسرائيلية والإغلاقات المتكررة، ما يعني أنّ اعتمادية العامل الفلسطيني على استقرار العمل في إسرائيل ليست مستدامة، كذلك الحال بالنسبة للأجر. لهذا، يبدو السبب أنّ التوتر المستمر في استقرار العمل في إسرائيل يخفف كثيراً من تأثير الأجور المرتفعة للعمل في إسرائيل على مستويات الأجور في الاقتصاد الفلسطيني. هذا إضافة إلى أنّ فرق الأجور الصافي يمكن أن يكون أقل بكثير من فرق الأجور الإسمي بسبب تكاليف المواصلات العالية والمدفوعات للسماسرة. كل هذا يقود إلى الاستنتاج بأن العناصر الداخلية في الاقتصادي الفلسطيني، التي تؤثر على عرض العمل والطلب عليه، تلعب دوراً أكبر في تحديد مستويات الأجور في الضفة الغربية.

يوضح الجدول 5–2 نتائج تقدير النموذج لمحددات تدفق العمالة الفلسطينية "عرض العمالة" على إسرائيل. تشير النتائج إلى أن عرض/تدفق العمالة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي كان مرناً خلال الفترة 1996–2021، ووصل إلى نحو 1.4%. أي إن كل 1% زيادة في أجر العمالة الفلسطينية في إسرائيل رافقته زيادة في تشغيل العمالة الفلسطينية في السوق الإسرائيلي بمقدار 1.4%. تعكس هذه النتيجة قدرة الأجور في إسرائيل كعامل جذب جوهري لتدفق العمالة الفلسطينية على سوق العمل الإسرائيلي، ويستفاد عند ربط هذه النتيجة مع ضعف مرونة الطلب المحلي على العمالة المشار إليها سابقاً، بأن الطلب الإسرائيلي على العمالة الفلسطينية كان أعلى من الطلب المحلي على العمالة الفلسطينية، والاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي في استيعاب الفائض من اليد العاملة، يعمّق التبعية للاقتصاد الإسرائيلي.

جدول 5-2: تقدير معادلة تشغيل العمالة الفلسطينية في إسرائيل

المتغيرات المستقلة	المعامل	الخطأ المعياري	t-statistic	الاحتمالية	R^2
المعامل الثابت	3.371072	1.289944	2.613348	0.0093	0.97451
أجر العامل الفلسطيني في إسرائيل	1.391938	0.309102	4.503161	0	
عدد الشهداء	0.055242-	0.018814	2.936228-	0.0035	
أيام الإغلاق	0.583618-	0.060969	9.572423-	0	
الناتج المحلي الإسرائيلي	0.116471	0.161849	0.719628	0.4722	
Dummy (2014, 2015, 2020)	0.954807-	0.135184	7.062993-	0	
العمالة الفلسطينية في إسرائيل خلال العام السابق	0.355533	0.064485	5.513406	0	
Dummy 2018	0.1-				

المصدر:

UNCTAD. (2023). Integrated Simulation Framework - III Model for Palestinian Economic Policy.

الفصل السادس
التشوّهات الناجمة عن العمالة الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي

6-1 مقدّمة: التشوّهات البنيوية

في السنوات الأولى التي أعقبت الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، وحتى اندلاع الانتفاضة الأولى في أواخر الثمانينيات، كان "تصدير" الأيدي العاملة الفلسطينية قد أخذ اتجاهين متباينين، كان لكل منهما آثاره الاقتصادية والاجتماعية المختلفة تماماً، بل والمناقضة للاتجاه الآخر، وهما: هجرة الأيدي العاملة الفلسطينية إلى أسواق العمل في الدول النفطية في الخليج العربي، والعمالة الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي.

عملت سياسات الاستعمار الاستيطاني الصهيوني خلال العقود الماضية على تحويل الضفة الغربية وقطاع غزة إلى أسواق أسيرة، وحديقة خلفية للاقتصاد الإسرائيلي، ومصادر للأيدي العاملة الرخيصة. كما حوّلت الضفة الغربية وقطاع غزة إلى أقاليم داخلية ضمن النظام الاقتصادي الإسرائيلي. وقد أدت سياسات الإلحاق الإسرائيلية "بحكم الواقع" في السيطرة الكاملة على ثلثي أراضي الضفة وعلى المصادر الطبيعية والمائية، وعلى حركة الأفراد والبضائع والعمالة والخدمات، إلى إضعاف وتقليص القطاعات الإنتاجية في الأراضي المحتلة العام 1967؛ أي قطاعات الإنتاج الزراعي والصناعي والنشاطات الإنشائية. كانت مؤسسات الأمم المتحدة قد رصدت بدء هذا التراجع في القطاعات الإنتاجية منذ الثمانينيات، حيث أشار تقرير لمنظمة التنمية الصناعية للأمم المتحدة العام 1984، إلى أن الكثير من السلع والبضائع التي أصبحت تستورد من إسرائيل إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة العام 1967، هي سلع وبضائع كان يتم إنتاجها في الضفة الغربية وقطاع غزة، أو أنه كان بالإمكان إنتاجها لو كان لها القدرة على اتّباع سياسة إحلال الواردات (UNIDO, 1984). وقد تواصل هذا التراجع في القطاعات الإنتاجية، كما رصدته كذلك تقارير الأونكتاد في منتصف التسعينيات (UNCTAD, 1995)، وتواصل تراجع وانكماش القطاعات الإنتاجية عبر ثلاثة عقود من اتفاق أوسلو وإنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية العام 1994 (الشقاقي، 2021).

أدى التراجع الكبير في القطاعات الإنتاجية والاعتماد على التحويلات الخارجية من تصدير العمالة ومساعدات دولية إلى اتساع مطّرد ومستمر في عجز الميزان التجاري، حيث إنه، وفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فإن إجمالي الواردات العام 2022 قد اقترب من 13 مليار دولار، مقابل إجمالي صادرات أقل من 3.5 مليار دولار في العام نفسه؛ أي إن الواردات تعادل قرابة أربعة أضعاف الصادرات، حيث إن الناتج المحلي الإجمالي الإسمي في العام 2022 كان قد بلغ حوالي 19 مليار دولار، وبالتالي، فإن نسبة إجمالي الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت في العام نفسه نحو 18.5% (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023 ب).

تعكس هذه الصورة العامة والإجمالية مجموعة من التشوّهات التي تعرّض لها الاقتصاد الفلسطيني في العقود الماضية عبر ما يزيد على نصف قرن من السيطرة الإسرائيلية على الضفة الغربية وقطاع غزة، وعبر حوالي ثلاثة عقود من الحكم الذاتي المحدود للسلطة الوطنية الفلسطينية. تمثّل السيطرة على الأرض، ومصادرتها، ونشر المستوطنات الإسرائيلية والمناطق العسكرية فيها، ونهب مصادرها الطبيعة، المسبب الرئيس لهذه التشوهات، التي تشمل تشوّهات بنيوية نتيجة للفجوة الكبيرة بين الإنتاج والدخل. يمكن التعرّف على الصورة العامة للفجوة بين الإنتاج والدخل عبر مقارنة نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح (الذي يشمل دخل العمالة في الاقتصاد الإسرائيلي) الذي بلغ 5,126.3 دولاراً في العام 2022 مقارنة بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي البالغ 3,800 دولار في العام نفسه (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023 ب). تعكس هذه الصورة الإجمالية ضعف الإنتاج المحلي مقابل الاعتماد الكبير على التحويلات الخارجية التي تأتي بشكل رئيسي من العمالة الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي ومن المساعدات الخارجية. بكلمات أخرى، النشاطات الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة لا تستطيع أن تغطي سوى 74% إجمالي الدخل القومي المتاح.

منذ حرب العام 1967، تم احتواء الضفة الغربية وقطاع غزة ضمن الغلاف الجمركي الإسرائيلي، أي إخضاعهما للسياسات التجارية والجمركية الإسرائيلية. ومنذ اتفاق أوسلو قبل ثلاثة عقود، تم تقنين هذه السيطرة الإسرائيلية عبر اتفاق "شبه اتحاد جمركي" مائل لمصلحة طرف واحد، أي أنه، بموجب هذا الاتفاق، يكون لإسرائيل الحرية الكاملة في حركة البضائع والخدمات والسكان

في الأراضي الفلسطينية المحتلة التي تخضع إلى القيود على حركة الأفراد والبضائع والخدمات إلى إسرائيل. وإذ تحولت أسواق الضفة الغربية وقطاع غزة إلى أسواق أسيرة، فإن إسرائيل قد قامت عبر العقود الماضية بإغراق هذه الأسواق الأسيرة بالبضائع الإسرائيلية التي تتمتع بمختلف أشكال الدعم والحماية. هذه السياسة ساهمت، إلى حد كبير، في تراجع وانحسار القطاعات الإنتاجية الفلسطينية، وذلك بجانب سياسات مصادرة الأراضي، ونهب المصادر الطبيعية، وفرض القيود على حركة السكان والبضائع (Khalidi and Rad, 2009).

تمثّل الأثر الإجمالي لهذه السياسات الاقتصادية الإسرائيلية التي فرضت إدماج الضفة الغربية وقطاع غزة في إطار النظام الاقتصادي الإسرائيلي، في الاستنزاف المتواصل للمصادر الاقتصادية والمالية الفلسطينية لمصلحة الاقتصاد الإسرائيلي.

إضافة إلى مصادرة الأراضي، ونهب المصادر الطبيعية، مارست إسرائيل استنزاف المصادر الفلسطينية عبر وسائل متعددة، منها جباية الرسوم الجمركية والضرائب من فلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة منذ العام 1967، بما يخالف القانون الدولي الإنساني. ومع أن اتفاق باريس قد وضع آلية للمقاصة لتحويل جزء من هذه الإيرادات لمصلحة خزينة السلطة الوطنية الفلسطينية، فإن هذه الآلية قد أدت إلى أشكال متعددة من التسرب المالي، فضلاً عن استمرار إسرائيل حتى الآن في نهب هذه الإيرادات من المناطق "ج" في ثلثي مساحة الضفة الغربية، ومن سكان القدس الشرقية الذين يمثّلون 15% إلى 20% من إجمالي سكان الضفة الغربية (UNCTAD, 2014).

تشمل القيود الإسرائيلية المفروضة على حركة التجارة، كذلك، فرض المواصفات الإسرائيلية على المستوردات، وتشمل منع استيراد الكثير من السلع إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، تحت ذرائع مختلفة، بهدف كبح إمكانات النمو الاقتصادي والتقني. أحد الأمثلة ذات الدلالة البالغة على ذلك يتمثّل في القيود التي فرضتها إسرائيل على انتقال المناطق الواقعة تحت ولاية السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية إلى الجيل الرابع، فضلاً عن الجيل الخامس، في الاتصالات عبر منع استيراد الأجهزة والمعدات اللازمة لذلك، وعبر عدم الترخيص باستخدام

الترددات اللازمة لذلك. في قطاع غزة على سبيل المثال، ما زالت الشبكة الخليوية تستخدم الجيل الثاني.

الآثار الإجمالية لهذه السياسات تؤدي إلى تعميق التبعية والإفقار عبر استنزاف الموارد، التي أطلق عليها البعض "ضريبة الاحتلال"، والتي تم تقديرها بما يتراوح بين 15% إلى 25% من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً (Naqib, 2015). هذا الاستنزاف، وفقاً لفضل النقيب، هو السمة الغالبة على سياسات القوى الاستعمارية مثل بريطانيا وفرنسا مع مستعمراتها، حيث تسعى إلى أن يتم الإنفاق على هذه المستعمرات من مواردها الداخلية، وليس من المركز الاستعماري (Naqib, 2015).

قد أدت التشوّهات البنيوية إلى عدم قدرة النشاط الاقتصادي الداخلي على توليد فرص عمل مجزية وكافية لاستيعاب العرض المتزايد للعمل، ما أدى إلى "تسريح" الأيدي العاملة الفلسطينية، وإلى "الهجرة" إلى أسواق عمل خارجية. مع انحسار مجالات التوظيف في الدول العربية منذ حرب تحرير الكويت، فإن السوق الرئيسية المتاحة كانت هي سوق العمل الإسرائيلية. وكما رأينا في الفصل الثالث من هذه الدراسة، فإن سياسة "سوق العمل الموحدة" التي كانت إسرائيل قد اتبعتها في السبعينيات قد حل محلها نظام جديد وفقاً للآليات المنصوص عليها في اتفاق باريس الاقتصادي منذ العام 1994. وفقاً لتلك الآليات، باتت العمالة الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي تصنف باعتبارها "هجرة يومية" ما بين اقتصادين متجاورين. في هذا الإطار العام للتشوّهات البنيوية، تؤدّي العمالة الفلسطينية في إسرائيل إلى مجموعة واسعة من النتائج المتباينة والمعقدة. تخلص الدراسات الاقتصادية المتعلقة بآثار التحويلات الخارجية من العمالة على متغيرات الاقتصاد الكلي، إلى مجموعة من النتائج الإيجابية والسلبية.[25]

[25] ثمة العديد من الدراسات التي اشتملت على مراجعة الأدبيات التي استعرضت نتائج إيجابية وأخرى سلبية لتحويلات العاملين في الخارج على الاقتصاد الكلي. للاطلاع على أمثلة من مراجعة الأدبيات لهذا الموضوع، انظر:
Sameh Hallaq, "Palestinian Labor Market over three Decades", New York: Levy Institute at Bard College, 2020; Ayhab Saad, The Impact of Remittances on Key Macroeconomic Variable: The Case of Palestine, MAS: 2014; Islam Hassouneh, "Do Palestinian Workers' Remittances Matter for the Palestinian Economy?", Palestine Polytechnic University, 2018.

6-1: المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في فلسطين 2018-2022

المؤشر	2018	2019	2020	2021	2022
السكان (ألف نسمة)					
فلسطين	4,915.3	5,039.0	5,101.2	5,227.2	5,403.0
الضفة الغربية	2,953.9	3,020.0	3,053.2	3,120.4	3,214.0
قطاع غزة	1,961.4	2,019.0	2,048.0	2,106.7	2,188.9
سوق العمل					
عدد العاملين (ألف شخص)	956.3	1,013.0	956.0	1,036.0	1,136.0
نسبة المشاركة (%)	43.5	44.3	40.9	43.4	45.0
معدّل البطالة (%)	26.2	25.3	25.9	26.4	24.4
الضفة الغربية	17.3	14.6	15.7	15.5	13.1
قطاع غزة	43.1	45.1	46.6	46.9	45.3
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليون دولار)					
الناتج المحلي الإجمالي	15,616.2	15,829.0	14,037.4	15,027.1	15,612.5
الإنفاق الاستهلاكي الخاص	13,570.1	14,126.5	12,367.2	13,207.2	15,908.7
الإنفاق الاستهلاكي الحكومي	3,318.9	3,202.3	3,213.5	3,544.9	3,174.4
التكوين الرأسمالي الإجمالي	4,260.3	4,177.1	3,328.6	3,770.2	4,197.6
الصادرات	2,578.7	2,630.5	2,335.9	2,740.4	2,911.4
الواردات (-)	8,256.8	8,376.1	7,189.1	8,256.4	10,377.6
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار)					
بالأسعار الجارية	3,562.3	3,656.7	3,233.6	3,654.6	3,779.3
بالأسعار الثابتة (أسعار 2015)	3,417.7	3,378.3	2,922.5	3,051.5	3,086.8
ميزان المدفوعات (مليون دولار)					
الميزان التجاري	(6,425.7)	(6,502.0)	(5,680.0)	(9,956.0)	(9,330.0)
ميزان الدخل	2,786.3	3,030.9	2,492.3	3,630.0	4,002.0
ميزان التحويلات الجارية	1,499.1	1,691.7	1,285.0	1,548.0	2,463.0
ميزان الحساب الجاري	(2,140.4)	(1,779.4)	(1,902.8)	(1,778.0)	(2,865.0)

المؤشر	2018	2019	2020	2021	2022
أسعار الصرف والتضخم (%)					
سعر صرف الدولار مقابل الشيكل	3.59	3.56	3.441	3.232	3.356
سعر صرف الدينار مقابل الشيكل	5.07	5.03	4.841	4.552	4.733
معدّل التضخم (%)	(0.19)	1.58	(0.73)	1.24	3.74
المالية العامة (أساس نقدي، مليون دولار)					
صافي الإيرادات المحلية (بما فيها المقاصة)	3,462.9	3,290.6	3,526.2	4,224.7	4,685.1
النفقات الجارية	3,660.0	3,660.1	3,954.9	4,035.1	4,158.1
النفقات التطويرية	276.9	200.0	168.8	168.1	178.1
فائض/عجز الموازنة الكلي (قبل المنح)	(474.0)	(569.5)	(597.5)	21.5	348.9
إجمالي المنح والمساعدات	664.8	492.1	464.1	321.4	344.8
فائض/عجز الموازنة الكلي (بعد المنح)	190.9	(77.3)	(133.4)	342.9	693.7
الدين العام الحكومي	2,369.5	2,795.1	3,649.4	3,848.1	3,542.7
القطاع المصرفي (مليون دولار)					
موجودات/مطلوبات المصارف	16,125.0	17,825.5	19,886.2	21,673.0	21,404.4
حقوق الملكية	1,912.0	1,985.2	1,967.4	2,107.5	2,229.6
ودائع الجمهور	12,227.3	13,384.7	15,138.3	16,518.1	16,468.2
التسهيلات الائتمانية	8,432.3	9,039.1	10,078.7	10,747.2	11,045.0

6-2 أثر تحويلات العاملين في الاقتصاد الإسرائيلي على تمويل الاستهلاك والاستيراد والدخل

خلال العقدين الأولين للاحتلال، أي من العام 1967 وحتى اندلاع الانتفاضة الأولى العام 1987، تُقدم لنا المؤشرات الاقتصادية الرئيسة صورة متناقضة، حيث جمعت بين تراجع القطاعات الإنتاجية من جهة، وبين تضاعف نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي خلال تلك الفترة (Farsakh, 2008). مضاعفة نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي جاءت بشكل جوهري نتيجة لارتفاع تحويلات العاملين في الخارج، وهو الذي تم من خلاله تمويل الارتفاع

في الاستهلاك والاستيراد. وحيث إن الأسواق الفلسطينية الأسيرة اعتمدت على الاقتصاد الإسرائيلي في الاستيراد، فإن جل هذه التحويلات قد تم إنفاقها على شراء سلع وخدمات من إسرائيل.

في الفترة التي أعقبت اتفاق أوسلو، ساهمت تحويلات العاملين، إلى حد كبير، في النمو الاقتصادي، كما ساهمت تحويلاتهم، في السنوات التي أعقبت اندلاع الانتفاضة الثانية في العام 2000، في تخفيف المصاعب الاقتصادية التي نجمت عنها. بالطبع، خصوصية الأوضاع السياسية والأمنية في الأراضي الفلسطينية المحتلة العام 1967 نتج عنها الافتقار إلى الاستقرار والتذبذب الكبير في متغيرات الاقتصاد الكلي وفقاً للتغيرات التي تفرضها إسرائيل على السياسات الاقتصادية، وعلى الأوضاع الأمنية والإغلاقات المتكررة. يظهر ذلك في البيانات المتوفرة حول نسبة التحويلات من العمالة في الخارج عبر العقود الماضية. فخلال التسعينيات، كانت نسبة تحويلات العمالة (بما في ذلك تحويلات المغتربين الذين لا يعملون في الاقتصاد الإسرائيلي) إلى الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) قد ارتفعت من حوالي 11% العام 1995 إلى 17% في العام 1999، لتنخفض (نتيجة لآثار الانتفاضة الثانية والإغلاقات التي فرضتها إسرائيل) إلى حوالي 4–5% خلال الفترة 2001–2005، أي أقل من نصف معدل الأعوام السابقة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023ب). راوحت هذه النسبة للتحويلات الواردة من العاملين ما بين 6%–7% خلال الفترة 2006–2012، لتشهد هذه النسبة ارتفاعاً مستمراً منذ العام 2013 كما هو موضح في الشكل 6–1.

هذه النسبة المرتفعة من تحويلات العاملين ساهمت –إلى حد كبير– في تمويل الاستهلاك والاستيراد، كما ساهمت في تحسين المستويات المعيشية والحماية الاجتماعية، وإنّ كان في معظمه استهلاكاً لبضائع وخدمات إسرائيلية أو مستوردة عبر إسرائيل. ومع أن المؤشرات الرئيسة للاقتصاد الكلي تتأثر صعوداً وهبوطاً نتيجة لمتغيرات إسرائيلية سياسية وأمنية، فإنه يمكن تقدير المعدل العام للاستهلاك النهائي إلى الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 119%، وذلك عبر السنوات الممتدة بين 1994–2022. ومن جهة أخرى، فإن مساهمة التحويلات الخارجية في زيادة الطلب العام وتوسيعه، يؤدي كذلك إلى توسيع النشاط الاقتصادي بشكل عام، وتوفير فرص عمل إضافية في الاقتصاد المحلي.

شكل 6-1: تعويضات العاملين إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي (%)

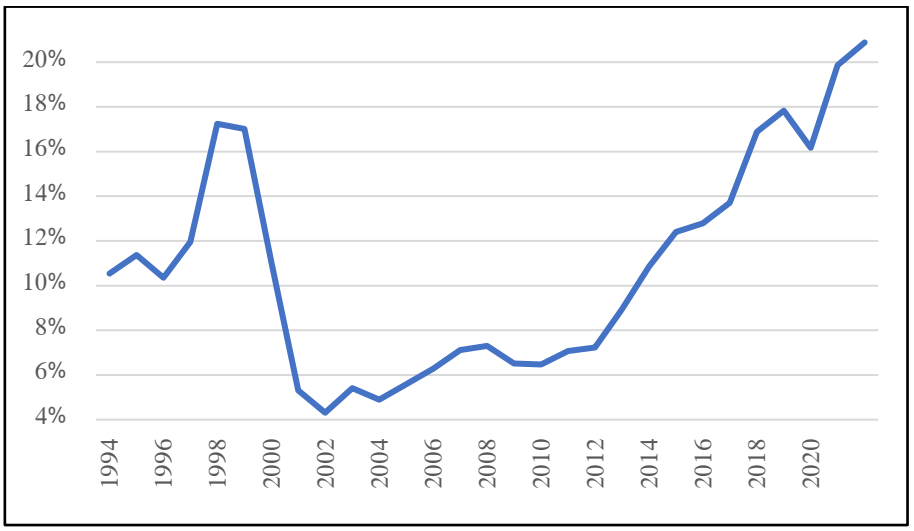

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2023). إحصاءات الحسابات القومية، 1994-2022. رام الله، فلسطين.

6-3 التحويلات والمرض الهولندي

يشار إلى المرض الهولندي في الاقتصاد إلى تجربة هولندا عندما تم اكتشاف الغاز الطبيعي بكميات تصديرية في الستينيات، ما أدى إلى توليد إيرادات من خارج العملية الإنتاجية للاقتصاد الهولندي، وإلى ارتفاع سعر صرف العملة الهولندية، ما أدّى إلى ارتفاع التضخم والأسعار والأجور، وبالتالي إلى تراجع الميزة التنافسية للمنتجات الهولندية، وتراجع صادراتها غير النفطية، وانكماش قطاعها الصناعي نتيجة لارتفاع تكاليف الإنتاج، بينما ارتفعت مستويات الاستهلاك (Yanchovichina and Onder, 2017).

تساهم التحويلات الخارجية في التسبب في هذه الظاهرة التي تنتج، بشكل عام عن إيرادات ريعية لا تتولد من النشاطات الإنتاجية الداخلية. من ضمن مكونات التحويلات الخارجية، كذلك، المساعدات الدولية التي تدفقت على الأراضي الفلسطينية المحتلة العام 1967 منذ توقيع اتفاق أوسلو العام 1994. ومع أن المساعدات الدولية خلال سنوات أوسلو، أي الفترة الممتدة بين العامين 1994-2000 كانت تقل عن ثلاثة مليارات دولار، فإن هذه المساعدات الدولية كانت

قد شهدت ارتفاعاً كبيراً في السنوات التي أعقبت الانتفاضة الثانية، وبلغت ذروتها في الفترة بين 2007–2014، لتصل إلى حوالي 40 مليار دولار خلال العقود الثلاثة التي أعقبت اتفاق أوسلو (Wildeman and Tartir, 2020).

بالمجمل، يؤدي الدخل الناجم عن تحويلات العاملين في إسرائيل إلى زيادة في حجم الطلب العام في الاقتصاد الفلسطيني، وبما أن الإنتاج المحلي لن يستطيع تمويل الزيادة في الإنتاج، فإنه سيتم تمويل الزيادة في الطلب الكلي عن طريق زيادة استيراد السلع المتداولة دولياً. في الوقت ذاته، تؤدي زيادة الواردات من السلع المتداولة دولياً إلى رفع أسعار السلع غير المتداولة دولياً، وخلق تشوه في الأسعار لصالح أسعار السلع غير المتداولة دولياً. هذا، بدوره، أدى إلى انكماش في الإنتاج المحلي للسلع المتداولة دولياً، وتوسع في إنتاج السلع غير المتداولة دولياً، ما أدى، في المحصلة، إلى تراجع حصة القطاعات المنتجة للسلع الأساسية (الزراعة والصناعة)، لصالح القطاعات الخدمية (Flassbeck, Kaczmarczyk and Paetz, 2018؛ النقيب وعطياني، 2003). من جانب آخر، يترافق مع استيعاب إسرائيل لمزيد من العاملين الفلسطينيين، تقلص حجم العمالة في الاقتصاد المحلي، هذا، بدوره، سيؤدي إلى ارتفاع معدلات الأجور للعمال في الاقتصاد المحلي دون حصول أي تطور ملموس على الإنتاجية. كمحصلة لذلك، سوف ترتفع تكلفة الإنتاج الفلسطيني، ما سيؤدي إلى إضعاف القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية في السوق المحلي الذي تواجه فيه منافسة سعرية غير متكافئة مع المنتجات المستوردة، وبخاصة الإسرائيلية، وأيضاً رفع سعر المنتج المحلي مقارنة مع أسعار المنتجات في الأسواق الخارجية، ما سيحجم من القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية في الأسواق الخارجية. (Flassbeck, Kaczmarczyk and Paetz, 2018؛ النقيب وعطياني، 2003). كمحصلة لذلك، فإن التضخم في الأراضي الفلسطينية المحتلة العام 1967 كان نتيجة حتمية للإلحاق بالاقتصاد الإسرائيلي الأكبر والأكثر تطوراً.

إن فهم العلاقة بين الاقتصاد الإسرائيلي واقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة وفق الإطار النظري للعلاقة بين اقتصاد كبير وغني ومتقدم، واقتصاد مجاور صغير وفقير ومتأخر،[26] وما يتفاعل

[26] عند انفتاح اقتصادين متجاورين الأول كبير ومتطور وغني، والثاني صغير ومتأخر وفقير، فإن دينامية العلاقة تقود بداية إلى نمو الاقتصاد الكبير على حساب الاقتصاد الصغير، أي سيحدث حركة تباعد (Divergence)، ولكن على المدى البعيد، سينعكس اتجاه حركة التباعد في اتجاه حركة التقارب (Convergence)، أي سيحدث بين الاقتصادين نتيجة ما يعرف بـ (catch up effect).

بينهما من تأثيرات الانتشار، وقوى الاستقطاب، لا يسير في ظروف عادية تحكمها قوى السوق، بل تأتي ضمن نطاق علاقة استعمارية، داعمة لقوى الاستقطاب، وتقليص القدرات الذاتية للاقتصاد الفلسطيني.[27] بالعودة إلى دراسة "اقتصاد إسرائيل على مشارف القرن الواحد والعشرين"، التي بحثت العلاقة ما بين الاقتصاد الإسرائيلي والاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة ما بين 1967–1998، توصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين الاقتصادين اتجهت نحو مزيد من التباعد. ففعلياً، استفاد الاقتصاد الفلسطيني فقط من أول عشر سنوات من احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة (ارتفعت نسبة متوسط دخل الفرد الفلسطيني إلى متوسط دخل الفرد الإسرائيلي من 9% إلى 15%)، بعد ذلك أصبحت العلاقة ضارة بالاقتصاد الفلسطيني، فقد بدأت نسبة متوسط دخل الفرد الفلسطيني إلى دخل الفرد الإسرائيلي بالتراجع، واستمرت بالتراجع لتصل إلى 9% مع نهاية العام 1998 (النقيب، 2001) (انظر الجدول 6–2).

جدول 6–2: مقارنة الناتج المحلي الإجمالي للفرد في إسرائيل وللفرد في الضفة الغربية وقطاع غزة (بأسعار الدولار لسنة 1991)

السنة	إسرائيل	الضفة والقطاع	النسبة المئوية (%)
1968–1967	6,043	601	9
1976-1975	8,163	1026	13
1981-1980	8,163	1252	15
1986-1985	9,051	1264	14
1991-1990	1,0912	1220	13
1996-1995	16,694	1626	10
1998-1997	16,492	1523	9

المصدر: اقتصاد إسرائيل على مشارف القرن الواحد والعشرين، 2000، ص206.

عند فحص هذه العلاقة بين الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الإسرائيلي خلال الفترة ما بين (2000–2021)، تشير البيانات إلى أن التقارب بين الاقتصادين صعب الحدوث، ويثبت الشكل

[27] يمكن فحص درجة التباعد أو التقارب بين الاقتصاد الكبير والاقتصاد الصغير عن طريق تتبع نسبة متوسط دخل الفرد في الاقتصاد الصغير إلى متوسط دخل الفرد في الاقتصاد الكبير. فكلما ارتفعت النسبة عبر الزمن، فإنها تشير إلى تقليص الفجوة بين الاقتصادين، وكلما قلت هذه النسبة مع الزمن، تأخذ الفجوة بين الاقتصادين بالتزايد.

6-2 هذا الاستنتاج، فنصيب الفرد من الدخل القومي الفلسطيني العام 2000 لم يتعدَّ 8% من نصيب الفرد من الدخل القومي في إسرائيل، ولم تشهد هذه النسبة على مدار قرابة عقدين من الزمن أي تغيير جوهري ليبقى مسار التباعد على حاله تقريباً في العام 2021، إذ لم يشكل نصيب الفرد من الدخل القومي الفلسطيني سوى 9% من نصيب الفرد من الدخل القومي في إسرائيل.[28]

شكل 6-2: نمط التقارب التباعد- نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بالأسعار الجارية، 1994-2021

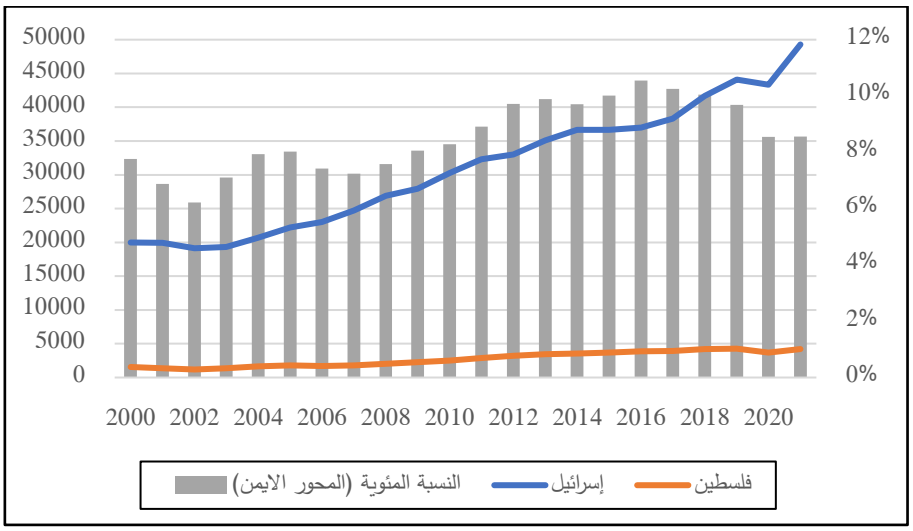

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، 2023.

هذه البيانات المتعلقة بمعدلات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، توضح أن الحاق الضفة الغربية وقطاع غزة بالاقتصاد الإسرائيلي طوال العقود الماضية، لم يؤدِّ إلى تحقيق تضييق للفجوة الكبيرة بين مستويات المعيشة والدخل بينهما نتيجة لسياسات السلب والإفقار التي مارستها إسرائيل.

[28] قاعدة بيانات البنك الدولي، بيانات دولية مقارنة، 2023:
https://data.worldbank.org/indicator/NY.GNP.P`CAP.CD?locations=IL

من زاوية أخرى، هذه الفجوة الكبيرة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، أدت، كذلك، إلى فوارق كبيرة في معدلات الأجور كما وضحنا في فصل سابق. إذ يعادل متوسط أجر العاملين اليومي في إسرائيل والمستعمرات (276.8 شيكل) في العام 2022 ضعفي متوسط أجر العاملين في الضفة (125.7 شيكل)، وخمسة أضعاف أجر العاملين في القطاع (54.9 شيكل). هذه الفجوة الكبيرة في معدلات الأجور، نتج عنها مجموعة واسعة من الآثار الاقتصادية، وبخاصة مع الأخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبية للعمالة الفلسطينية في إسرائيل، كما وضحنا في فصل سابق. على رأسها آثار التدفقات المالية الناجمة عن العمل في الاقتصاد الإسرائيلي التي يتم إنفاق معظمها على الاستهلاك الشخصي، ما يحفّز الطلب الفعّال (الطلب المدعوم بالقوة الشرائية) ويتسبب بآثار تضخمية. هذه الآثار التضخمية تنعكس على معدل الأجور في الاقتصاد المحلي في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما تنعكس على ارتفاع الطلب الإجمالي على السلع والخدمات. هذه التدفقات النقدية الكبيرة نسبياً، التي لم تنجم عن نشاطات إنتاجية داخلية، تمثل شكلاً من أشكال الريع الذي يضعف القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي.

من جهة أخرى، فإن انكشاف الأوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة أمام الاقتصاد الإسرائيلي الأكبر والأكثر تقدماً، أدى، عبر العقود الماضية، إلى الجمع بين التباعد في معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في كل من الاقتصادين، كما رأينا أعلاه، وبين التماثل في معظم مستويات الأسعار في السلع والخدمات بينهما. بكلمات أخرى، قد يواجه سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة نفس مستويات الأسعار للسلع والخدمات التي يواجهها الإسرائيليون، إلا أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في إسرائيل يتجاوز عشرة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية، وحوالي خمسة عشر ضعف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة.

الفصل السابع
القضايا الرئيسة

7-1 مستقبل العمالة الفلسطينية في إسرائيل ضمن السياق الحالي

تمثّل العمالة الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي أحد أبعاد قضايا العمالة الفلسطينية في المناطق المحتلة العام 1967، حيث تعكس الصورة العامة لأوضاع العمالة الفلسطينية فيها حالة اقتصاد محطم نتيجة لعقود طويلة من ممارسة سياسات إسرائيلية تعمل على الإفقار والسلب وكبح التنمية.

مع حلول العام 2022، كان عدد سكان الضفة الغربية وقطاع غزة قد بلغ حوالي 5.5 مليون نسمة، منهم 3.5 مليون ممن تتجاوز أعمارهم 15 عاماً، يشارك منهم في العمالة ما يقل عن 45%، وهي نسبة متدنية جداً للمشاركة في العمالة مقارنة بالمعدل السائد في دول شمال أفريقيا والشرق الأوسط. ويعود هذا الانخفاض في نسبة المشاركة إلى عوامل عدة، من ضمنها الانخفاض الشديد في نسبة مشاركة المرأة التي بلغت 18.6% (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023 أ)، وهي نسبة تقل عن المعدل العام لنسبة مشاركة المرأة في دول شمال أفريقيا والشرق الأوسط التي قدّرت بحوالي 29% في العام 2020 (IMF, 2021). نسبة المشاركة هذه تعني أن ما يقل عن 1.5 مليون من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة يشاركون في القوى العاملة، منهم ما يقرب من 1.1 مليون من العاملين مقابل حوالي 367 ألف شخص يعانون من البطالة. يستوعب القطاع العام والمؤسسات الحكومية حوالي 20% من العمالة، بينما يعمل في الاقتصاد الإسرائيلي ما يقارب 193 ألف عامل في العام 2022، وما يقارب 164 ألف عامل مع منتصف العام 2023، هذا بدوره يعكس الافتقار إلى الاستقرار في الطلب الإسرائيلي على العمالة الفلسطينية.

هذه الصورة العامة تتضمن مجموعة من القضايا الرئيسة التي تشكّل الإطار العام الذي يحيط بمسألة واقع العمالة الفلسطينية ومستقبلها في إسرائيل:

- التشوهات الاقتصادية الناجمة عن الاستعمار الاستيطاني: عبر أكثر من نصف قرن من ممارسات السلب والإفقار وكبح التنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة، تم بحكم الواقع إدماجهما وإلحاقهما ضمن النظام الاقتصادي الذي يسيطر على كافة المناطق الواقعة بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط. المناطق ذات الكثافة السكانية الفلسطينية المعزولة عن بعضها البعض، في القدس الشرقية وقطاع غزة والمناطق المصنّفة "أ" و"ب" في الضفة الغربية، تحولت إلى أقاليم داخلية ضمن النسق الاقتصادي الإسرائيلي، يخضع كل منها إلى آليات ونظم للتحكم والسيطرة الأمنية والاقتصادية. سلب الأراضي والمصادر الطبيعية والمياه وتقييد حرية الحركة للسكان والسلع، أدت، في مجموعها، إلى انتشار الفقر والبطالة. سياسات إسرائيل الاقتصادية أدّت، كذلك، إلى تراجع مساهمة القطاعات الإنتاجية، بينما ساهمت التحويلات الخارجية الناجمة عن العمالة في الاقتصاد الإسرائيلي في زيادة الاستهلاك واتساع قطاع الخدمات المرتبطة به. كما بيّن رجا الخالدي، خلال العقود الثلاثة الماضية، أدت هذه التشوهات إلى أن التحولات البنيوية في الاقتصاد الفلسطيني خلال السنوات التي أعقبت اتفاق أسلو، لم تؤدِّ إلى تحسين ملموس على المؤشرات الرئيسة لأداء الاقتصاد الكلي (Khalidi, 2017).

- ضعف سوق العمل: استوعب النشاط الاقتصادي المحلي في العام 2022 نحو 58.1% فقط من القوى العاملة، بينما عمل حوالي 17.2% منهم في الاقتصاد الإسرائيلي، فيما عانى حوالي 24.4% من القوى العاملة من البطالة. مع الأخذ بعين الاعتبار أن حوالي 40% من العاملين في القطاع الخاص، والبالغ عددهم 700 ألف عامل يعملون بأجر أقل من الحد الأدنى للأجر، أضف إلى ذلك أن نسبة المستخدمين بأجر في القطاع الخاص الذين يعملون من دون عقد عمل خلال العام 2022، بلغت نحو 63.1% (55.1% في الضفة الغربية، مقابل 81.8% في قطاع غزة)، فيما حصل 25.9% (31.4% في الضفة الغربية مقابل 13.0% فقط في قطاع غزة) من المستخدمين بأجر في القطاع الخاص، فقط، على مساهمة في تمويل التقاعد/مكافأة نهاية الخدمة، كما تشير البيانات إلى أن 27.9% (34.1% في الضفة الغربية، مقابل 13.6% في قطاع غزة) من المستخدمين بأجر في القطاع الخاص حصلوا على إجازات سنوية مدفوعة – فإن هذه الصورة الإجمالية لأوضاع العمالة تشير بوضوح إلى أن المناطق الفلسطينية المحتلة غير قادرة على توفير

فرص عمل مجزية (تحمي من الفقر) لحوالي نصف قواها العاملة، فيعاني جزء منهم من البطالة، أو يعملون دون الحد الأدنى للأجر، أو يضطرون إلى "الهجرة" للعمل في الاقتصاد الإسرائيلي. وضمن هذه الصورة العامة، تتباين نسب البطالة بين حوالي 13.1% في الضفة الغربية، وحوالي 45.3% في قطاع غزة. كما يرتفع معدل البطالة بين الشباب (19–29) سنة الخريجين من حملة شهادة الدبلوم المتوسط فأعلى 48.3% (ويشكلون ما نسبته 25.6% من إجمالي المتعطلين عن العمل) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023 أ).

- الانتشار الواسع للفقر والفقر المدقع: خلال العقود الخمسة الماضية اتسعت نسب البطالة والفقر بشكل مطّرد. كما أوضح التقرير العربي الثاني حول الفقر المتعدد الأبعاد، يمكن تصنيف المستويات الاجتماعية والاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة (وفقاً للمعايير الموحّدة للتقرير) كما يلي: الأثرياء والأكثر ثراء حوالي 10%؛ الطبقة المتوسطة حوالي 14%؛ بينما مثّل الفقراء والأشدّ فقراً أكثر من نصف إجمالي عدد السكان، حيث كانت نسبة الفقراء تمثل حوالي 20% بينما مثّلت نسبة الأشد فقراً حوالي 34% (الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، 2023، ص67). بالطبع، تختلف نسب الفقر والفقر المدقع بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تبلغ نسب الفقر عموماً في قطاع غزة (53%) ما يزيد على نسب الفقر في الضفة الغربية (13.9%)، كما أن المناطق الجنوبية من الضفة الغربية تعاني من انتشار أوسع للفقر مقارنة مع وسط وشمال الضفة الغربية (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2022، ص6).

- آثار إلحاق الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي على مستويات المعيشة: إلحاق الضفة الغربية وقطاع غزة بالاقتصاد الإسرائيلي منذ حرب العام 1967 لم يؤدِّ إلى تضييق الفجوة بين مؤشرات الاقتصاد الكلي، وإنما أدَّى إلى اتساع الفجوة نتيجة لسياسات السلب والإفقار التي تمارسها إسرائيل. بحلول العام 2022، كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في إسرائيل حوالي 55,000 دولار أمريكي، مقابل ما يقل عن 4,000 دولار في المناطق المحتلة العام 1967. وباستثناء التكاليف المرتبطة بالإسكان، فإن تكاليف المعيشة اليومية في إسرائيل تماثل تكاليف المعيشة في الضفة الغربية وقطاع غزة. من المعروف

أن تكاليف المعيشة في إسرائيل هي من الأعلى في العالم، حيث إن إسرائيل عضو في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي تضم معظم الدول المتقدمة اقتصادياً، فإن إحصاءات العام 2022 قد أشارت إلى أن تكاليف المعيشة في إسرائيل هي الأعلى بين جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (The Times of Israel, 2023). ومع حقيقة تماثل تكاليف المعيشة، فإن الحد الأدنى للأجر في الضفة الغربية وقطاع غزة هو 1,850 شيكلاً إسرائيلياً، أو ما يعادل 530 دولاراً أمريكياً تقريباً (بسعر تقريبي 3.5 شيكل للدولار)، وهو أجر لا يحصل عليه حوالي 40% من العاملين في القطاع الخاص الفلسطيني، وذلك مقارنة بالحد الأدنى للأجر في إسرائيل الذي يبلغ 5,500 شيكل إسرائيلي، أو ما يعادل 1,570 دولاراً. بكلمات أخرى، مع تماثل تكاليف المعيشة، فإن الحد الأدنى القانوني للأجر في الضفة الغربية وقطاع غزة لا يتجاوز 34% من الحد الأدنى للأجر في إسرائيل.

- الآليات والنظم لتشغيل العمالة في الاقتصاد الإسرائيلي: منذ حرب العام 1967، فرضت إسرائيل نظماً لتصاريح العمل في الاقتصاد الإسرائيلي تحصر مجالات العمل في العمالة غير المؤهلة أو الماهرة في قطاعات اقتصادية مثل البناء والزراعة، بحيث لا تنافس العمالة الإسرائيلية كما تربط تصريح العمل باحتياجات المشغّل الإسرائيلي. الملحق الاقتصادي لاتفاق أوسلو (اتفاق باريس الاقتصادي) نص في مادته السابعة حول تنظيم حركة العمالة على آلية يتم عبرها إصدار تصاريح العمل من وزارة العمل الفلسطينية، ما يمنح الجهة الحكومية الفلسطينية إمكانية التحكم بتنظيم تصاريح العمل وفقاً لاعتبارات سوق العمل والأولويات الاقتصادية. لم يتم تطبيق هذه المادة (ضمن مواد أخرى كثيرة لم يتم تطبيقها)، بحيث بقيت تصاريح العمل تصدر مباشرة من وزارة الدفاع الإسرائيلية عبر ما يعرف بـ"الإدارة المدنية" التابعة لها، وذلك وفقاً لمتطلبات المشغّلين الإسرائيليين. هذا الترتيب أبقى على وضع خضع فيه العمال إلى سيطرة "الإدارة المدنية" للجيش الإسرائيلي، ولمتطلبات المشغّل الإسرائيلي، ولنفوذ ما أصبح يعرف بـ"سماسرة" التصاريح الذين يتمتعون بعلاقات خاصة تمكنهم من التحكم بإصدار وتوزيع تصاريح العمل مقابل ما يقرب من 30% إلى 35% من إجمالي الأجر (ILO, 2023). وعلى الرغم من ذلك، ومع بدء إصدار تصاريح

عمل في الاقتصاد الإسرائيلي لعمال قطاع غزة في العامين الماضيين، فإن تطبيق المادة السابعة من بروتوكول باريس يطبق بالفعل بين إسرائيل وحكومة حماس، حيث تقوم وزارة العمل في غزة بالإشراف على إصدار تصاريح العمل في إسرائيل.

- استحقاقات العمال: تنظم فقرات متعددة من المادة السابعة من برتوكول باريس نسب الاستقطاعات التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على العمال الفلسطينيين، أهمها الاقتطاعات التقاعدية التي تراكمت لدى إسرائيل طوال العقود الماضية. الفقرة السابعة من المادة السابعة تنص على أنه "ستحول إسرائيل شهرياً لمؤسسة تأمين معاش التقاعد التي ستنشئها السلطة الفلسطينية، استقطاعات تأمين التقاعد التي جبيت بعد إنشاء المؤسسة المذكورة أعلاه". صدر أول قانون للضمان الاجتماعي الفلسطيني متأخراً العام 2016، إلا أن احتجاجات متواصلة أدت إلى إصدار قرار رئاسي بإلغاء القانون العام 2019. يبقى موضوع استرداد حقوق العمال المتراكمة لدى إسرائيل، والمقدرة بما يتجاوز 16 مليار دولار، مسألة إشكالية تتطلب حواراً مجتمعياً واسعاً (ماس، 2023 ب).

- التبعية والتشوهات الاقتصادية: بينما كان الهدف الرئيسي من قيام إسرائيل بتنظيم وإدارة تشغيل الفلسطينيين في الاقتصاد الإسرائيلي هو فرض السيطرة والتحكم عبر نظم التصاريح والفحوصات الأمنية المرتبطة بها، فإن هذه السياسة قد أدت بالتالي إلى فرض تبعية لقطاع واسع من المجتمع الفلسطيني لسوق العمل الإسرائيلي، كما أن التحويلات التي تنجم عن العمالة الفلسطينية في إسرائيل، تضخ أموالاً للاستهلاك المحلي، بينما تؤدّي إلى المساهمة في نشر التضخم ورفع معدل الأجور المحلية. من جهة أخرى، اقتصار سوق العمل الإسرائيلي على العمالة غير المؤهلة وغير الماهرة (أي بما يعاكس متطلبات الالتحاق بسوق العمل في الخليج العربي في السبعينيات) لها آثار اجتماعية مدمرة، وعلى الاستثمار في تطوير رأس المال البشري.

- العلاقة الاقتصادية مع إسرائيل: الوضع القائم منذ بروتوكول باريس الاقتصادي تواصل الوضع القائم عبر ثلاثة عقود من عدم تنفيذ معظم بنود وفقرات المادة السابعة المتعلقة

بالعمالة. ثمة ضرورة ملحّة وغير قابلة للتأجيل للنظر في إمكانات وبدائل إعادة صياغة العلاقة الاقتصادية مع إسرائيل، وذلك بدراسة بدائل تشمل الانفكاك الاقتصادي، كما تشمل إعادة تنظيم الاتحاد الجمركي على أسس سليمة، أو الانتقال إلى الاتحاد الاقتصادي الكامل وفقاً للفقرات المتعلقة بذلك في قرار التقسيم رقم 181 للعام 1947. هذه البدائل لا يمكن لها أن تتجاوز حقيقة أن الأوضاع الاقتصادية في المناطق المحتلة العام 1967 غير قادرة، في الوضع القائم، على توفير فرص عمل مجزية لنصف قواها العاملة.

- التغيير البنيوي: القضايا المتعلقة بالعمالة الفلسطينية في إسرائيل، بشكل خاص، وبسوق العمل في المناطق المحتلة العام 1967، مرتبطة بحقيقة استمرار وتواصل السياسات الاستعمارية الإسرائيلية. في ظل الوضع القائم ومحدداته، يمكن إدخال تحسينات جزئية وتدريجية عبر سياسات اقتصادية تهدف إلى تنشيط القطاعات الإنتاجية. غني عن الذكر أن تحقيق أهداف تنموية ذات مغزى تتطلّب شروطاً مسبقة مرتبطة بالسيادة الاقتصادية على الأرض والمصادر الطبيعية والحدود والقدرة على صياغة وتطبيق سياسات اقتصادية ومالية تحقق الأولويات الوطنية وبناء اقتصاد الصمود والتحرر. ضمن هذا السياق العام حصراً، يمكن صياغة وتطبيق سياسات تتعامل مع القضايا والتحديات الرئيسة المرتبطة بسوق العمل في المناطق المحتلة العام 1967. بكلمات أخرى، ثمة حاجة ماسة إلى تغيير بنيوي بما يؤدي، في المستقبل المنظور، إلى تمكين الضفة الغربية وقطاع غزة من خلق فرص عمل مجزية لغالبية قواها العاملة، حيث إنه، في الوضع القائم، فإن ثمة عجزاً كبيراً عن ذلك يؤدّي إلى انتشار الفقر والبطالة بشكل عام، كما يؤدّي، بشكل خاص، إلى عدم القدرة على الاستغناء عن العمالة في الاقتصاد الإسرائيلي.

2-7 انعكاسات أولية للحرب الإسرائيلية على قطاع غزة على مستقبل العمالة الفلسطينية في إسرائيل

منذ بداية الأسبوع الثاني من شهر أكتوبر تشرين الأول من هذا العام (2023)، أعلنت إسرائيل الحرب رسمياً على قطاع غزة، وهي المرة الأولى التي تعلن فيها حالة الحرب منذ العام 1973. مع أن العقدين الماضيين كانا قد شهدا أكثر من عدوان إسرائيلي على قطاع غزة، فإن هذه

الحرب المندلعة تختلف عن التجارب السابقة من حيث الأهداف الإسرائيلية المعلنة، التي إن تحققت، ستؤدي إلى تغيّرات بنيوية عميقة على الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية في الأراضي المحتلة العام 1967.

وقت إعداد النسخة الأخيرة من هذه الدراسة في النصف الأول من شهر نوفمبر/ تشرين الثاني 2023، أي بعد الدخول في الشهر الثاني من الحرب، فإنه يصعب تقديم تقدير حول المدى الزمني المتوقع لاستمرار العمليات الحربية أو مداها، وبالتالي، فإن التبعات والآثار التي ستنجم عنها ما زالت تحتمل الاحتمالات كافة.

الآثار المباشرة لاندلاع الحرب على العمالة الفلسطينية في الأسابيع الخمسة الأولى من الحرب كانت كما يلي:

1- انهيار تام للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة، وتوقف معظم النشاطات الاقتصادية والتجارية. البطالة في قطاع غزة، التي كانت تتجاوز ثلث القوى العاملة عشية الحرب أصبحت تقترب من البطالة الشاملة، ومن المتعذّر تقدير ما إذا كان هذا الوضع الكارثي سيتواصل لأسابيع أو شهور. من جهة أخرى، توقفت كذلك عمالة الغزيين في الاقتصاد الإسرائيلي، حيث كان عدد العاملين من قطاع غزة في الاقتصاد الإسرائيلي يقارب العشرين ألف عامل. وحيث أن اندلاع الأعمال العسكرية يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر كانت بدون أية مقدمات، فقد كان الآلاف من الغزيين خارج قطاع غزة في أماكن عملهم في مناطق مختلفة من إسرائيل يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر. معظم هؤلاء العمال الغزيين الذين انقطعت بهم السبل لم يتمكنوا من العودة إلى قطاع غزة، حيث قامت إسرائيل بإلقاء القبض واحتجاز عدد منهم، بينما تمكن بضعة آلاف منهم من الوصول إلى مناطق مختلفة في الضفة الغربية.
2- فور بدء العمليات العسكرية، تم فرض إغلاق شامل على الضفة الغربية والمعابر وإلغاء كافة التصاريح التي كانت قد منحت للعمال. بالتالي، فإن ما يقارب 160 ألف عامل توقفوا عن العمل في الاقتصاد الإسرائيلي. وحيث إن مسح القوى العاملة للربع الثاني من العام 2023 كان قد قدر عدد العاطلين عن العمل قبل الحرب بحوالي 164 ألف عامل، أي ما

يعادل 19% من العمالة في الضفة الغربية، فإن إضافة العاملين في الاقتصاد الإسرائيلي سيرفع البطالة في الضفة الغربية بشكل فوري إلى ما يتجاوز الضعف، ما يشكل صدمة شديدة على الأوضاع الاقتصادية.

3- تواصل الأعمال الحربية يؤدي إلى انخفاض عام في النشاطات الاقتصادية في الضفة الغربية، وذلك إضافة إلى الآثار الناجمة عن الكارثة الاقتصادية في قطاع غزة. هذا الانخفاض، نتيجة لتوقف سلاسل الإمدادات وانخفاض حركة الاستيراد والتصدير، وانخفاض الاستهلاك الخاص والعام، وانعكاس ذلك كله على انخفاض الإيرادات العامة غير المباشرة للخزينة الفلسطينية التي تأتي عن طريق المقاصة مع إسرائيل، هذه العوامل مجتمعة، ستؤدى حتماً إلى قيام مؤسسات التشغيل في القطاع الخاص في الضفة الغربية إلى إحالة نسبة من العاملين فيها إلى البطالة كذلك. وفقاً لمسح القوى العاملة المشار إليه أعلاه، وفي فصل سابق من هذه الدراسة، تَبيَّن إن اتساع نسبة العاملين في القطاع الخاص بدون عقود عمل من جهة، واتساع نسبة القطاع الاقتصادي غير الرسمي من جهة أخرى، سينتج عنهما اتساع آخر في معدل البطالة في الضفة الغربية.

4- هذه الأوضاع المستجدة، أي الأعمال الحربية، والانهيار الاقتصادي الكامل في قطاع غزة، والصدمات التي ستواجهها الأوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية، تشكّل حالة "طوارئ" سيصعب على المؤسسات العامة الفلسطينية، مثل وزارة العمل، أو المؤسسات النقابية، مواجهة متطلبات معالجتها وتخفيف الصدمات الناجمة عنها، نظراً لاتساع آثار الأعمال الحربية من جهة، ومن جهة أخرى للضعف المزمن لمصادر الإيرادات العامة الفلسطينية التي تعاني منذ سنوات من انحسار الدعم من الجهات المانحة، كما تعاني من قيام إسرائيل من الاستيلاء على نسب كبيرة من الإيرادات العامة التي تأتي عن طريق آلية المقاصة مع إسرائيل.

التبعات الاقتصادية للأعمال الحربية ستتعمق التبعات مع تواصل حالة الحرب إلى أسابيع أو إلى شهور مقبلة. في هذه الدراسة، تم استعراض القضايا الرئيسة المرتبطة بأوضاع العمالة الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي. يشير الاستنتاج العام لهذه الأوضاع إلى أن هذه العمالة الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي هي جانب واحد من الجوانب المتعددة لحالة الأوضاع

الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد ما يقارب سبعة عقود على الاحتلال الإسرائيلي، وما يقرب كذلك من ثلاثة عقود على الحكم الذاتي المحدود بدون سيادة، التي أدّت بمجملها إلى أوضاع اقتصادية غير قادرة على توليد وتوفير فرص عمل مجزية لأكثر من نصف قواها العاملة. كان هذا الاستنتاج ينطبق على الأحوال الاقتصادية قبيل اندلاع الأعمال الحربية في الأسبوع الثاني من تشرين الأول/أكتوبر 2023. أما المدى الزمني الذي قد تستغرقه الأعمال الحربية والتبعات الاقتصادية والاجتماعية التي ستنجم عن تدمير قطاع غزة، والتي ستنجم كذلك عن المزيد من الإفقار في الضفة الغربية، فهذه ينبغي لها أن تكون ضمن محددات وأهداف دراسة أخرى بعد انتهاء الأعمال الحربية، ووفقاً للأوضاع التي ستنجم عنها.

المراجع

أبو الشكر، عبد الفتاح. (1987). الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لعمال الضفة الغربية وقطاع غزة في إسرائيل. نابلس: مركز التوثيق والمخطوطات والنشر.

أبو الشكر، عبد الفتاح. (1990). الهجرة الخارجية من الضفة الغربية والقطاع وآثارها الاقتصادية والاجتماعية. القدس: الملتقى الفكري العربي.

الآغا، سعيد. (2019). أبعاد تحويل أجور العمال داخل إسرائيل عبر البنوك الفلسطينية. البيرة: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية – مسارات.

الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية. (2023). التقرير العربي الثاني حول الفقر المتعدد الأبعاد. ص. 67.

البسطامي، مها. (1985). الطبقة العاملة الفلسطينية: نشأتها وتطورها. بيروت: دار الكرمل – صامد.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2020). التنمية الإسكانية المستدامة في فلسطين 2007، 2017. رام الله، فلسطين: https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2529.pdf.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2023 أ). إحصاءات الحسابات القومية، 1994–2022. رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2023 ب). مسح القوى العاملة الفلسطينية: 2000–2022، رام الله – فلسطين.

حباس، وليد. (2022). ماذا وراء إنشاء بنك إسرائيلي جديد لتنظيم العلاقة مع سلطة النقد الفلسطينية؟ الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين: https://apa-inter.com/post.php?id=4233

الخالدي، رجا، ابو غطاس، لويس، خان، مشتاق، حموده، وئام، حن، حبيب، جميل، مسيف، مرار، رابح، سمامرة، روان، سروجي، يوسف، قزمار، عصمت. (2022). آفاق التنمية في فلسطين 2021: الصمود في وجه العاصفة. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

خليفة، حمد. (1996). الطلب على العمالة الفلسطينية في إسرائيل والأراضي المحتلة، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك. أربد.

دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية. (1995). إحصاءات القوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة 1995. مبنية على أساس بيانات مركز الإحصاء الإسرائيلي. رام الله، فلسطين.

السروجي، فتحي، وخليفة، محمد. (2008). هجرة العمالة الفلسطينية إلى محافظة رام الله والبيرة: الأسباب والآثار الاقتصادية. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

سلمان، رضى. (1990). "المنسيون: عرب فلسطين – 1948"، مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد 2.

الشريف، ماهر. (1981). "نشوء الطبقة العاملة الفلسطينية"، صامد الاقتصادي. بيروت.

الشقاقي، إبراهيم. (2021). اندثار القطاعات الإنتاجية الفلسطينية: التجارة الداخلية كنموذج مصغّر لتأثير الاحتلال، الشبكة.

عرفة، نور، والبطمة، سامية، وفرسخ، ليلى. (2015). المستوطنات الإسرائيلية تخنق الاقتصاد الفلسطيني. الشبكة.

عطية، عبد الله. (2020). أثر العمالة الفلسطينية في المستوطنات الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني: 1994–2019. كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح.

فرسخ، ليلى. (1998). "العمل الفلسطيني في إسرائيل (1967–1997)، مراجعة". رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

فرسخ، ليلى. (2010). " العمالة الفلسطينية في إسرائيل ومشروع الدولة الفلسطينية 1967–2007". رام الله: مواطن؛ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

الفلاح، بلال. (2016). تقييم كفاءة سوق العمل الفلسطيني. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

الفلاح، بلال، وميخائيل، دجى. (2019). قراءة في مؤشرات مختارة من سوق العمل بالاستناد لمسوحات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

فوبرت، تيري.(2021). سياسات تنمية رأس المال البشري: فلسطين (ETF). تورين: مؤسسة التدريب الأوربية التابعة للاتحاد الأوربي.

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان. (2022). الفقر في فلسطين: مؤشّر صعود بلا توقف. ص. 6.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) (2020). العمال الفلسطينيون في سوق العمل الإسرائيلي: آليات السمسرة المرتبطة بإصدار تصاريح العمل. رام الله.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). (2022). مستقبل العمالة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي في ضوء الحقائق الاقتصادية والسياسية. رام الله.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). (2023). التأثيرات الاقتصادية لنقص العمالة في بعض القطاعات الحيوية في السوق المحلّي. ورقة خلفية مقدمة في جلسة طاولة مستديرة رقم 3.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). (2023) ب. ملخّص سياساتي حول "المخرجات الرئيسة من الحوار المجتمعي بشأن قانون الضمان الاجتماعي والطريق إلى تحقيقه".

مكحول، باسم. (2006). تحليل العرض والطلب على العمالة الفلسطينية. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

منظمة العمل الدولية. (2023). وضع عمال الأراضي العربية المحتلة. مؤتمر العمل الدولي. الدورة 111: https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/relconf/documents/meetingdocument/wcms_883200.pdf

النقيب، فضل. (2001). اقتصاد إسرائيل على مشارف القرن الواحد والعشرين. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

النقيب، فضل، وعطياني، نصر. (2003). واقع ومستقبل العلاقات الاقتصادية الفلسطينية–الإسرائيلية. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

وزارة العمل الفلسطينية. (2023). تحليل واقع سوق العمل الفلسطيني. التقرير السنوي، 2022. رام الله، فلسطين.

Agbahey, J., Siddig, K., Grethe, H., and McDonald, S. (2020). Labor exports from Palestine to Israel: a boon or a bane for West Bank economy?. IZA Journal of Development and Migration.

Agbahy, J., Siddig, K., and Grethe H. (2020). Implications of Labor Supply Specifications in CGE Models: A Demonstration for Employment of Palestinian Labor in Israel and its Impact on the West Bank Economy, Economic Analysis and Policy, 68. 265-284.

Agbahey, J. (2018). Barriers to Trade and Labour Mobility in Conflict-Affected Regions: An Economy-Wide Analysis with Applications to the Palestinian Economy. Dissertation for the Completion of the Academic Degree "Doctor of Philosophy",Humboldt-Universität zu Berlin. https://edoc.hu-berlin.de/handle/18452/20371

Al-Qadi, N. (2018). The Israeli Permit Regime: Realities and Challenges. The Applied Research Institute – Jerusalem (ARIJ).

Angrist, D. “Short-Run Demand for Palestinian Labor.” Journal of Labor Economics 14, no. 3 (1996): 425–53. http://www.jstor.org/stable/2535361.

Angrist, D. (1996). Short-Run Demand for Palestinian Labor”, Journal of Labor Economics, 14(3), 425-451.

Angrist, D. (1998).The Palestinian Labor Market between the Gulf War and Autonomy. MIT Working Paper, 98(5), Cambridge, MA.

Arnon, A. (Ed.). (1997). Impeded Development: The Palestinian Economy: Between Imposed Integration and Voluntary Separation. in: Reinhard Schulze (eds.), Social, Economic and Political Studies of the Middle East and Asia؛ Volume No 60 .Leiden; New York; Koln; Brill, 61-87.

Berda, Y. (2017). Living Emergency: Israel's Permit Regime in the Occupied West Bank. Stanford University Press.

Clarfield, M., and Dechtman, I. (2018). Access to Medical Care for Palestinians in Israel: Delays in a Difficult Historical Context.. American Journal of Public Health, 108(1):15-16. doi: 10.2105/AJPH.2017.304196.

CIA Directorate of Intelligence.(1983).Palestinian Presence in the Persian Gulf: An Intelligence Assessment. https://www.cia.gov/readingroom/docs/CIA-RDP84S00556R000300070003-4.pdf

David, F. (1989). A Peace to End All Peace: The Fall of the Ottoman Empire and the Creation of the Modern Middle East. New York: Henry Holt Co.

Ekes, H. (2011). The Impact of Employment in Israel on the Palestinian Labor Force. Discussion Paper No. 2001, Bank of Israel.

Eteks, H. and Adnan, W.(2022).Undocumented Palestinian Workers in Israel: Did Covid-19 Boost their Employment?”. The Institute of National Security Studies, INSS Insight # 1596.

Farsakh, L. (2008). The Political Economy of Israeli Occupation: What is Colonial About It?.The Electronic Journal of Middle Eastern Studies, no. 8 , 41-58. https://www.researchgate.net/publication/228470907_The_Political_Economy_of_Israeli_Occupation_What_Is_Colonial_About_It

Flassbeck, H., Kaczmarczyk, P., and Paetz, M. (2018). Macroeconomic Structure, Financial Markets, and the Financing of Government Activity: Lessons for Palestine. Palestine, Ramallah: Palestine Economic Policy Research Institute (MAS).

Gordon, N. (2008). Israel's Occupation. University of California Press.

Hackl, Andreas. (2022) “Occupied Labor: Dispossession Through Incorporation Among Palestinian Workers in Israel”, Settler Colonial Studies, 13(1), pp. 96-114, DOI: 10.1080/2201473X.2022.2032545.

IMF. (2023). Labor Market Outcomes, Dynamics, and Policies IMF%202023%20Labor%20market.pdf.

IMF, "Addressing Gender Gaps in MENA Labor Markets", 2021, https://www.elibrary.imf.org/display/book/9798400200038/CH005.xml#:~:text=Despite%20substantial%20progress%20in%20the,with%20similar%20income%20per%20capita

Jamal, A. (2017). In the Shadow of the 1967 War: Israel and the Palestinians. British Journal of Middle Eastern Studies, 44(4), 1-17, DOI:10.1080/13530194.2017.1360010

Jeremy, W., Tartir, A.(2020). Political Economy of Foreign Aid in the Occupied Palestinian Territories: A Conceptual Framing” in Political Economy of Palestine. Tartis, A., Dana, T., Seidel, T. eds., London: Palgrave, pp. 223-247.

Khalidi, R. (2006). The Iron Cage: The Story of the Palestinian Struggle for Statehood. Beacon Press.

Khalidi, R. (2017). The Structural Transformation of the Palestinian Economy after Oslo, in Between State and Non-State: Politics and Society in Kurdistan-Iraq and Palestine. London: Palgrave. 95-124.

Khalidi, R., and Rad, S. (2009). The Economic Dimension of Prolonged Occupation: Continuity and Change in Israel’s Economic Policy Towards the Palestinian Economy. UNCTAD/GDS/2009/2, Geneva: 2009.

Kraemer, G. (2003). A History of Palestine. New York: Princeton and Oxford.

Lentin, R. (2018). Traces of Racial Exception: Racializing Israeli Settler Colonialism. Bloomsbury Publishing.

Mansour, H. (2010). The Effects of Labor Supply Shocks on Labor Market Outcomes: Evidence from the Israeli-Palestinian Conflict. Labour Economics, vol. 17, no. 6.

Naqib, F. (2015). Economic Relations between Palestine and Israel during the Occupation Era and the Period of Limited Self-Rule. Waterloo Paper, https://erf.org.eg/app/uploads/2017/05/2015-Naquib-website.pdf

Parizot, C. (2013). A Facilitator Can Hide Another: The Informal Dimensions of the Israeli Permit System of Access and Movementin the Occupied Palestinian Territories (1990-2010). Institute for Research and Studies on the Arab and Muslim World (CNRS-AMU).

Raviv., O. (2021). Shaping Palestinian Labor in the Israeli Economy, 1967-1969 (Be'er Sheva: Iyunim: Multidisciplinary Studies in Israeli and Modern Jewish Society.2021), pp 9-33.
Ross, A. (2019). Stone Men: The Palestinians Who Built Israel, London: Verso.
Saad., A. (2015). The Impact of Remittances on Key Macroeconomic Variables: The Case of Palestine. Palestine Economic Policy Research Institute, (MAS).
Samarah, W., R. (2017). Contribution of the Palestinian Labor Force to the Productivity of the Israeli Economy. Middle East Review of Public Administration, 3(1), 1-14.
Samour, S. "Covid-19 and the Necro-economy of Palestinian Labor in Israel", Journal of Palestine Studies, 94(4), Summer 2020.
Sayigh, Y. (1988). Dispossession and Pauperization, in The Palestinian Economy. George, A. London: Routledge, 259-286.
Segev, T. (2007). 1967: Israel, The War, The Year That Transformed the Middle East, New York: Henry Hold and Company.
Shaban, R. (1993). Palestinian labour mobility.Geneva: International Labour Organization (ILO).
Shikaki, I. (2019). The Political Economy of Growth and Distribution in Palestine: History, Measurement, and Applications. The New School ProQuest Dissertations Publishing.
The Times of Israel (2023). Israel's Cost of Living the Highest Among OECD Countries in 2022.
UNCTAD. (2023). Integrated Simulation Framework - III Model for Palestinian Economic Policy.
UNCTAD. (2014). Palestinian Fiscal Revenue Leakage to Israel under the Paris Protocol on Economic Relations. UNCTAD/GDS/APP/2013/1.
UNIDO. (1984). Survey of the Manufacturing Industry in the West Bank and Gaza Strip, unido IO.584.
UNCTAD. (1995). Development of the Services Sector in the West Bank and Gaza Strip, 1967-1990.
Yanchovichina, E. and Onder, H. (2017). Dutch Disease: An Economic Illness Easy to Catch, Difficult to Cure. Brookings Institute. https://www.brookings.edu/articles/dutch-disease-an-economic-illness-easy-to-catch-difficult-to-cure/